

مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

"دراسة ميدانية في الإدارة الضريبية اليمنية"

إعداد الطالب

كمال أبو بكر عبد القادر الحروي

إشراف

الدكتور محمد حمود السمحي

نائب عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة إب

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2018م

الآية

قال تعالى:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون

خير" (سورة المجادلة: 11).

قرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير رقم (٦٤)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين... وبعد:

تم بحمد الله وتوفيقه يوم الأربعاء بتاريخ: ٨ / صفر / ١٤٤٠ هـ الموافق: ١٧ / ١٠ / ٢٠١٨ م ، اجتماع اللجنة

المشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا رقم (٨) بتاريخ: ٢٤ / ٧ / ٢٠١٨ م المشكلة من كل من:

م	الإسم	الصفة	الدور في المناقشة
١	إ.م.د. فؤاد أحمد الطبري	مناقشا	رئيسا
٢	إ.م.د. محمد حمود السمحي	مشرفا	عضوا
٣	د. حميد عبدالله مسواك	مناقشا	عضوا

لمناقشة الطالب: كمال ابويكر عبدالقادر الحروي كلية: العلوم الادارية تخصص: محاسبة في رسالته التي هي بعنوان:

مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الالكتروني (دراسة ميدانية في الادارة الضريبية اليمنية)

ويعد مناقشة علنية من الساعة ١٥ إلى الساعة ١٢:١٥، وبناء على الدرجات المقترحة للرسالة من قبل أعضاء

اللجنة، وبعد المداولة، قررت اللجنة التالي:

إجازة الرسالة بمعدل (92%) بتقدير (ممتاز) .

إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات عليها بمعرفة المشرف بمعدل () بتقدير () .

إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات بمعرفة المشرف وموافقة الدكتور..... بمعدل () .

بتقدير () .

توقيع لجنة المناقشة والحكم

م	الإسم	التوقيع
١	إ.م.د. فؤاد أحمد الطبري	
٢	إ.م.د. محمد حمود السمحي	
٣	د. حميد عبدالله مسواك	

يعتمد،،،،

عميد الدراسات العليا

الشؤون الأكاديمية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- من أحمل اسمه بكل فخر، من رعاني بنور قلبه وحماني بحكمته وقدم لي حنانه وقلبه .. من أطعمني وسقاني ورباني وأدبني مثلي الأعلى في الحياة الذي أفتقده في كل لحظة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته .. والدي الغالي.
- من تتضح بالعتاء صاحبة القلب الحنون والصدر الدافئ ونور العين .. والدتي حفظها الله ورعاها.
- من له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في تشجيعي ودعمي لإكمال دراستي الجامعية ودراسة الماجستير صاحب القلب الطيب والوجه البشوش والكرم الحاتمي أخي وسندي .. الشيخ / عارف المنصوب.
- أول فرحة بحياتي، من صبرت علي وساندتني وتحملت الكثير في سبيل توفير كل الوسائل لمساعدتي في إكمال دراستي والاهتمام بتربية أولادي أثناء انشغالي: زوجتي الحبيبة أروى.
- أجمل ما في حياتي أولادي .. أسماء، مارياء، رامز، حفظهم الله.
- أغلى وأعظم ما كسبته في هذه الحياة أصحاب القلوب الطيبة والروح الرائعة إخواني: جمال وبلال ومنال وجميع أفراد أسرتي.
- من شرفهم الله بالعلم وحمل لواء نشر المعرفة وكانوا عوناً لي .. أساتذتي الكرام.
- جميع من ساندني ودعمني وجميع أصدقائي.

الباحث

الشكر والتقدير

بعد الحمد والشكر لله جل في علاه؛ لا يسعني إلا إن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أستاذي الدكتور محمد حمود السمحي، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة؛ ولما قدمه لي من عناية وجهد ورعاية ونصح وإرشاد طيلة فترة إعداد هذه الرسالة دون كلل أو ملل؛ فله مني عظيم الشكر والتقدير والامتنان والوفاء والعرفان بفضلته.

والشكر والتقدير لقيادة جامعة الأندلس ممثلةً برئيس الجامعة الاستاذ الدكتور أحمد برقعان، وعميد الدراسات العليا الأستاذ الدكتور يحيى قطران، ولأساتذة الدكاترة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم لمناقشة هذه الرسالة.

وأقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذة ودكاترة قسم المحاسبة في جامعة الأندلس، على ما قدموه لي من نصح وإرشاد، وإلى أساتذة ودكاترة الجامعات اليمينية الذين تكرموا بتحكيم استبانة الدراسة وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الملك حجر، والأستاذ الدكتور عبد الحميد الصيخ، والأستاذ الدكتور فؤاد العفيري، والدكتور هاشم الشامي، والدكتور محمد سعيد الحاج، والدكتور محمد دائل، والدكتور مآرب المحجاني، والأستاذ عبد الإله المفتي، وللدكتور علي حمود السمحي الذي تكرم مشكوراً بمراجعة الرسالة لغوياً، وكذلك هي أيضاً للأخ الشيخ/ عارف قاسم المنسوب، والأستاذ / نجيب شعبان، والشيخ / عمار الصايدي، وللأخ/ خالد المرتضي، على تعاونهم ودعمهم لي.

والشكر والاحترام موصول إلى كافة فاحصي الضرائب في مصلحة الضرائب وفروعها بأمانة العاصمة ومحافظتي تعز وإب الذين تكرموا بالإجابة على أسئلة استبانة هذه الدراسة.

وأخيراً أقدم شكري إلى كافة زملائي وأخص بالذكر الأخ/ معين الفقيه، وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة داخل الجامعة وخارجها؛ فلهم مني كل الشكر والتقدير والامتنان.

والله ولي التوفيق،،،

الباحث

كمال أبو بكر الحروي

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	البسمة والآية القرآنية.
ب	قرر لجنة المناقشة.
ج	الإهداء.
د	الشكر والتقدير.
هـ	قائمة المحتويات.
ز	قائمة الاشكال.
ز	قائمة الجداول.
ح	ملخص الدراسة باللغة العربية.
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المبحث الأول: مدخل الدراسة	
3	المقدمة
5	مشكلة الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	أهداف الدراسة
7	منهجية الدراسة
8	النموذج المعرفي للدراسة
8	التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة
10	فروض الدراسة
12	حدود الدراسة
12	هيكل الدراسة
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
15	الدراسات العربية
24	الدراسات الأجنبية
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: الفحص الضريبي الإلكتروني	
29	مقدمة
29	مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني وطبيعته
31	أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني
33	أهداف الفحص الضريبي الإلكتروني
34	إجراءات الفحص الضريبي الإلكتروني
35	واقع الفحص الضريبي في الإدارة الضريبية اليمنية
المبحث الثاني: أبعاد الفحص الضريبي الإلكتروني	
38	التوجه المعلوماتي
39	الموارد المعلوماتية
43	الضوابط الرقابية لفحص الضريبي الإلكتروني
52	تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني

رقم الصفحة	الموضوع
63	المنافع المتوقع تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.
	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.
69	منهج الدراسة.
70	أداة الدراسة.
71	بنية المقياس.
73	جمع البيانات.
73	ترميز البيانات.
74	تفريغ البيانات
74	الأساليب الإحصائية.
75	تحليل البيانات
77	صدق وثبات أداة الدراسة:
77	صدق المحتوي.
78	صدق الاتساق الداخلي.
	المبحث الثاني: تحليل المتغيرات الديمغرافية
81	تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة.
	المبحث الثالث: تحليل متغيرات الدراسة
84	تحليل نتائج فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية
96	تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
116	المبحث الأول: النتائج
119	المبحث الثاني: التوصيات
	المراجع والملاحق
121	قائمة المراجع
130	ملحق الدراسة
135	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
	العنوان باللغة الإنجليزية

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	البيان	رقم الشكل
8	مخطط النموذج المعرفي للدراسة	1
43	مكونات الموارد المعلوماتية في نظم المعلومات	2
52	منظومة الضوابط الرقابية	3
60	خطوات تنفيذ تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني	4

قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
70	توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.	1
70	كيفية قياس البيانات الأولية لأفراد الدراسة.	2
71	بنية الاستبانة على مستوى الابعاد والفقرات.	3
72	السلم اللفظي والدرجة المقابلة في السلم الكمي.	4
73	تصنيف مستويات المتوسطات الحسابية.	5
76	الثبات الكلي للاستبانة باستخدام الفا كرونباخ.	6
77	اسماء المحكمين لأداة الدراسة	7
78	معامل ارتباط أبعاد الأداة بالدرجة الكلية للأداة.	8
79	معاملات ارتباط فقرات البعد بالدرجة الكلية للبعد.	9
81	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الديمغرافية	10
85	نتيجة اختبار(ت) لعينة واحدة لفقرات بُعد التوجه المعلوماتي	11
87	نتيجة اختبار(ت) لعينة واحدة لفقرات بُعد الموارد المعلوماتية	12
89	نتيجة اختبار(ت) لعينة واحدة لفقرات بُعد التوجه الضوابط الرقابية	13
90	نتيجة اختبار(ت) لعينة واحدة لفقرات بُعد تقنيات الفحص الضريبي	14
92	نتيجة اختبار(ت) لعينة واحدة لفقرات بُعد المنافع المتوقع تحقيقها	15
94	نتيجة اختبار(ت) لعينة واحدة لكل بُعد من أبعاد الأداة الخمسة	16
97	نتيجة اختبار مان ويتني لمقارنة متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر	17
101	نتيجة اختبار مان ويتني لمقارنة متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	18
104	نتيجة اختبار مان ويتني لمقارنة متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير التخصص العلمي	19
107	نتيجة اختبار مان ويتني لمقارنة متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الوظيفة الحالية	20
111	نتيجة اختبار مان ويتني لمقارنة متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة	21

مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

"دراسة ميدانية في الإدارة الضريبية اليمنية"

كمال أبو بكر عبدالقادر الحروي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية من خلال حزمة من المتغيرات صنفت خمس ابعاد تمثلت في التوجه المعلوماتي والموارد المعلوماتية ومنظومة الضوابط وتقنيات الفحص والمنافع المتوقع تحقيقها من فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، المناسب لطبيعتها التي يغلب عليها الجانب التطبيقي، القائم على خلفية نظرية تم الاستفادة منها في تصميم استمارة استبيان. استخدمت استمارة استبيان في جمع البيانات الأولية ذو العلاقة بنظام الفحص الضريبي، المراجعين، ومأموري الفحص، الذين يمثلون عينة الدراسة التي تم إجراؤها في الإدارة الضريبية اليمنية.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية على المستوي العام أن درجة فاعلية تطبيق نظام الفحص الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية عالية، وهي نتيجة تراكمية تعكس درجة عالية جداً في المنافع المتوقع تحقيقها، ودرجة عالية في الفاعلية للتوجه المعلوماتي، وتقنيات الفحص، ومنظومة ضوابط، والموارد المعلوماتية، وبمتوسطات حسابية متفاوتة، رتبها على التوالي.

وتوصي الدراسة بضرورة إن تعمل الإدارة الضريبية اليمنية على إنشاء قطاع لتكنولوجيا المعلومات يترجم توجهها وقناعتها بأهمية تكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي من خلال خطة استراتيجية شاملة للتطوير والأتمتة وخصوصاً فيما يتعلق بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ الاهتمام بتنمية قدرات ومهارات الإدارة الضريبية في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية بالتدريب والتأهيل المستمر، وأن تعمل مع المؤسسات التعليمية والمنظمات المهنية ومختلف مؤسسات القطاعات العام والخاص بكل ما من شأنه تحقيق التطوير التكنولوجي في نظام الضريبي.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

- المبحث الأول: مدخل الدراسة.

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل الدراسة.

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- النموذج المعرفي
- التعريفات الإجرائية
- فرضيات الدراسة
- محددات الدراسة
- هيكل الدراسة

مقدمة

تعد الضرائب من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدول في ردف الخزينة العامة بالإيرادات الضريبية؛ بل إنها إحدى أهم وسائل الدولة لإثبات سيادتها وفرض هيبتها، وأصبحت أداة مهمة تستخدمها الدول في التأثير على اقتصادها القومي بفعل ما للضرائب دور في التأثير على المتغيرات الاقتصادية: (الاستثمار، الادخار، الاستهلاك)؛ فضلاً عن تأثيرها على عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التكنولوجيا)، إلى جانب تأثيرها على سياسات الدولة المالية والنقدية أثناء حالات التضخم والانكماش، ونظراً لأهمية الضرائب وتأثيرها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ فقد عدت مقياساً من مقاييس تقدم الشعوب في الوقت الحاضر ووعياها ورفقها، ومن ثم؛ عملت أغلب الدول على إصلاح منظومة العمل الضريبي وتطويرها وتحديثها سواء في الجانب التشريعي- من حيث إصدار القوانين والتشريعات الضريبية التي تشجع المكلفين على سداد الضرائب المستحقة عليهم للدولة - أم في الجانب الإداري من خلال تنظيم الإدارة الضريبية وتدريب وتأهيل كوادرها؛ ومن ضمن تلك الدول الجمهورية اليمنية؛ حيث عملت على إصدار قانون ضرائب الدخل رقم (17) لسنة 2010م ولأئحته التنفيذية، وكذلك إصدار القانون رقم (19) لسنة 2001م بشأن الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته بالقانون رقم (42) لسنة 2005م الذي حدد السلع الخاضعة للضريبة والمعفاة منها والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها؛ إذ راعى إعفاء السلع المهمة و الضرورية من الضريبة، ناهيك عن حرص المصلحة على إصدار اللوائح والتعليمات التي توفر أفضل الطرق والأساليب وأسهلها لربط الضريبة وتحصيلها من المكلفين، ومع ذلك؛ فمزال هناك تذر من طول إجراءات الفحص الضريبي وتعقيده من وجهة نظر المكلفين.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات الحديثة في المجال الضريبي، لوحظ أن أغلب الدراسات تتعلق بالتهرب أو الغش الضريبي، ولا يوجد سوى القليل من البحوث المتعلقة بجانب الفحص الضريبي، وبالتحديد فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال الضريبي، والبحث عن أفضل الطرق والوسائل لمعالجة أهم المشاكل التي تؤثر على العمل الضريبي، وهي عملية التحاسب الضريبي (الفحص الضريبي)؛ كونها الأساس في تقدير الوعاء (الدخل) الخاضع للضريبة وتحديده، وتتم تلك المعالجة عبر الاستفادة من ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات في القيام بعملية الفحص الضريبي عبر الأنظمة الإلكترونية (الفحص الإلكتروني)، مع وجود بوادر للتوجه الرسمي في هذا الصدد؛ إذ بدأت رئاسة مصلحة الضرائب تطبيق المرحلة الأولى منه، وهي (مرحلة الحصر الضريبي) الذي يعد البنية الأساسية لتطبيق هذا النظام، وذلك خطوة أولى في مسار تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني الذي يعد ضرورة ملحة لمواكبة التطور التكنولوجي في بيئة الأعمال الحديثة.

وتعد مرحلة الفحص الضريبي المرحلة الأكثر أهمية - يسبقها الحصر، ويعقبها التحصيل أو الحجز الضريبي - كونها المرحلة المسؤولة عن تحديد الوعاء (الدخل) الخاضع للضريبة، ويرافق هذه العملية عدد من الإجراءات على وفق قوانين ولوائح وتعليمات محددة، تأخذ من الفاحص (المأمور) الضريبي الكثير من الوقت والجهد، فضلاً عن أن أغلب المشاكل والمنازعات التي تحدث بين الإدارة الضريبية والمكلفين تكون - في هذه المرحلة - بسبب اعتقاد أغلب المكلفين وإصرارهم على صحة ما قدم في إقراراتهم ومصادقة المحاسب القانوني على حساباتهم الختامية، في مقابل تمسك الإدارة الضريبية بضرورة وجوب إجراء الفحص الضريبي، طبقاً للقوانين واللوائح الضريبية للوصول إلى صافي الوعاء (الدخل) الحقيقي الخاضع للضريبة وربط الضريبة وفقاً لنوع

الربط الذي يخضع له المكلف طبقاً لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2010م ولائحته التنفيذية بشأن ضرائب الدخل.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة الدراسة في ضرورة استفادة الإدارة الضريبية اليمنية من التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات في نظام الفحص الضريبي؛ بما يترجم توجهات الاصلاحات الضريبية تطبيقاً للمادة رقم (90) من قانون ضرائب الدخل رقم (17) لسنة 2010م والمادة رقم (111) من لائحته التنفيذية الخاصة بالحسابات الآلية التي من خلالها ستعمل على تفعيل عملية الفحص الضريبي الإلكتروني.

ومن هذا المنطلق؛ يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؟ وتتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يوجد توجه معلوماتي لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟
- ما الموارد المعلوماتية اللازمة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟
- ما ضوابط الالتزام المطلوبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟
- ما تقنيات الفحص المواكبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟
- ما المنافع المتوقع تحقيقها من فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؟
- هل يوجد توافق بين آراء الفاحصين حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؟

أهمية الدراسة

إن نهوض هذه الدراسة بمهمة تحديد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، يجعل منها إسهاماً علمياً متواضعاً؛ إذ لا تتحصر آثار نفعها على مجتمع الدراسة؛ بل تتعداه إلى الإسهام في تطوير النظام الضريبي، فضلاً عن كونها تسعى إلى إظهار الدور الذي تلعبه الأنظمة الإلكترونية (نظم المعلومات المحاسبية) في سرعة إنجاز الأعمال، وضرورة الاستفادة منها بوصفه خطوة أولى في التوجه إلى معرفة مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في اليمن، من خلال: التوجه المعلوماتي، الموارد المعلوماتية، ضوابط الالتزام المطلوبة، تقنيات الفحص الضريبي، المنافع المتوقع تحقيقها.

التأكيد على أن استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني يساعد في تسهيل إجراءات ربط الضرائب وتحصيلها، علاوة على توفير الوقت والجهد والمال، وأثر ذلك في زيادة الإيرادات الضريبية ورفد الخزينة العامة للدولة نتيجة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتشجيع المكلفين والمجتمع - بشكل عام - في استخدام التقنيات الحديثة في الدفع الإلكتروني للضريبة.

إضافة إلى ذلك خلق روح المصادقية والشفافية بين الإدارة الضريبية والمكلفين وتغيير النظرة السلبية عن موظف الضرائب الناتجة عن إجراءات الفحص الضريبي التقليدي، من خلال إبراز أهمية إدخال الأنظمة الإلكترونية - بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبتها للأساليب الحديثة المعاصرة - في بناء نظام معلوماتي متكامل، يعتمد عليه في إصلاح النظام الضريبي وتطويره، فضلاً عن التوثيق والحفظ للمعلومات الخاصة بالمكلفين بسرية وخصوصية، ومساعدة الإدارة الضريبية في تحديد صافي الدخل الخاضع للضريبة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في

الإدارة الضريبية اليمنية، من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- تقييم فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، ويتم

تحقيقه؛ من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- تقييم التوجه المعلوماتي المحقق لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

- بيان الموارد المعلوماتية اللازمة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

- تحديد ضوابط الالتزام المطلوبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

- إظهار تقنيات الفحص المواكبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

- تحديد المنافع المتوقع تحقيقها من فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

- تحليل توافق آراء الفاحصين حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة

الضريبية اليمنية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تكوين إطار نظري للدراسة بالاعتماد

على البيانات الثانوية للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والمتوفرة في محركات البحث

الإلكترونية أو المكتبات في الجامعات اليمنية والمكتبات الخاصة بمصلحة الضرائب، والاستفادة

منها في بناء استمارة الاستبانة المصممة؛ لتحقيق أهداف الدراسة في جمع البيانات الأولية في

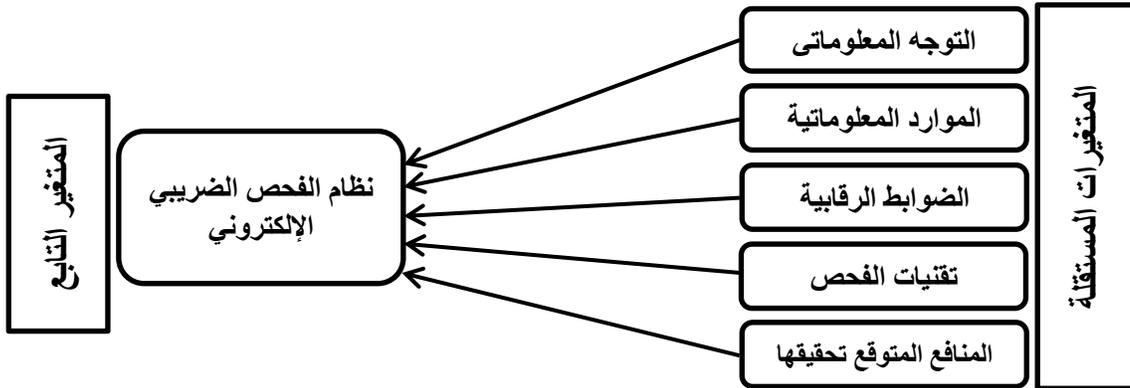
الدراسة الميدانية، التي تم إجراؤها في الإدارة الضريبية اليمنية، وأقتصر إجراء الدراسة الميدانية

على رئاسة مصلحة الضرائب اليمنية وفروعها في أمانة العاصمة ومحافظتي تعز وإب فقط؛ لتعذر

الوصول إلى بقية فروع مكاتب المصلحة في المحافظات الأخرى نتيجة الوضع الذي تمر به الجمهورية اليمنية أثناء إجراء هذه الدراسة؛ وقد استهدفت استمارة الاستبانة ذو العلاقة بنظام الفحص الضريبي في الإدارة الضريبية، وهم المراجعين وأموري الفحص، والذين يمثلون عينة الدراسة.

النموذج المعرفي

تم بناء أنموذج معرفي للدراسة يحدد أبعادها ومتغيراتها، من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى جانب الاطلاع على منظومة التشريعات الاقتصادية واللوائح المفصلة لها، فضلاً عن صلة عمل الباحث في العمل الضريبي، وفي ضوء ذلك، فإن المتغيرات المستقلة للدراسة تتمثل بـ: (التوجيه المعلوماتي، الموارد المعلوماتية، منظومة الضوابط، تقنية الفحص، المنافع المحققة). أما المتغير التابع فقد حدد بـ(نظام الفحص الضريبي الإلكتروني). ويوضح متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، المخطط الآتي:



شكل رقم (1) يوضح مخطط الأنموذج المعرفي للدراسة.

التعريفات الإجرائية:

تتضمن الدراسة خمس أبعاد أساسية- تمثل المتغيرات المستقلة لفاعلية تطبيق نظام الفحص

الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية.

❖ **التوجه المعلوماتي:** وفي سياق هذه الدراسة يشير التوجه المعلوماتي المتعلق بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني، إلى توافر رؤية واضحة وفق خطط استراتيجية تحقق رغبة الإدارة الضريبية في التحول من النظام الضريبي التقليدي إلى النظام الضريبي الإلكتروني؛ بما يعكس وعي وثقافة الإدارة الضريبية معلوماتياً بأهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الأداء الضريبي، وضرورة تطوير النظام الضريبي وفق متطلبات الفحص الضريبي الإلكتروني، لإنجاح نظام الربط الذاتي، والحد من التهرب الضريبي.

❖ **الموارد المعلوماتية:** تقاس بمدى توافر أجهزة ومعدات تكنولوجية متطورة لدى الإدارة الضريبية، وأحدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق نظام الفحص الإلكتروني، والعمل وفق سياسات اجرائية واضحة في الإدارة الضريبية؛ إلى جانب حرص الإدارة الضريبية على توفير موارد بشرية تمتلك مهارات وقدرات التعامل التكنولوجي، وتوفير النماذج والوثائق الإلكترونية، وامتلاك القدرة على توفير تقنية الربط الشبكي مع الجهات ذات العلاقة، وتوفير بنية عمل مكانية وتجهيزات ملائمة لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

❖ **الضوابط الرقابية:** تحدد الضوابط الرقابية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ ضوابط قانونية في استخدام النظام الآلي واختيار العينات والتعامل مع المخاطر وإجراءات تنظيم العمل الضريبي؛ بالإضافة إلى إجراءات الضوابط على تكنولوجيا المعلومات بشقيها العامة والتطبيقية في عمليات المدخلات والتشغيل والمخرجات.

❖ **تقنيات الفحص:** شملت تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني على أساليب وإجراءات تحكم عملية الفحص الضريبي؛ حُدثت بإجراءات قانونية حاکمة للدخل الضريبي، وأساليب التحاسب الضريبي، وإجراءات الاختبارات الأساسية للعمليات والأرصدة وفق تقنيات إظهار

العينات المشمولة في عملية الفحص الضريبي، وامتلاك قدرة الكشف عن المخالفات للتحقق من سلامة المدخلات؛ بما يحقق تقنية الإبلاغ للأطراف ذات العلاقة إلكترونياً، والقدرة على توثيق البيانات وحفظها واسترجعها إلكترونياً، للارتقاء والتطوير بالأداء الضريبي وفق تقنيات إلكترونية حديثة في نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

❖ **المنافع المتوقعة تحقيقها:** تمثلت المنافع المتوقعة تحقيقها، في تحقيق استراتيجية وأهداف

الإدارة الضريبية من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وفق الخطط والسياسات الضريبية المحددة مسبقاً؛ بما يُمكن الإدارة الضريبية من مواكبة التطور في بيئة الأعمال، وامتلاك قاعدة بيانات دقيقة تساعد في تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي، والحد من حدوث أية أخطاء، واكتشاف حالات التلاعب والاحتيال في النظم المحاسبية للمكلفين؛ بما يسهم في تخفيض الوقت والجهد والتكلفة والحصول على المعلومات والتقارير المطلوبة في الوقت المناسب.

فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة، وتحقيق أهدافها، تم صياغة فرضيات الدراسة، على النحو الآتي:

- **الفرضية الرئيسة الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول فاعلية تطبيق نظام الفحص

الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية. وتحقيق هذه الفرضية؛ من خلال الفرضيات

الفرعية الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوجه المعلوماتي لفاعلية تطبيق نظام الفحص

الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الموارد المعلوماتية اللازمة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول ضوابط الالتزام المطلوبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تقنيات الفحص المواكبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول المنافع المتوقع تحقيقها من فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية.
- الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الفاحصين حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية. وتحقيق هذه الفرضية؛ من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أبعاد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أبعاد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أبعاد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير التخصص العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أبعاد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير الوظيفة الحالية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أبعاد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

حدود الدراسة

حدود موضوعية: اقتصر موضوع الدراسة في نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، ولن تتطرق الدراسة لعملية الحصر والتحصيل الضريبي الإلكتروني.

حدود مكانية: تقتصر الدراسة الميدانية في رئاسة مصلحة الضرائب اليمنية ومكاتب مصلحة الضرائب في أمانة العاصمة ومحافظتي تعز وإب.

حدود بشرية: تقتصر الدراسة على موظفي الإدارة الضريبية العاملين في مجال الفحص الضريبي.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة؛ فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، مسبوقة بمقدمة ومختتمة بالنتائج والتوصيات، وعلى النحو الآتي:

- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة. وشمل على مبحثين:

- المبحث الأول: مدخل الدراسة.

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

- الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة. وتضمن كذلك مبحثين:

- المبحث الأول: الفحص الضريبي الإلكتروني.

- المبحث الثاني: أبعاد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

- الفصل الثالث: الدراسة الميدانية. وقُسم على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.

- المبحث الثاني: تحليل المتغيرات الديمغرافية.

- المبحث الثالث: تحليل متغيرات الدراسة.

- الفصل الرابع: النتائج والتوصيات. وشمل على مبحثين:

- المبحث الأول: النتائج.

- المبحث الثاني: التوصيات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

- الدراسات العربية.

- الدراسات الأجنبية.

الدراسات العربية:

- دراسة (إبراهيم، 2016)، بعنوان: مدخل مقترح لتطوير الفحص الضريبي بهدف تحسين جودة الأداء الضريبي والحد من التقديرات الشخصية.

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار متكامل لتطوير أداء الفحص الضريبي بهدف تحسين جودة الأداء الضريبي والحد من التقديرات الشخصية في ضوء البيئة المصرية لتتلاءم مع التغيرات الحديثة في التشريعات الضريبية المتلاحقة وتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: أن العديد من أوجه القصور في الفحص الضريبي في الواقع العملي تؤدي إلى إحداث فجوة بين الممولين والإدارة الضريبية، وتوافر ضوابط ومؤشرات لتطوير الفحص تساعد على رفع كفاءة الأداء الضريبي وجودته، كما تساعد على الحد من التقدير الشخصي، ومن ثم؛ يدعم الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية.

- دراسة (عبود، 2016)، بعنوان: أثر القوانين والقرارات الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي من نتائج القوائم المالية للشركات.

سعت الدراسة إلى قياس التباين بين الدخل المحاسبي الذي يتم إعداده وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبين الدخل الضريبي الذي يجري إعداده وفقاً للقواعد والقوانين الضريبية، ومعرفة أهم الاختلافات التي تحصل بين الدخلين، وأهم النتائج التي توصلت إليها: أن تحديد الوعاء الضريبي للشركات الخاضعة إلى ضريبة الدخل يواجه تحديات تتعلق بضعف كفاءة وإمكانية الملاك الفني الضريبي وقدرته على دراسة القوائم المالية المقدمة إلى الضريبة. وأن النظام الضريبي في العراق لا يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

- دراسة (العامري؛ الكعبي، 2016)، بعنوان: أثر المقدرات الجوهريّة الضريبية في أبعاد

التحاسب الضريبي - دراسة استطلاعية لعينة من المسؤولين في الهيئة العامة للضرائب

في العراق.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المقدرات الجوهريّة الضريبية في أبعاد التحاسب الضريبي

المتتمثلة في الحصر الضريبي والتقدير الضريبي والتحصيل الضريبي، عبر استطلاع آراء عينة من

المسؤولين في الهيئة العامة للضرائب في العراق. وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات؛

كان أهمها: وجود علاقة إيجابية وقوية بين المقدرات الجوهريّة الضريبية وأبعاد التحاسب الضريبي.

- دراسة (عطية، 2016)، بعنوان: استخدام منهج إدارة المعرفة في تفعيل أداء الفحص

الضريبي.

ألقت هذه الدراسة الضوء على تفعيل أداء الفحص الضريبي من خلال استخدام منهج إدارة

المعرفة - منهج إدارة المعرفة - الذي يتضمن المعرفة الظاهرية والضمنية للأفراد عند أداء الفحص

الضريبي. ومن النتائج التي توصلت إليها: أن إدارة المعرفة تؤثر على أداء وجودة الفحص

الضريبي.

- دراسة (زناتي، 2016)، بعنوان: استخدام الأساليب الحديثة في تطوير الفحص

الضريبي.

أهتمت هذه الدراسة بتقييم أساليب الفحص الضريبي التي يمارسها مأمورو الضرائب في البيئة

الضريبية المصرية، وتقديم اقتراح يهدف إلى تطوير كفاءة أساليب الفحص الضريبي الحالية،

وعلاج المشاكل التي يواجهها مأمورو الضرائب. وتوصلت إلى جملة من النتائج؛ أهمها: ضرورة

المحافظة على صحة استحقاقات مصلحة الضرائب وتحقيق العدالة في الفحص الضريبي وسرعة التحصيل وقلة الإحالة لدى لجان الطعن والحد من الدعاوى أمام المحاكم.

- دراسة (سالم، 2015)، بعنوان: دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني.

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني، وأبرز ما توصلت إليه من نتائج: وضع المقومات الأساس لمرحلة الإعداد للفحص الضريبي الإلكتروني والاستخدام الأمثل للأساليب الإلكترونية للحصول على أدلة الإثبات التي تؤيد أعمال الفحص وإصدار المصلحة للضوابط والإجراءات الرقابية الخاصة بعملية الحصر والفحص الضريبي الإلكتروني.

- دراسة (عبد المطلب؛ قابيل، 2014)، بعنوان: استخدام التحليل البيئي في تفعيل الفحص الضريبي الإلكتروني.

عملت هذه الدراسة على تقديم نموذج وصفي مقترح لاستخدام التحليل البيئي في الاستفادة من أساليب المراجعة الإلكترونية في دعم نظام الفحص الضريبي وتطويره في بيئة التشغيل الإلكتروني، وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من العناصر التي تمثل عناصر قوة ناتجة من تطبيق الفحص الضريبي في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني؛ أهمها: الكفاءة المميزة لاستخدام البرامج الجاهزة في سرعة إنجاز عمليات الفحص وإنجاز الخدمات الضريبية بكفاءة، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في تطوير أساليب الفحص الضريبي، توافر قيادة جيدة في عملية الفحص تدعم الرأي الفني الجيد في الإقرار الضريبي، والإتاحة الممكنة لتطوير أساليب الفحص الضريبي إلكترونياً.

- دراسة (محمد، 2014)، بعنوان: مدخل محاسبي مقترح لزيادة فعالية الفحص الضريبي بهدف تقليل المخاطر الضريبية.

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح مدخل محاسبي لزيادة فعالية الفحص الضريبي بهدف تقليل المخاطر الضريبية. وتوصلت إلى العديد من النتائج، أهمها: أن نظام الفحص الضريبي الحالي يعاني من أوجه قصور عدة تحتم ضرورة تفعيله لاحتواء المخاطر التي تهدد مصلحة الضرائب ويسعى نحو تقليلها. وأن نظام تقييم كفاءة وفعالية الفحص الضريبي الحالي لا يأخذ إلا بنظام الكفاءة فقط. وأن من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المخاطر الضريبية عدم الالتزام الضريبي من جانب الممولين.

- دراسة (مرفص، 2014)، بعنوان: تقييم الوضع الحالي للفحص الضريبي في مصر في ضوء المستجدات المعاصرة.

هدفت إلى تقييم الوضع الحالي للفحص الضريبي في مصر في ضوء المستجدات المعاصرة، وتحديد أهم المشاكل التي تعترضه في تحقيق الأهداف المطلوبة منه، وذلك لتحديد الحاجة إلى تطويره، والمتطلبات اللازمة لذلك، وخرج الباحث بنتائج، أهمها: أن الفحص الضريبي في مصر يواجه مجموعة من المشاكل التي تعيقه من تحقيق أهدافه.

- دراسة (الخرسان، 2014)، بعنوان: قانون ساربنز— أوكسلي وأثره على كفاءة وفاعلية نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على قانون (ساربنز أوكسلي) من حيث المفهوم والملاحق ومتطلبات التطبيق والهيكلية الأساس، و استعراض نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي من

حيث المفهوم وإجراءات التطبيق والإطار القانوني، وقام الباحث بعرض أهم المواد القانونية والفقرات التي يتضمنها قانون (SOX) المؤثرة على كفاءة نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي ومدى فاعليتها في سد فجوة احتياجات الإدارة الضريبية، وخلصت إلى العديد من الاستنتاجات؛ كان أهمها: أن قانون SOX يمثل أداة لتحقيق التوازن في مصالح الجهات المختلفة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وفي مقدمتها الإدارة الضريبية. وأن هناك إمكانية للاستفادة من التزام الشركات بأحكام SOX وتطبيق نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي وخاصة في التأكيد على مسؤولية الإدارات العليا والموظفين على سلامة المعلومات المالية، وكذلك نظام العقوبات الصارم.

- دراسة (سعد، 2014)، بعنوان: تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في

الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الثغرات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي تساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وإبراز التحديات التي تواجه موظفي الجهاز الضريبي في كشف التهرب الضريبي في الشركات التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ كان أهمها: أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يوجد بها ثغرات قد يستخدمها البعض لتنفيذ التهرب الضريبي، وأن الموظفين في الدوائر الضريبية لا يقومون بإجراءات فحص مهنية لنظم المعلومات المحاسبية التي تستخدمها الشركات، وأنه لا يوجد نظام رقابي داخلي في الدوائر الضريبية يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين.

- دراسة (علي، 2012)، بعنوان: دراسة تحليلية للمشكلات التي تواجه الأجهزة الضريبية

من منظور معلوماتي.

سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المشاكل التي تواجه الأجهزة الضريبية بسبب قصور أنظمة المعلومات المحاسبية التابعة لها، ومن ثم إمكانية اقتراح الحلول المناسبة لهذه المشاكل بما يتناسب وطبيعتها، وتوصل الباحث إلى العديد من التوصيات؛ أبرزها: استخدام نظام الربط الشبكي بين المصالح الإيرادية وتشغيل البيانات المتوافرة لديها، وإتمام عملية المراقبة الذاتية لأحكام القانون يجب وجود مستند التعامل بين المسجلين بعضهم البعض الذي يثبت عملية الشراء لإجراء الخصم الضريبي الذي يثبت عملية البيع لتحصيل وتوريد الضريبة، حصر كافة المكلفين بسداد الضريبة العامة على المبيعات وزيادة عدد المسجلين وحصر المتهربين عن سداد الضريبة العامة على المبيعات. وضرورة توافر نظام متكامل للمعلومات يظهر كافة التعاملات بدقة عالية؛ ما يقلل من حالة التهرب الضريبي، وإخضاع فواتير المسجلين في الضريبة العامة على المبيعات لكافة شروط الفاتورة الضريبية. وعلى مأموري الضريبة وفاحصيها الالتزام بأداء عملية الفحص والتحاسب الضريبي وفقاً لخطة مسبقة، توضح مهام الفحص الميداني ومهام الفحص المكتبي.

- دراسة (هدهود، 2009)، بعنوان: مدخل مقترح لتطوير الإثبات في المراجعة وفقاً

لمتطلبات الفحص الضريبي المنسق والمعايير الدولية المرتبطة.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أساليب الفحص الضريبي المنسق عن طريق قيام مأموري الفحص باستخدام أدلة الإثبات المطبقة في المراجعة بمختلف أنواعها؛ طبقاً لمعايير المراجعة الدولية على خطوات الفحص الضريبي المنسق. ووضع أسس وأساليب للفحص الضريبي المنسق وإلزام مأموري الفحص باستخدامها؛ حتى يكون هناك توحيد في إجراءات الفحص المختلفة للشركات المختلفة، وتحديد المواصفات الواجب توافرها في مأموري الفحص الضريبي المنسق. وكانت أهم نتائج الدراسة: أن طريقه الفحص الضريبي بالعينة هي التي تصلح للتطبيق مع الفحص الضريبي

المنسق، وأن الأساليب التي تصلح مع الفحص الضريبي المنسق هما أسلوباً الفحص الضريبي التحليلي والاختباري. وأن الفحص الضريبي الإلكتروني يناسب الفحص الضريبي المنسق وخاصة بأسلوب نظام الخبرة؛ حيث إن له تأثيراً مهماً على تطوير الفحص الضريبي وتحسين جودته، فضلاً عن أن أدلة الإثبات المقترح تطبيقها على الفحص الضريبي اليدوي لا تختلف عن الأدلة التي يقترح تطبيقها على الفحص الضريبي الإلكتروني إلا في مرحلة جمع البيانات.

- دراسة (العنكبي ، 2009)، بعنوان: دور تقنية الحاسوب في رفع الحصيلة الضريبية في العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوسبة العمل الضريبي وضرورته بشكل عام والتحصيل الضريبي بشكل خاص، وتوضيح الآثار الاقتصادية لاستعمال تقنية الحاسوب في خفض تكاليف التحصيل الضريبي؛ كي يكون للضرائب الأثر الأكبر بين الإيرادات العامة، في مقابل النفقات العامة في موازنة الدولة. ورفع مستوى دقة وتنظيم المعلومات المقدمة من قبل الجهاز الضريبي وسرعتها إلى الجهات التشريعية لإعداد الموازنات العامة. وتطوير مستوى الأداء الضريبي، وجعله يواكب الأنظمة الضريبية في الدول التي سبقت في تحقيق نتائج متقدمة لمجتمعاتها. وأهم النتائج التي توصلت إليها: أن إجراءات التحاسب الضريبي مازالت تعاني من افتقارها إلى تقنية الحاسوب، وعلى الأخص فيما يخص الجباية الضريبية. وأنه على الرغم من وجود بعض الأنظمة المحوسبة في العمل الضريبي فإنه لم تتم إدامتها؛ الأمر الذي أثر في فعاليتها في عرض النتائج. وأن النظام الضريبي - بهذا المستوى الفني - لا يواكب الأنظمة الضريبية الإقليمية والعالمية؛ الأمر الذي يبعدها عن الأهداف التي تسعى البلدان إلى تحقيقها من خلال فرض الضرائب، وافتقار الهيئة العامة للضرائب إلى قسم لنظم المعلومات الضريبية، تكون واجباته تخطيط

وتصميم هذه النظم. وأن العاملين في مجال الجباية الضريبية لا يمثلون الطموح للعمل في هذا النظام (نظام الجباية) من جانب إعدادهم التعليمي والعلمي واستعدادهم النفسي لأداء هذا العمل لعدم تقدير أهميته من قبلهم ولا من قبل الإدارة الضريبية.

- دراسة (عطية، يوحى، 2008)، بعنوان: استخدام نظرية المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهميه نظم المعلومات المحاسبية وتأثير في حل مشكلات التحاسب الضريبي في مصر، ونتج عن الدراسة: أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الدوائر الضريبية المصرية يؤدي إلى جودة الأداء الفني والإداري لمصلحة الضرائب المصرية. وأن استخدام نظرية نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ظهور ممول يثق في أداء مصلحة الضرائب، ومن ثم؛ يلتزم طوعاً بسداد الضريبة وكذلك وجود إدارة ضريبة كفؤة تؤدي أعمالها بسهولة ويسر.

- دراسة (خورشيد، 2008)، بعنوان: مقترحات تطوير الإدارة الضريبية باستخدام الأعمال الإلكترونية الحديثة.

استهدفت هذه الدراسة تحليل النتائج المترتبة على تطبيق الإدارة الضريبية لنظم الأعمال الإلكترونية الحديثة مع ممولي ضرائب الدخل وفقاً للأحكام الواردة في قانون ضرائب الدخل المصري ولائحته التنفيذية؛ حيث تم عرض المراحل التي تقوم بها الإدارة الضريبية باستخدام نظم الأعمال الإلكترونية في التعامل مع الممولين، وتحديد المشاكل التي تتعرض لها الإدارة الضريبية عند استخدام نظم الأعمال الإلكترونية الحديثة.

- دراسة (الدعيس، 2008)، بعنوان: دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب اليمنية.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب اليمنية وتوضيح ما اذا كان نظام المعلومات المحاسبي يوفر متطلبات الرقابة ويأخذ بالمعلومات المالية التي يمكن أن تحد من التهرب الضريبي ومعرفة ما إذا كانت حوسبة النظام المستخدمة تساعد في ذلك. وكانت أهم النتائج: أن نظام المعلومات المحاسبي المستخدم والمطبق في مصلحة الضرائب اليمنية لا يتصف بالخصائص المتعارف عليها في نظام المعلومات المحاسبية وإن كانت متوافرة فهي متوسطة، وتبين أنه لا يوجد نظام متكامل ومحوسب على وفق الأسس العلمية المتعارف.

- دراسة (حتاته، 2008)، بعنوان: البعد السلوكي والمعرفي لمأموري الضرائب وأثره على تنمية مهارات مأموري الضرائب.

هدف البحث إلى دراسة إمكانية تطوير التركيبة المعرفية والفنية لمأموري الضرائب ودراسة إمكانية تطوير التركيبة الفكرية والنفسية لمأموري الضرائب، واستنتج الباحث أن أداء المأمور الضريبي لم يكن نتاج تلقى التعليم والتدريب العالي؛ بل اكتسبها بالممارسة أو من خلال استيفاء بيانات ممن سبقوه في الوظيفة وأن المأمورين ليس لديهم الإلمام الكامل بكافة التشريعات والقوانين الضريبية وكذلك عدم وجود ضوابط لعملية التقييم؛ ما ينتج عنه تقييم لا يعكس الواقع لحال كثير من العاملين بمصلحة الضرائب.

الدراسات الأجنبية

- **a study Odongo, (2016) Entitled " Effects Of Electronic Tax Filing Systems On Compliance Amongst Small And Medium Enterprises Within Mombasa Central Business District"**

درست دراسة **Odongo (2016)** بشكل تجريبي تأثير نظام الإيداع الضريبي عبر الإنترنت ونظام الدفع المدعوم من قبل برامج تعليم دافعي الضرائب على دافعي الضرائب في (كينيا) للكشف عن العوامل المسؤولة عن عدم الامتثال بين فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولأنموذج الالتزام الضريبي المعتاد، فضلاً عن الفوائد المتصورة لنظام الإيداع الإلكتروني وبرامج تعليم دافعي الضرائب مع الاهتمام بعلاقتها. وكشفت النتائج: أن دافعي الضرائب يعرفون عن نظام الإيداع الإلكتروني ونظام الدفع المكتسب من خلال برامج التدريب ذات الصلة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط الامتثال الضريبي. وتختتم الدراسة بعدد من التوصيات لتعزيز التدريب الضريبي الذي يمتد إلى مجموعات متنوعة بما في ذلك المستوى الإداري بهدف تعزيز فهمهم بالنظم الضريبية المعمول بها. وعلاوة على ذلك، ينبغي صياغة سياسات محددة لمعالجة تعليم دافعي الضرائب لإجبار واجب دافعي الضرائب والتزامهم بموجب مختلف النظم الضريبية في كينيا.

- **a study Alwan, (2014) Entitled "The Role and Influence of Accounting System And Effective Control Through Accounting Procedures And Methods In Combating And Reducing Tax Evasion"**

تهدف دراسة **Alwan (2014)** إلى التعرف إلى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل في الأردن على فعالية التدقيق الضريبي وجمعها من خلال تقييم تأثير الموارد البشرية على فعالية التدقيق الضريبي والتحصيل. وتأثير أنظمة الحاسب الآلي على فعالية التدقيق الضريبي وجمعها. وتأثير أنظمة التحكم التي يوفرها النظام على فعالية التدقيق الضريبي

وجمعها. ووجدت أن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في دائرة ضريبة الدخل في الأردن يتم تشغيله من قبل الموارد البشرية المؤهلة ونظام حاسوبي متقدم، ويلبي متطلبات أنظمة التحكم الجيدة التي تساعد في تحسين كفاءة التدقيق الضريبي وجمعها.

a study Abdallah, (2013) Entitled "The Impact of Using Accounting Information Systems on The Quality of Financial Statements Submitted to The "Income and Sales Tax Department in Jordan

هدفت دراسة **Abdallah (2013)** إلى: بيان تأثير نظم المعلومات المحاسبية على نوعية البيانات المالية المقدمة إلى قسم ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وأثر هذا الاستخدام؛ حيث يعمل قسم ضريبة الدخل والمبيعات لجمع الأموال الضريبية و التدقيق على دافعي الضرائب من أجل تزويد خزينة الدولة بالإيرادات العامة. ولاحظت الدراسة وجود تأثير عند استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية المقدمة إلى قسم ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

- a study Al-Frijat (2013) Entitled "The Impact of Accounting Information Systems Used In the Income Tax Department on the Effectiveness of Tax Audit and Collection in Jordan"

سعت دراسة **Al-Frijat (2013)** إلى التعرف إلى نظام المعلومات المستخدم في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتأثيره على فعالية ضريبة الدخل في الأردن من خلال تطوير الحواسيب والبرمجيات المستخدمة في القسم، وتأثير الإدارات العامة والخاصة في توفير معلومات كمية ونوعية مفيدة. وقد تم تشكيل مجموعة من الافتراضات من قبل الباحث لتحقيق أغراض الدراسة والإجابة على أسئلتها. وأظهرت نتائج الدراسة: أن زيادة فعالية قسم المبيعات وضريبة الدخل تتأثر بجميع

المتغيرات المستقلة موضوع هذه الدراسة. وأكثر المتغيرات تأثيراً هو استخدام الحواسيب والبرمجيات في نظم المعلومات؛ يليه تطوير نظم المعلومات في قسم المبيعات وضريبة الدخل، ومتغير التأثير النهائي هو تفعيل دور المنظمات الحكومية والمديريات من خلال توفير المعلومات الدقيقة للقسم. وعلاوة على ذلك؛ كشف التحليل الإحصائي عن وجود ارتباط عميق بين التهرب الضريبي ونظام المحاسبة من خلال نظام العقوبات والمراقبة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- إن الدراسة الحالية - في حدود علم الباحث- تعد من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع الفحص الضريبي الإلكتروني في الجمهورية اليمنية.
- إن الدراسة الحالية قد تسهم في تطوير نظام الفحص الضريبي؛ فيما لو تم الأخذ بها من قبل الإدارة الضريبية اليمنية.
- إن الدراسات السابقة كانت تركز على بُعد أو بعدين، أم الجانب التشريعي أو الجانب المحاسبي، أو على جانب التطوير، أو على الجانب المعلوماتي والمحاسبي؛ بينما تناولت الدراسة الحالية على خمسة أبعاد أخذت جوانب قانونية، ومحاسبية، ومعلوماتية، وتحديث، وفوائد.
- إن الدراسة الحالية قد تسهم في تلبية الإدارة الضريبية اليمنية بإمكانية تطبيقها؛ وفيما يتعلق باختيار العينات الخاضعة للفحص آلياً.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: الفحص الضريبي الإلكتروني.

المبحث الثاني: أبعاد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

المبحث الأول: مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني وطبيعته.

يتناول هذا المبحث مفهوم وأهمية وأهداف وإجراءات ومهام الفحص الضريبي الإلكتروني

وأساليب الفحص الضريبي في الإدارة الضريبية اليمنية.

- مقدمة.
- مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني.
- أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني.
- أهداف الفحص الضريبي الإلكتروني.
- إجراءات ومهام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- أساليب الفحص الضريبي في الإدارة الضريبية اليمنية.

مقدمة:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمل الإدارة الضريبية يحقق هدفين أساسيين هما: زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة خدمات الإدارة الضريبية؛ إذ إن النشاط الرئيس للإدارة الضريبية هو الاستخدام المكثف للمعلومات؛ بدءاً من جمع البيانات ومعالجتها ونشر المعلومات وتوزيعها، وستتمكن بذلك الإدارة الضريبية من إتاحة جميع المعلومات ذات العلاقة بإجراءات الحصول على خدمة معينة أو إنجاز معاملة معينة قد تتعلق بدفع رسوم مقررة مثلاً؛ على أن الأسلوب المتبع في الحصول على الخدمة يمكن أن يحدد نمط تقديم خدمات حكومية ترتبط بسداد التزامات كدفع الضريبة أو تسديد اشتراكات من خلال استخدام وسيلة السداد المصرفي؛ لكي يتم إيصال المبالغ إلى الجهة الحكومية المطلوبة (حسين؛ عيد، 2012، 143).

أن تصميم السياسات التي تعزز من استقرار وتطور القطاع الضريبي يمثل - في الوقت الحاضر- إحدى المجالات الرئيسة التي يركز عليها صانعو السياسة العامة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، (العامري؛ الكعبي، 2016، 2)؛ وهذا التركيز يدل على الدور الذي يمكن يؤديه القطاع الضريبي في تسريع عملية التنمية الاقتصادية ومن دونه لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته ويحقق أهدافه.

مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني وطبيعته:

ظهرت أهمية فحص نظم المعلومات الإلكترونية؛ نتيجة طبيعية لعالم تسوده التكتلات الاقتصادية، وتعاضم حجم التجارة العالمية، وضخامة الاستثمارات، والتقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات المبنية على استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات؛ على أن هذه التطورات في تكنولوجيا المعلومات وضعت مهنة فحص الحسابات أمام تحد كبير لتطوير أساليبها وأدواتها لتستمر في تقديم خدماتها بجودة عالية؛ لذا ظهر ما يعرف بالفحص الإلكتروني أو تدقيق الأنظمة الإلكترونية (القبلي، 2014، 111).

ويود الباحث قبل التحدث عن مفهوم الفحص الضريبي الإلكتروني وطبيعته، إلقاء الضوء على مفهوم الفحص الضريبي بشكل عام؛ للحصول على أكبر قدر من المفاهيم المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني.

يعد الفحص الضريبي المرحلة الجوهرية في عملية المحاسبة الضريبية، عن طريق التحقق من مراعاة الممول لأحكام المتطلبات القانونية الضريبية عند إعداد الإقرار الضريبي، ومن أن الإقرار يشمل كافة العمليات التي نص قانون الضرائب على خضوعها، وأنه لا توجد أية عمليات يجب خضوعها، وتم إغفالها عمداً أو بحسن نية (القبلي، 2014، 110).

فالفحص الضريبي هو: نوع من أنواع تعيينات إبداء الرأي الذي يعطي أعلى درجات التأكيد المعقول للبيانات المالية المتعلقة بتحديد الدخل الضريبي (حوسو، 2005، 22)، وذكر (الآلوسي) تعريفاً للفحص الضريبي بأنه: عملية منظمة ومنهجية مخطط لها، تتم عبر تكليف شخص مؤهل يتصف بالحياد والاستقلال، للقيام بإنجاز الاختبارات اللازمة للحصول على أدلة إثبات كافية؛ تمكن الفاحص الضريبي من إبداء رأيه في القوائم المالية المدققة (الالوسي، 2003، 36). وعرف (العرييد) وظيفة الفحص الضريبي بأنها: فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والحسابات والدفاتر الخاصة بالجهة محل الفحص مستندياً وفنياً والقيام بعمليات التحليل الانتقادي المنظم وتقدير الحسابات والدخل الصافي الفعلي بما يتفق وقانون ضريبة الدخل بقصد إصدار قرار ضريبي يحدد بموجبه وعاء الضريبة وسعرها وقيمتها (العرييد، 2007، 188).

ويقصد بمراجعة الحسابات: الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بالمنشأة والحصول على التغييرات اللازمة من القائمين على شؤونها للتحقيق من أن الحسابات الختامية والميزانية تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة، بينما يقصد بالفحص الضريبي الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بالمنشأة والحصول على التغييرات اللازمة من القائمين على شؤونها لتحقيق

عرض خاص، حدد قبل القيام بعملية الفحص، وعلى ذلك نجد أن المراجعة تعني التعميم بينما الفحص يقصد به الخصوصية (عطاء، 1994).

وعرفت (الانتوساي) **الفحص الإلكتروني** بأنه: مجموعة من الإجراءات تتم بالاعتماد على الحاسب لغرض إنجاز مهمة التدقيق بصورة أكثر فاعلية (السياني، 2000).

وتشير النظم المحاسبية الإلكترونية -بصفة عامة- إلى استخدام الدفاتر والسجلات الإلكترونية التي تعد من خلال الحاسب الآلي باستخدام أحد برامج المحاسبة؛ إذ يتم في ضوءها إعداد القوائم المالية، (عبد المطلب؛ قابيل، 2014، 8).

وعرف (سالم) **الفحص الضريبي الإلكتروني**: بكونه دراسة وتحليل وفحص النظم المحاسبية الإلكترونية والقوائم والتقارير المالية المعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي ارتكازاً على القواعد المقررة في التشريع الضريبي ووفقاً للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مهنيًا؛ بغرض التأكد من صحة الربح المعد طبقاً للمعايير المحاسبية والمعتمدة من المحاسب والتأكد من صحة الضرائب المربوطة وفقاً للإقرار المقدم (سالم، 2015، 285).

وبناءً على ما تقدم من مفاهيم متعددة للفحص الضريبي ومراجعة الحسابات ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية والفحص الإلكتروني والفحص الضريبي الإلكتروني؛ يرى الباحث بأن **الفحص الضريبي الإلكتروني**: مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تركز على القوانين والقواعد التشريعية والمحاسبية المتبعة في التحقق والتأكد من صحة ودقة احتساب الضريبة الواردة في إقرارات المكلف الضريبية ومرفقاتها، للوصول إلى تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني

تكمن أهمية الفحص الضريبي في كونه وسيلة لا غاية، تهدف إلى خدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم، يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنباً إلى جنب، فضلاً عن زيادة مستوى الالتزام بأحكام التشريع الضريبي والامتثال له، وزيادة الحصيلة الضريبية،

وكلها تساند النظام الضريبي في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية،(العريبي؛ الخطيب، 2007).

ويستخدم هذا النوع من المراجعة لتقييم كل من الرقابة الداخلية – بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة داخل نظم المعلومات الإلكترونية – والبيانات وأمن المعلومات في جميع مراحل النظام المحاسبي من مدخلات وتشغيل ومخرجات (Office of Audit Services, 2004, 2). وكما أكدت دراسة (الشرابي، 2007)، بحسب ما أشارت إليه دراسة (القبلي، 2014، 111)، أن استخدام الحاسوب في عملية الفحص يزيد من تحسين أنظمة الرقابة الداخلية، ويعد أكثر فاعلية في اكتشاف الأخطاء ويزيد من اكتشافها.

كما تتمثل أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني بتحقيق الكفاءة المميزة لاستخدام البرامج الجاهزة في سرعة إنجاز عمليات الفحص وإنجاز الخدمات الضريبية بكفاءة، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في تطوير أساليب الفحص الضريبي، توافر قيادة جيدة في عملية الفحص تدعم الرأي الفني الجيد في الإقرار الضريبي، والإتاحة الممكنة لتطوير أساليب الفحص الضريبي إلكترونياً (عبد المطلب؛ قابيل، 2014).

ومن دواعي الفحص الضريبي-على سبيل المثال وليس الحصر، (حوسو، 2005، 27): تقديم المكلف كشف طلب إعادة، أو خصم لأكثر من فترة مالية، أو انحسار هذه المطالبات بالفترات السنوية، وطلب تقديم كشف مؤقت أو بديل أو تعديل لأكثر من مرة وبصورة مستمرة، وطلب إغلاق أو تجميد الملف أو تحويل فرد إلى شركة أو إلى شراكة أو العكس، وطلب إصدار فاتورة ضريبية صفرية، وطلب فواتير مقاصة بكميات كبيرة وعدم إحضار فواتير المقاصة من الجانب الآخر بالنسبة نفسها، وملاحظة مأمور الضرائب أثناء التفتيش المفاجئ بأن المكلف لا يقوم بإصدار فواتير ضريبية، وليس لديه سجلات محاسبية، وفي حالة ضبط بضائع مباعه من غير الفواتير الضريبية أو شهادات إرسال، أو الحصول على بضاعة من غير فواتير، وكذلك في

حال انقطاع المكلف عن تقديم كشوفات دورية، وعند ظهور مبالغ دين كبيرة مسجلة على المكلف بالنظام.

أهداف الفحص الضريبي الإلكتروني

من الأهداف التي يحققه نظام الفحص الضريبي الإلكتروني: توفير الوقت والجهد والمال؛ إلى جانب توفير بيانات ومعلومات دقيقة ذات اعتمادية وموثوقية عالية وفقاً لمعايير وضوابط محكمة؛ ما يزرع لدى المكلفين شعوراً بالثقة تجاه الإدارة الضريبية، ويشجعهم على الالتزام الطوعي لسداد الضرائب المستحقة عليهم، ويعالج ظاهرة (التهرب، الغش، التجنّب الضريبي)؛ وهو ما ينتج عنه تحقيق قيمة إضافية تتمثل في زيادة مطردة في الإيرادات الضريبية، وهذه نتاج إدراك بأن عملية الفحص لم تخضع لرأي الفاحص الضريبي فحسب (جمعة؛ خليل، 2002).

وحدد (لطي)، حزمة من الأهداف التي يحققها الفحص الضريبي الإلكتروني، واستناداً إلى نصوص مواد القانون رقم (17) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية والتعليمات الصادرة من الإدارة الضريبية والمفسرة والموضحة للخطوات والإجراءات والأسس واجبة الإلتباع عند التحاسب الضريبي وصولاً إلى صافي دخل المكلف الخاضع للضريبة؛ فأن أهداف الفحص الضريبي الإلكتروني، تتمثل بالآتي (لطي، 2007، 145):

- تصحيح مسار الدخول الخاضعة للضريبة؛ من خلال الإلتزام بالنظم والقوانين والتشريعات الضريبية ومعايير ومبادئ المحاسبة والمراجعة الدولية.
- التحقق من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالنظام المحاسبي الآلي للمكلف.
- تحديد مدى الاعتماد على بيانات المكلف المحاسبية للوصول إلى الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة.

- التحقق من البيانات والمعلومات المحاسبية الإلكترونية المنتظمة؛ من حيث الشكل وأصول الإعداد.
- التأكد من شمول البيانات والمعلومات المحاسبية لجميع الأنشطة المحددة للدخول الخاضعة للضريبة.
- تحديد مدى الالتزام بالسياسات والتعليمات في تحديد الدخل الخاضعة للضريبة.
- التأكد من سلامة وخلو البيانات والمعلومات المحاسبية المحددة للدخول الخاضعة للضريبة من الأخطاء وسيناريوهات الغش والاحتيال.
- تصحيح المسار الضريبي للمكلف من خلال التحديد الحقيقي للدخل الخاضع للضريبة.
- تحقيق استراتيجية الإدارة الضريبية في تحقيق الحصيلة الضريبية.
- التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمكلف.

إجراءات الفحص الضريبي الإلكتروني

تهدف إجراءات الفحص الضريبي الإلكتروني إلى التأكد من أن: فعالية نظام الرقابة الداخلية وأجهزة الحاسب وشبكات توصيل الأجهزة تعمل على منع وصول غير المصرح لهم بهدف النسخ والتعديل أو الحذف. على أن امتلاك البرامج وتطويرها بموجب تفويض الإدارة؛ أي إن تعديل البرامج يتم بتفويض وموافقة الإدارة، فضلاً عن معالجة العمليات المالية والملفات وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل، والبيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ومعالجتها طبقاً لسياسات الإدارة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ملفات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تتميز بالدقة والاكتمال، (سالم، 2015، 286).

ويتم التحقق من تلك الإجراءات التي تؤثر في تقييمها من خلال: التحقق من موضوعية فحص النظم المحاسبية الإلكترونية والفرعية لتحديد مستوى الثقة، وذلك بتحليل النظم، ويشمل تحليل النظم الإجابة على التساؤلات الآتية: كيف يتم تدقيق البيانات من خلال النظام؟ وماهي

الملفات التي يستخدمها المحول؟ ومتى يتم إنشاء السجلات والملفات؟ وما هي العمليات اليدوية التي تتعلق بتدقيق البيانات؟ وهل الضوابط الداخلية موجودة؟ (سرور، 2005، 219).

ويقوم الفحص الضريبي الإلكتروني -إلى جانب فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية التي يتضمنها برنامج العميل باستخدام الأساليب المتقدمة للفحص بتنفيذ بعض مهام الفحص بكفاءة وسرعة فائقة- باستخدام برنامج (Interactive Data Extraction & Analysis IDEA) لفحص الآتي (محمد، 2010): اختبار مجموعة من العمليات أو أرصدة الحسابات والتأكد من صحة تنفيذ الإجراءات الحسابية الخاصة بها، واستخراج بعض البيانات من الملفات بهدف المقارنة بين العناصر المختلفة، والربط بينها؛ حتى يتمكن الفاحص الضريبي من تكوين رأيه عن مدى صحة العنصر موضوع الفحص، وإجراء العديد من الاختبارات التحليلية؛ مثل: نسب التغير بين بنود المصروفات الفعلية والتقديرية للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، وإيجاد العلاقة بين المدخلات وبين المخرجات الناتجة عنها.

إن عمليات تحليل الاتجاهات، وكل ما يرتبط بأسلوب الفحص التحليلي، والمساعدة في تحديد الأهمية النسبية للعناصر التي تؤثر بشكل جوهري على بيانات القوائم المالية؛ ما يؤدي إلى إيجاد نوع من الثبات في تقدير هذه الأهمية؛ ما يؤدي إلى تجنب الأحكام أو التقديرات الشخصية، وتحديد حجم العينة المطلوبة، وما يتعلق بها من تحليلات إحصائية مختلفة؛ ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الفحص والوقت اللازمة له، واختيار فجوات فواتير المبيعات، وكذلك تكرار فواتير المشتريات (بخيت، 2007، 149).

واقع الفحص الضريبي في الإدارة الضريبية اليمنية

يتم تنفيذ الفحص الضريبي في الإدارة الضريبية اليمنية من خلال أسلوبين هما: (أ) المراجعة (الفحص) بالعينة للإقرارات المقدمة من المكلفين خلال الموعد القانوني وفقا لقاعدة الربط الذاتي الذي يقوم على أساس تقييم المخاطر؛ ويقصد بالربط الذاتي: قيام المكلف بتحديد وعاء الضريبة

المستحقة عليه؛ وفقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل، ويلتزم المكلف بسداد مبلغ الضريبة المستحق من واقع الإقرار في ذات يوم تقديمه، دون حاجة إلى مطالبة من المصلحة، ويكون المكلف مسؤولاً عن صحة إقراره الضريبي، (القانون 17، 2010). ويعرف كشف التقدير الذاتي بأنه بيان يقدم إلى دائرة ضريبة الدخل، ويعرض فيه المكلف نتيجة أعماله لعام كامل؛ فهو مستند قانوني ملزم للمكلف وحجة عليه، ويكون الكشف مؤرخاً وموقعاً من قبل المكلف المسؤول عن سداد الضريبة المستحقة، وهو وسيلة مهمة من الوسائل التي تستخدمها دائرة ضريبة الدخل في فحص أعمال المكلف وتحديد قيمة الضريبة المستحقة عليه (سمور، 2003). ويقصد بالعينة خضوع نسبة محددة من الإقرارات الضريبية والملفات لفحص دقيق في ضوء محددات ومؤشرات معينة، واعتماد باقي الإقرارات بالحالة التي أعدت عليها بدون فحص، (الشافعي، 2011). (ب) الربط التقديري (محاسبة تقديرية) وفقاً لأسس التقدير وقواعده من واقع البيانات والمعلومات المتاحة ومؤشرات الأعمال في حالة عدم تقديم المكلفين لإقراراتهم الضريبية في الموعد القانوني، والمكلفين الذين لا يمسون حسابات منتظمة وهم ملزمون قانوناً بذلك.

المبحث الثاني: أبعاد الفحص الضريبي الإلكتروني.

- التوجه المعلوماتي.
- الموارد المعلوماتية.
- منظومة الضوابط الرقابية.
- تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني.
- المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

أبعاد الفحص الضريبي الإلكتروني:

يهتم هذا المبحث إلى عرض تفصيلي للأبعاد المحققة لفاعلية الفحص الضريبي الإلكتروني؛

وعلى النحو الآتي:

أولاً: التوجه المعلوماتي:

مما لا شك فيه أن تحديد رؤية المنظمة يسهم في تحديد مجموعة من الأهداف والمبادئ المتناسقة مع بعضها البعض؛ ما يستدعي ضرورة علم كافة العاملين في مختلف المستويات التنظيمية بها والمساهمة في تحقيقها وتدريبهم وتحفيزهم على الأداء المتميز المعتمد على الابتكار والتجديد، إلى جانب تبني فلسفة الجودة في كافة المهام والأنشطة (محمد، 2011، 40).

على أن الدواعي والأسباب للتوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية كما صنفها (العوامل، 2002) تتمثل في: تسارع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، وترابط المجتمعات الإنسانية في ظل توجهات العولمة، والاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة والتكيف معها، التحولات الديمقراطية وما رافقها من متغيرات وتوقعات اجتماعية.

وأشار (الحسنية، 2011، 71) إلى أن التوجه المعلوماتي الإلكتروني في المنظمات المعاصرة يعتمد على مدى وعي القيادات الإدارية بالجوانب الإلكترونية التي تسعى إلى تفعيل دور الأهداف الديناميكية، والعمل على تحقيقها؛ كما يعتمد على وجود ثقافة إلكترونية لدى قيادات تلك المنظمات المعاصرة لتصبح قادرة على التعامل الفعال بطريقة إلكترونية مع الأفراد الآخرين والقدرة على تحفيزهم وتعاونهم لإنجاز الأعمال المطلوبة، فضلاً عن أن التطبيق الكفؤ للتوجه الإلكتروني يعتمد على استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية المتقدمة كشبكة الانترنت؛ بحيث يتم تنفيذ كل عمليات التوجه من خلالها.

ويؤكد (نجم، 2004، 267) أن قيادات الذات هي الأكثر بروزاً في الإدارة الإلكترونية؛ فالفائد الإلكتروني مطلوب منه أن يتخذ قرارات سريعة وفورية؛ ما يجعله بحاجة إلى تطوير اتجاهات وقواعد خاصة للحالات المختلفة التي تساعده على سرعة الاستجابة.

وتلعب الإدارة العليا للمؤسسة دوراً مهماً يتوقف عليه نجاح المشروع، وبالعكس؛ فقناعة المسؤولين وتفهمهم لهذا المشروع ووضوح الرؤية الاستراتيجية في المنظمة والاستيعاب الشامل لمفهوم الإدارة الإلكترونية ودورها في التخطيط والتنفيذ والتطوير، والسعي لتكوين ثقافة جديدة في المنظمة وخلق القدرات الابتكارية، ومستوى مرونة الهيكل التنظيمي، ومدى ملاءمته لمتطلبات الإدارة الإلكترونية، وتوجه الإدارة العليا في تطوير أساليب عمليات الرقابة والتقييم والمتابعة، كل ذلك له الأثر الكبير في تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية ونجاحه (البياتي، 2004، 35). على أن أهم التحديات الهائلة التي يواجهها مديرو الضرائب أثناء إدارة نظام التحاسب الضريبي في كل بلد، في مقدمتها النصوص التشريعية الجامدة التي تتطلب بدورها تطوير وتعزيز وتوسيع معارف وقدرات ومهارات المنظمة ومدرائها على المستويين الداخلي والخارجي، (العامري؛ الكعبي، 2016، 2).

ثانياً: الموارد المعلوماتية:

يرى (الصفو؛ العباسي، 2016، 9)، أن مصادر إدارة المعلومات تقسم - بشكل عام - على المجاميع الرئيسية الآتية: المكونات المادية، والمعلومات والبيانات، والمكونات المنطقية، والأفراد، والخدمات.

على أن جوهر المعلوماتية هو تقنيات المعلومات من عتاد وشبكات الكمبيوتر وبرمجيات الحاسوب والشبكات ومزودات قواعد البيانات ومحطات اتصال البيانات (ياسين، 2000، 121)؛ إلى جانب العنصر الأهم في هذه المنظومة المتكاملة الذي يعد المعادل الموضوعي لموارد النظام المادية، وهو (الإنسان) صانع المعرفة من حيث صيرورتها وتشكلها وأساليب استخدامها.

ويُنظر لتكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة الأدوات التي تساعد بالعمل مع المعلومات في إنجاز المهام المتعلقة بمعالجة المعلومات، وهذه الأدوات تتضمن المفردات ذات الصلة بالحاسوب، (اللامي، 2013، 7)؛ فتكنولوجيا المعلومات تتكون من جانبين: مادي وذهني، يتكون الجانب المادي من معدات الحاسوب والتحكم الآلي وتقانة الاتصالات، أما الجانب الذهني فيتكون من البرمجيات والذكاء الصناعي، وهندسة البرمجيات. وتُعرف تقنية المعلومات -منظور نظم المعلومات- بأنها (الراوي؛ الأفندي، 2012، 151): البرمجيات والأجزاء المادية والاتصالات وإدارة قواعد البيانات، وتقنيات معالجة البيانات، التي تستخدم في نظم المعلومات الإلكترونية.

ويرى (الحسنية، 2011) بأن موارد المعلومات تشكل قيمة اقتصادية؛ يجب إدارتها بعقلانية وتوظيفها في خدمة الإدارات الأخرى لتحقيق الربح والميزة التنافسية للمنظمة ككل، وهذه الموارد المعلوماتية، هي: البيانات، والأجهزة، والشبكات، والبرمجيات، والأفراد، والتعليمات.

بينما حدد (سينبارت؛ رومني، 2009) الموارد المعلوماتية في خمسة موارد؛ هي: مكونات نظم المعلومات المحاسبية: الموارد البرمجية، والموارد التكنولوجية، والموارد المادية، والموارد البشرية.

1- **الموارد البرمجية:** البرمجيات هي الأنظمة التي تشغل الأجهزة والبيانات والمعلومات، وتحدد العمليات التي ستؤديها الأجهزة -الموارد التكنولوجية- وتقسم على ثلاثة أنواع؛ هي (الحسنية، 2011): (أ) لغات البرمجة: هي مجموعة من الرموز والكلمات والقواعد المستخدمة في كتابة البرامج الحاسوبية، ولها ثلاثة مستويات: لغة الآلة، واللغة الوسطى، واللغة الطبيعية، التي من خلالها يعطي الإنسان الحاسوب الأوامر لتنفيذ الأعمال المطلوبة منه، (ب) برمجيات النظم: هي البرامج التي تشغل الحاسوب وتجعله قادراً على تنفيذ العمليات؛ مثل ترتيب البيانات واسترجاعها من الذاكرة، (ج) برمجيات التطبيقات: هي التي تقوم بتشغيل البيانات، مثل برامج الأجور، والبرامج المحاسبية، وبرامج التصنيع، ويمكن إعداد برامج التطبيقات بواسطة العاملين

في البرمجة داخل المنظمة نفسها أو الحصول عليها جاهزة، أما برامج النظم فيتم الحصول عليها عن طريق موردي الأجهزة أنفسهم. وذكر (عصيمي، 2015، 45) أن البرامج هي الأكثر ارتباطاً بالنظم الآلية ولازمة لتشغيل النظام سواء كانت برامج واردة بجهاز الحاسب أم مشتتة خصيصاً لغرض معين أم معدة داخل المنظمة لغرض ما.

2- **الموارد التكنولوجية:** تتمثل الموارد التكنولوجية بالآلات والمعدات والأجهزة؛ كالحاسب الآلي وملحقاته، (اللامي، 2013، 11) التي تقسم على وحدات إدخال: تتضمن لوحة المفاتيح والماوس وميكروفون الصوت والكاميرا. ووحدات المعالجة المركزية التي تعالج البيانات وتسيطر على الحاسب الآلي. ووحدات إخراج: كالطابعات والشاشات وسماعات الإخراج الصوتي، ووحدات التخزين الأولي الداخلي كالرام والذاكرة العشوائية والتخزين الثانوي كالأقراص والأشرطة المغنطة والأقراص الضوئية، ووحدات الاتصال: التي تستخدم لربط الحواسيب ببعضها.

3- **الموارد البشرية:** يتفق أغلب الباحثين والمختصين في مجال تقنية المعلومات على أن العنصر البشري الماهر له أهمية في تشغيل نظم المعلومات إدارتها، وهذه الأهمية تفوق على نحو كبير الموارد المعلوماتية الأخرى؛ كالأجهزة والبرمجيات (كاظم؛ رضا، 2008، 114)؛ فالعنصر البشري هو المشغل والمسيطر على كافة الموارد المطلوبة؛ فضلاً عن أن الأفراد أحد الموارد الأساس لنظم المعلومات في ظل استخدام تقنية المعلومات؛ إذ يقع على عاتقهم إدارة النظام من حيث إعداده وتصميمه وتشغيله واستخراج المعلومات المطلوب تقديمها للجهات التي يمكن أن تستفيد منها. وتصنف الموارد البشرية إلى صنفين؛ (اللامي، 2013، 14) الأول: يشكل الغالبية الذين يطلق عليهم (المستخدمين النهائيين) الذين يتعاملون مع برامج التطبيقات؛ بوصفهم مستفيدين منها ومن تطبيقاتها من دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لعمليات برمجتها. أما الصنف الثاني فهم المتخصصون في مجال الحاسوب الذين يصممون الحواسيب ويضعون البرامج المختلفة سواء التطبيقات منها أم برامج النظام. وتزداد أهمية الموارد البشرية

في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في الوحدات الاقتصادية . بصورة عامة . ونظم المعلومات المحاسبية . بصورة خاصة . من حيث ضرورة وجود الأفراد المؤهلين علمياً وعملياً ومدى قدرتهم على أداء العمل المحاسبي بكفاءة وفاعلية، (يحيى؛ رشيد، 2005، 9)؛ ولذلك يركز العديد من الباحثين والكتاب على أن الأفراد يشكلون أحد المكونات الأساس ضمن مكونات الموارد المعلوماتية.

4- **الموارد البياناتية:** ذكر (الصباغ، 2000، 26) أن البيانات هي المواد الخام لنظم المعلومات، وتعد جزءاً من الموارد المعلوماتية للمنظمة. وأوضح (اللامي، 2013، 13) أن الموارد البياناتية: هي مجموعة من البيانات أو المعلومات المترابطة والمخزنة في أجهزة خزن البيانات، ويُعد بناء قاعدة معلوماتية مترابطة محلياً ودولياً وإقليمياً ودولياً أحد الموارد المعلوماتية المهمة في تطبيق تقانة المعلومات، واستخدام قواعد البيانات يؤدي إلى توفير الوقت والدقة في المعلومات وإيجاد المعلومات وإنشاء التقارير بسهولة؛ لذا يجب على الإدارة الاستفادة من قواعد البيانات وتطوير نظم إدارتها وتحقيق التكامل بينها وبين الموارد المعلوماتية الأخرى.

5- **الموارد الإجرائية:** هي النظام الداخلي الذي يتضمن عمليات وصف وترتيب مجموعة الخطوات والتعليمات المحددة لإنجاز العمليات الحاسوبية كافة، (الحسنية، 2011)؛ فالموارد المعلوماتية من برمجية وتكنولوجية وبشرية وبياناتية، لا يمكن أن تؤدي عملها بدقة دون وضع نظام عمل داخلي محدد، يوضح مسار عمل النظام؛ فالإجراءات تعد أدلة عمل تشرح ما الذي يجب عمله، ومن الذي سيعمله، ومتي سيتم عمله، والكيفية التي سيتم بها عمله؛ وتكتب الإجراءات عادةً على شكل كتيب يسمى دليل الإجراءات؛ الغاية منه توحيد أسس العمل وتجنب الأنشطة غير المناسبة. والشكل (2) يوضح مكونات الموارد المعلوماتية في نظم المعلومات.



شكل رقم (2) يوضح مكونات الموارد المعلوماتية في نظم المعلومات.

ثالثاً: الضوابط الرقابية للفحص الضريبي الإلكتروني.

تسعى منظمات بيئة الأعمال إلى التطوير التكنولوجي لمختلف نظمها ووظائفها الإدارية لتحسين أدائها في بيئة الأعمال التنافسية؛ فقد أكدت دراسة (مشكور، 2016) على أن ذلك سيعمل على تحقيق أهدافها المنشودة في الحفاظ على مواردها المالية والمادية، بمختلف أنواعها والسيطرة على أنشطتها، من خلال تقوية الرقابة الفعالة وتدعيمها على جميع أنشطتها وعملياتها؛ فتطبيق التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والمحاسبية من أهم الوسائل الحديثة المستخدمة، والمعزز من قوة نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية، وتسعى المراجعة في بيئة التشغيل الإلكتروني إلى التأكد من احتفاظ الإدارة برقابة داخلية قوية وفعالة، من خلال التزامها بضوابط الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات. على أن طرائق الفحص قد تغيرت من الطرق اليدوية إلى الطرق الإلكترونية بسبب أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي لم يعد بمقدور الفاحص أن يفحصها بالطرق اليدوية؛ وعليه أن يستخدم عملية الفحص الضريبي الإلكتروني (القبلي، 2014، 112)، وما يجب التنويه إليه -هنا- أن أهداف الفاحص لا تختلف سواء تمت عملية المراجعة بالطرق اليدوية أم بالطرق الإلكترونية، ولكن ما تتأثر هنا هي طرق تطبيق إجراءات الفحص للحصول على أدلة الإثبات بالطريقة المتبعة في معالجة البيانات.

إن الفحص الضريبي هو جوهر عمل الإدارة الضريبية، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات وانتقال معظم الشركات الكبرى في مختلف المجالات المؤثرة في الحصيلة الضريبية من الاعتماد

على النظم المحاسبية اليدوية إلى الاعتماد على النظم المحاسبية الإلكترونية، واختفاء أدلة الإثبات الورقية وظهور أدلة الإثبات الإلكترونية؛ إذ تشكل في نظام الفحص الضريبي اليدوي أمانة الدفاتر والسجلات المحاسبية ونظاميتها أساساً لاعتمادها، أما في النظم المحاسبية الإلكترونية -حتى تطمئن الإدارة الضريبية- فلا بد من الاطمئنان إلى دقة نظام الرقابة الداخلية على عمليات الحاسب الإلكتروني، وأنظمة الرقابة على البيانات المدخلة للحاسب وعمليات تشغيل هذه البيانات داخل الحاسب وكذلك مخرجات النظام الناتجة من تشغيل تلك البيانات (سالم، 2015، 278).

ويرى الباحث أن الضوابط الرقابية للفحص الضريبي الإلكتروني تمثل مجموعة من المواد القانونية واللوائح والقرارات والتعليمات المحددة والمنظمة للإجراءات والطرق والوسائل الرقابية التي تحكم تقنيات الفحص الضريبي المختلفة سواءً الإلكترونية أو المعرفية للتعامل مع نظام الفحص الضريبي بالاستخدام الآلي وباختيار العينات؛ إلى جانب تقييم المخاطر والإجراءات التحليلية المتكاملة فيما بين المكونات المعلوماتية؛ علاوةً على مجموعة الضوابط التكنولوجية بشقيها العامة والتطبيقية على الإدخال وعمليات المعالجة ومراقبة المخرجات؛ لضمان الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة وسليمة يعتمد عليها في الوصول إلى الدخول الحقيقية الخاضعة للضريبة. مما سبق، يخلص الباحث إلى تقسيم الضوابط الرقابية على جانبين، هما: ضوابط قانونية، وضوابط تكنولوجية.

الضوابط القانونية:

هي عبارة عن نصوص مواد القانون رقم (17) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة من الإدارة الضريبية التي تفسر كافة الخطوات والإجراءات والأسس الواجب الالتزام في العمل بها عند التحاسب الضريبي مع المكلفين من قبل فاحصي الضرائب؛ لكونها تساعد في الوصول إلى صافي الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة، وتتمثل في الآتي:

(أ) ضوابط استخدام الحاسبات الآلية المبينة في المادة (111) من اللائحة التنفيذية؛ التي تنص على أنه: يجب أن يعتمد تنظيم النظام المحاسبي الآلي في مدخلاته وبصورة أساسية على القيد المزدوج وحصول الإدارة الضريبية على مستندات ورقية ورقمية، ويمكن قراءتها وأن يتحقق في هذا النظام سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، وإطلاع الإدارة الضريبية على برنامج عمل المحاسبة الآلي لدى المنشأة وبشكل منفصل، وقابلية النظام للتحقق والمراجعة بما يكفل قيام المأمور الضريبي بأداء مهمة المراجعة والتدقيق في مختلف حسابات المكلف لتحديد الوعاء الضريبي الحقيقي للمنشأة، والالتزام بالمعايير المحاسبية المقررة في الجمهورية اليمنية، وفي حالة عدم توافر هذه المعايير يجوز الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية وبما يتوافق وأحكام القانون والتشريعات المالية النافذة في الجمهورية اليمنية.

ولا بد من توافر الإجراءات العامة للرقابة على الحاسب الآلي؛ حيث (الفقرة ب، المادة 111) الذي فصل وظائف إدارة الحاسوب عن وظائف الإدارات الأخرى بالمنشأة، وعدم تحويل إدارة الحاسوب بالقيام بأية عملية تتعلق بأنشطة المنشأة، ويقتصر عملها على النواحي الفنية المتعلقة بتشغيل النظام، وكذلك وضع نظام مناسب لتقييم العمل داخل إدارة الحاسوب، ووضع تعليمات تحدد شروط الموافقة على تعديل برامج الحاسوب وإطلاع الإدارة الضريبية عليها، ووضع إجراءات رقابية وقيد على عمل الملفات وعلى عمليات التشغيل.

ويجب على المكلف عند التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي الالتزام بما يأتي (الفقرة ج، المادة 111): الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات اليدوية لآخر سنة قبل التحويل وبنفس المدة القانونية لحفظ الدفاتر، وعلى المكلف الاحتفاظ بالبيانات والملفات والأشرطة والأقراص المستخدمة في النظام المحاسبي الآلي في مقر المنشأة في الجمهورية اليمنية، ولا يجوز إتلافها قبل مضي المدة القانونية لحفظ الدفاتر والسجلات، وتمكين الإدارة الضريبية من الاطلاع الكامل على القواعد الأساسية للنظام وطرق استخدامه.

(ب) ضوابط اختيار عينات الفحص: وتتم عملية المراجعة والتدقيق لإقرارات مكلفي ضرائب الدخل المقدمة في الموعد القانوني من خلال عينات مختارة سنوياً من تلك الإقرارات على أساس تقييم المخاطر؛ وذلك وفقاً لقواعد وإجراءات حددها (قرار وزير المالية رقم (280)، 2011) بشأن قواعد ومعايير تحديد العينات واختبار العينات من إقرارات مكلفي ضرائب الدخل المقدمين إقراراتهم في الموعد القانوني وذلك على النحو الآتي: تقوم الإدارة الضريبية المختصة بعمليات التحليل الأساسي وفقاً للآتي (المادة 4، القرار 280): إعداد قائمة تتضمن تفريد المستندات المقدمة من المكلف (الإقرار ومرفقاته) وبيان أوجه النقص (إن وجدت) في المستندات أو في استيفاء شروط تقديمها من حيث التوقيع والختم والتعميد والمصادقة (حسب الأحوال)؛ وفقاً للشروط القانونية (الشكلية والموضوعية، للإقرار الضريبي المبينة في القانون ولائحته التنفيذية). تشمل إجراءات التحليل الأساسي وفقاً للآتي: استخدام أدوات التحليل المناسبة وتبويب الجداول الإيضاحية لاستخراج مؤشرات تستند إلى معطيات وحقائق مستمدة من معلومات مصدرها المنشأة والمتعاملين معها أو من مصادر أخرى، والتحليل الأساسي لا يجب أن يقتصر على القيم المالية وإنما يتعين عند اللزوم تدعيم النتائج ببيانات كمية على مستوى المنشأة، وكذلك من خلال تبويب ومقارنة النتائج على مستوى المجموعات المتجانسة (بحسب النشاط). إعداد قائمة تتضمن تفريد المعلومات المتوافرة لدى الإدارة الضريبية عن تعاملات المنشأة؛ بما في ذلك تقارير الجهات ذات العلاقة وبحيث تصنف هذه المعلومات تبعاً للعلاقة بالبند محل التقييم وعلى سبيل المثال: العقود والبيانات والمستندات عن عمليات بيع السلع أو تقديم الخدمات وعلاقتها بالمبيعات لإيرادات النشاط، وكمية وقيمة الواردات (من مصادرها خارجية أو محلية)، ومن خلال العلاقة بكمية وتكلفة المنتجات / وتكلفة المبيعات، والعلاقة بحجم وقيمة المبيعات / حجم وقيمة إيرادات النشاط، وعلى أن يتم استيفاء أي نقص من هذه المعلومات من مصادرها قبل أو أثناء التقييم متى استلزم الأمر ذلك، ولا يجوز مخاطبة المنشأة في هذه المرحلة أو مطالبتها بتقديم أي معلومات تتصل بإجراءات التحليل

الأساسي. تشمل عمليات التحليل الأساسية كافة بنود ومفردات الإقرار والقوائم المالية والإيضاحات والمستندات المرفقة بالإقرار وبحسب النشاط وتتناول على سبيل المثال البنود التالية: المبيعات / إيرادات النشاط، وتكلفة إيرادات النشاط، وحركة وأرصدة المخزون، وإجمالي ربح النشاط، والإيرادات الأخرى، والمصروفات الإدارية والعمومية، وصافي الربح المحاسبي، والبنود المبوية ضمن نموذج الإقرار (المضافة، والمخصومة، بالإقرار بالعلاقة بتوافر الشروط والمستندات المرتبطة بكل منها، والضرائب المصاحبة (ضرائب المرتبات، المهن، الضريبة المحتجزة من المنبع والمبالغ المحصلة تحت الحساب والضريبة على الربح العقاري للشخص الاعتباري). تستخرج النتائج عن البند أو المعاملة وبيان طبيعة المآخذ (إن وجدت) موضحاً بها القيمة والنسبة المئوية على مستوى كل بند مع إيجاز وصفي لهذه المآخذ، وتتضمن كذلك بيان أوجه النقص في تقديم الإيضاحات المطلوبة أو المستندات المؤيدة ذات الصلة بالبند أو المعاملة. يجب أن يستند التحليل الأساسي على مرتكزات قانونية ومحاسبية، ومن ذلك على سبيل المثال: مقياس السعر المحايد، أسس معاملة عقود الإنشاء (العقود طويلة الأجل)، شروط معاملة عقود التأجير التمويلي، الشروط المرتبطة بالنفقات والتكاليف القابلة للخصم في نشاط التعدين مثل: تكاليف الإغلاق، وتكاليف الحماية المقررة بموجب (من المادتين 26، 28) من القانون والمادتين (28، 29)، من اللائحة التنفيذية، وضوابط سعر التحويل وسعر البيع في نشاط التعدين وغيرها من المعاملات ذات الشروط والمعالجات القياسية المحددة بموجب القانون ولائحته التنفيذية والتعليمات الصادرة من رئيس المصلحة. إعداد قائمة تتضمن عرض نتائج التحليل المستخلصة وذلك على البنود والمعاملات والمستندات التي كشف التحليل وجود مآخذ عنها أو كشف التحليل عن مؤشرات مبدئية وعوامل ذات مخاطر على الإيرادات أو نقص في البيانات أو الإيضاحات أو المستندات أو عدم كفايتها. يتعين على الإدارة الضريبية إنجاز مهام التحليل الأساسي لكافة إقرارات مكلفي ضرائب الدخل لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الأرباح غير التجارية وغير الصناعية المقدمة خلال الموعد القانوني

عن السنة الضريبية محل المراجعة. ويصدر رئيس المصلحة تعليمات سنوية تحدد خطوات توزيع مهام وإجراءات التحليل الأساسي على المراجعين المختصين في الإدارة الضريبية التنفيذية وفق برنامج زمني لا تتجاوز استكمال تنفيذه شهر يونيو من كل عام.

(ج) ضوابط الإجراءات المكتبية:

تقوم الإدارة الضريبية المختصة باتخاذ خطوات وإجراءات المراجعة للإقرار مستندة إلى مرتكزات قانونية ومحاسبية؛ فقد أكدت (اللائحة التنفيذية، 19، 2011): التحقق من أن الإقرار مقدم في الموعد القانوني وموقع عليه المسجل أو من ينوب عنه قانوناً طبقاً للنموذج المعد لذلك. استيفاء الإقرار لكافة البيانات والمعلومات والمرفقات المطلوبة، مقارنة ما هو مدون بالإقرار على ما هو مدون بإقرار الشهر السابق. التأكد من صحة وسلامة أرقام المبيعات المدرجة بالإقرار للفترة الضريبية. التأكد من إرفاق جميع المستندات المؤيدة للخصومات من الضريبة. عدم تكرار إجراء الخصم والاسترداد. المقارنة والمطابقة مع المعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية. التأكد من صحة احتساب الضريبة المستحقة.

حيث تتناول المراجعة العناصر الآتية: رقم البيان، ورقم المشتريات (المدخلات)، والوثائق المرفقة بالإقرار الدالة على سداد الضريبة وسلامة الخصم والتسويات الضريبية، وتحديد الرصيد الدائن المرحل الذي يتم خصمه من الضريبة المستحقة في الإقرارات الشهرية اللاحقة.

وتقوم الإدارة الضريبية بتحليل مكونات وبيانات الإقرارات ومرفقاتها وما يتوافر لديها من معلومات، وعلى أساس تقييم المخاطر يتم اختيار المكلفين المسجلين الذين سيشملهم برنامج التدقيق والمراجعة وفقاً للمعايير الموضوعية لذلك، وتتم المراجعة والتدقيق سواء كانت شاملة أم جزئية على أساس انتقائي يقوم على تقييم المخاطر وبما يعزز الالتزام الطوعي بالتقييم الذاتي الدقيق من قبل المكلفين المسجلين وفقاً لأحكام القانون.

(د) ضوابط تقييم المخاطر:

تقوم الإدارة الضريبية بتقييم المخاطر على أساس الآتي:

(1) مؤشرات وجود مخاطر على احتساب الضريبة: تعمل الإدارة الضريبية استناداً إلى مؤشرات تشكل مخاطر على صحة احتساب الضريبة بإخضاع الحالة لإجراءات وبرامج المراجعة والتدقيق الجزئية أو الشاملة أو التحري، وحددتها الفقرة (ج) من المادة (43) من اللائحة التنفيذية لضريبة المبيعات في الآتي: وجود نقص في بيانات ومرفقات الإقرار، أو لجوء المسجل إلى معالجة بياناته المحاسبية وتقديم الإقرار بصورة تتطلب التصحيح أو التعديل على نحو متكرر، أو حالات المنشآت الجديدة التي يتطلب الأمر تكوين قاعدة بيانات عنها بصورة كاملة، أو وجود اختلافات جوهرية في نتائج تحليل البيانات تؤثر سلباً على احتساب الضريبة، وحالات المسجلين الذين يتخلفون عن تقديم الإقرار أو تسديد الضريبة المستحقة في الموعد المحدد أو يتخلفون عن موافاة الإدارة الضريبية بما تطلبه من مستندات مؤيدة لإقراراتهم.

(2) مؤشرات وجود مخاطر على الإيرادات الضريبية: تعد من العوامل والمؤشرات عن وجود مخاطر على الإيرادات الضريبية ما حددته المادة (6) من القرار رقم (280، 2011) بالآتي: وجود نقص في البيانات أو الإيضاحات أو المستندات أو عدم كفايتها أو عدم التزام بأي من الشروط القانونية الشكلية والموضوعية للإقرار الضريبي المبينة في القانون واللائحة التنفيذية. وجود مأخذ تتصل بمبالغ وكيفية معالجة أي من البنود أو المعاملات المدرجة في القوائم المالية. وجود تحفظات جوهرية ذات صلة بتحديد الوعاء الضريبي من قبل مراجع الحسابات المحاسبية القانونية. وجود مأخذ تتصل بكيفية أدرج ومعالجة أي من البنود والمبالغ المبوبة بالإقرار. وجود مأخذ تتصل بمضمون المستندات. وجود مؤشرات مخاطر مستخلصة من تحليل القوائم المالية (مفردات ومجموع مجمل الدخل/صافي الدخل)

بالعلاقة بحجم ونوع النشاط /مصادر الدخل /تركيب بنود التكاليف والنفقات. مؤشرات مخاطر مستخلصة من تحليل مجمل مفردات البنود والمعاملات في إطار المنشأة /النشاط؛ أي بنود أو معاملات أو مستندات توفر عنها معلومات أو بلاغات، ويستلزم الأمر بالضرورة التقصي عنها. مبلغ الضريبة بالعلاقة بنتائج التحليل المذكور أعلاه، وما يصدر بتعليمات من رئيس مصلحة الضرائب اليمنية من أسس ومؤشرات عن المخاطر في إطار تطبيق أحكام القانون ولائحته التنفيذية.

ثانياً: ضوابط تكنولوجيا المعلومات:

يترتب على اختلاف نوعية إجراءات الرقابة في ظل النظم الإلكترونية عنها في ظل النظم اليدوية اختلافاً في أسلوب تطبيقها، (القبلي، 2014، 111)؛ فبينما يتم تطبيق الجزء الغالب من إجراءات الرقابة في ظل النظم الإلكترونية عن طريق الآلة نفسها، نجد أن إجراءات الرقابة في ظل النظم اليدوية يتم تطبيقها بوساطة العنصر البشري عن طريق الفحص والتتبع والمطابقة، وتقسيم العمل وإجراءات المراجعة الداخلية؛ لذا يتوجب على الفاحص أن يستخدم إجراءات فحص مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية.

أ. ضوابط رقابية عامة.

تتمثل الضوابط الرقابية العامة إطار التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية كما حددتها دراسة (حمادة، 2010)، وأكدت عليها دراسة (الباي؛ عداس، 2017) في الآتي: إجراءات الرقابة الإدارية والتنظيمية، والرقابة على الوصول المادي والمنطقي، والرقابة على أمن مكونات النظام المادية والمنطقية وحمايتها، والرقابة على توثيق النظام وتطويره .

وهي ضوابط رقابية لا تتعلق مباشرةً بالعمليات المحاسبية، ولكنها ذات أهمية عالية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وإذا كانت المعالجة الإلكترونية للبيانات تؤدي إلى تلاشي مبدأ تقسيم العمل ظاهرياً وتركيز المهام في إدارة نظم المعلومات، فإن ضوابط الرقابة العامة تمثل

سياسات رقابية إدارية وتنظيمية يتم تطبيقها على إدارة نظم المعلومات، كما أكد عليها، وتمثل الرقابة العامة المعايير والتوجيهات التي يلتزم باتباعها مختصو المعلومات، وتدخل تحت نطاق مهام قسم معالجة البيانات، وأي موطن ضعف في هذه الرقابة له آثار بالغة على كافة عمليات معالجة البيانات، (توماس؛ هنكي، 1986)، كما تشير نشرة المراجعة رقم (3) بوضوح إلى أن هناك ضوابط رقابية لا تتعلق مباشرة بالعمليات المحاسبية؛ بل لها منفعة ملحوظة لنظم المعلومات المحاسبية، ويطلق على هذه الضوابط الرقابية: (أساليب الرقابة العامة)، وهي تمثل المعايير والتوجيهات التي يلتزم باتباعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتبويبها وتلخيصها، وتدخل تحت نطاق مهام مركز قسم معالجة البيانات إلكترونياً (حمادة، 2010).

ب. ضوابط رقابية على التطبيقات.

إن طريقة عمل نظم الرقابة على التطبيقات كما حددتها دراسة (الياس، 2013) تتمثل في أن يعتمد المراجع على أساليب مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تنفيذ اختبارات مدى الالتزام لنظم الرقابة على التطبيقات، وتتمثل الرقابة على التطبيقات في الآتي:

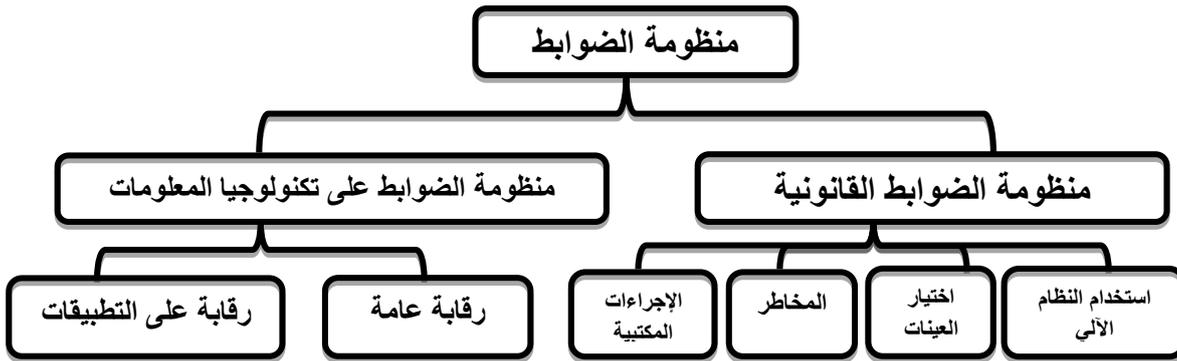
1- الرقابة على المدخلات: يقوم المراجع بإجراء اختبارات للتأكد من أن هذه الرقابة توفر

تأكيداً على صحة البيانات ودقتها واكتمالها وعدم تكرارها، وأنه يتم رفض أية بيانات غير صحيحة، مثال على ذلك التأكد من أن جميع المدخلات الرقمية هي رقمية فعلاً. وقد ذكر (عصيمي، 2015، 273) أن من أهم الإجراءات التي يجب على المراجع القيام بها لإتمام مراجعة مدخلات التشغيل الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي، التأكد من الآتي: أن البيانات المدخلة مسجلة على نماذج خاصة، توافر الوضوح في النماذج المعدة للبيانات. أن البيانات التي يجب أن يُغذي به الكمبيوتر قد تم تغذيته بها فعلاً، ترميز نماذج المدخلات بطريقة تسهل من عملية رقابتها، عدم وجود أخطاء حسابية بنماذج البيانات المدخلة أو في نقلها من مصادرها الأصلية إلى الكمبيوتر، تتبع الخطوات

والمسارات التي تمر بها المدخلات عبر الكمبيوتر. وجود قواعد وتعليمات مكتوبة تحدد واجبات المعدين والمشغلين للبيانات ومسئولياتهم ومدى التزامهم بها، واتباع سياسة التخصص وتقسيم العمل.

2-**الرقابة على عمليات المعالجة:** يقوم المراجع بإجراء اختبارات للتأكد من أن هذه الرقابة توفر تأكيداً على سلامة عمليات التشغيل من عمليات حسابية ومنطقية وترحيل وترصيد مع عدم وجود فقد للبيانات أو تكرار في تنفيذ العمليات، ويستطيع المراجع استخدام أسلوب البيانات الاختبارية لتنفيذ هذه الاختبارات، كما يستطيع استخدام أسلوب المحاكاة المتوازية عن طريق كتابة برنامج يحاكي الرقابة الداخلية على جزء من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني محل المراجعة، أو أن يستخدم أحد برامج المراجعة العامة المبنية على هذا الأسلوب.

3-**الرقابة على المخرجات:** يقوم المراجع بإجراء اختبارات للتأكد من أن هذه الرقابة توفر تأكيداً لصحة المخرجات وإمكانية الاعتماد عليها، وأن الوصول لهذه المخرجات يكون للأشخاص المصرح لهم فقط. والشكل (3) يوضح منظومة الضوابط الرقابية.



شكل (3) يوضح منظومة الضوابط الرقابية.

رابعاً: تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني:

عرف (كاظم؛ رضا، 2008، 111) تقنية المعلومات: بأنها مجموعة من الأدوات والأساليب التي تستخدمها نظم المعلومات لتنفيذ أنشطتها إلكترونياً على اختلاف أنواعها وتطبيقاتها؛ إلا أن

(الطويل؛ رشيد، 2005، 16) عرفا تقنية المعلومات بتعريف شامل؛ فقالوا: هي أداة فاعلة لإنجاز وتطوير العمليات الإدارية في جميع الشركات متضمنة مجموعة من الأجهزة والمعدات والبرمجيات والتطبيقات والاتصالات والعنصر البشري؛ يترتب على اعتمادها جمع البيانات الخاصة بأنشطة الشركة ومعالجتها وخرن المعلومات وتجهيزها واسترجاعها وتحديثها بتكلفة اقتصادية ومرونة عالية وسرعة كبيرة نسبياً للاستجابة لمتطلبات المستفيدين منها لتشكل ميزة تنافسية للشركة.

وفي ضوء ما تقدم؛ يعرف الباحث تقنية الفحص الضريبي الإلكتروني، بأنها: مجموعة من البرامج والتطبيقات، تم تصميمها وإعدادها وفقاً لقوانين وتشريعات ولوائح وتعليمات ضريبية ووفقاً لمعايير المراجعة والمحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما لتحكم الوصول إلى صافي الدخل الحقيقية الخاضعة للضريبة وتدعم قرار الفاحص باحتساب الضريبة. ولضمان الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة تم تصميمها لمساعدة الإدارة الضريبية، على ما يأتي: إظهار العينات الخاضعة للمراجعة (الفحص) وفقا لمعايير وقواعد موضوعة مسبقا. استخدام الأساليب المحاسبية والإجراءات التحليلية والمقارنات والعمليات الحسابية. إجراء الاختبارات الأساسية للعمليات والأرصدة. الكشف عن حالات التلاعب والاحتيال في الأنظمة المحاسبية والتحقق من فعالية الرقابة الداخلية. المساهمة في معالجة وحفظ البيانات واسترجاع المعلومات.

وتشمل عملية التدقيق والفحص الضريبي على الآتي: (أ) الفحص: هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها. (ب) التحقيق: هو مطابقة الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة. (ج) التقرير: هو بلورة لنتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية (الخطيب، 2000).

خطوات تنفيذ تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني:

من خلال الإجراءات التنفيذية المتبعة في عملية الفحص الضريبي في الإدارة الضريبية؛ واستناداً إلى التشريعات الضريبية؛ فإن الباحث استخلص وجوب أن تحاكي تقنيات الفحص

الضريبي الإلكتروني كافة الخطوات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة الضريبية ومأموري الضرائب (الفاحصين) عند القيام بعملية المراجعة (الفحص) لإقرارات وحسابات المكلف؛ لكن بطريقة آلية (إلكترونية) تشابه طرق الفحص الضريبي التقليدي (الفحص المكتبي، النزول الميداني) ابتداء من عملية اختيار العينة الخاضعة للمراجعة (الفحص) وانتهاء بنتائج المراجعة (الفحص)، على النحو الآتي:

(1) **تقنية اختيار العينة:** وتحاكي هذه التقنية ما تقوم به الإدارة الضريبية من إجراءات لاختيار العينة الخاضعة للفحص وما يقوم به الفاحص الضريبي من إجراءات تمهيدية لعملية الفحص (المكتبي)، ويتم في هذه الخطوة: اختيار العينة الخاضعة للفحص، وترتيب وتجميع كافة البيانات والمعلومات لسنة الحاسب، واختبارات المصادقية الأولية، ونتائج الفحص الأولي.

(2) **تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني للنظام المحاسبي الآلي للمكلف:** يقوم النظام بمحاكاة ما يسمى بإجراءات الفحص الميداني، ويتم في هذه الخطوة: إجراء محاضر الأعمال (معينة، ومناقشة، وتحري)، الفحص حول الحاسب، والفحص من خلال الحاسب، والفحص باستخدام الحاسب، والتغذية العكسية. وسيتم استعراض تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني وآلية تنفيذه، وفقاً للآتي:

أولاً: **مرحلة اختيار العينة الخاضعة للفحص:** تتكون هذه المرحلة من مكونات أي نظام (مدخلات، عمليات، مخرجات).

أ- **المدخلات في الفحص الضريبي الإلكتروني:** تعد النواة أو الأساس لقاعدة البيانات والمعلومات للنظام الضريبي الإلكتروني، وفي هذه المرحلة يتم إدخال البيانات لمرة واحدة فقط، وهي أساس النظام الآلي، وتقسم على ثلاثة أقسام من البيانات، كالآتي:

1- **البيانات الحصرية للمكلف وفق النموذج المعد لذلك.**

2- **بيانات تتعلق بآخر إجراء محاسبي للمكلف؛ قسمت على قسمين:**

أ) الإقرارات المقدمة من المكلف وتقرير المحاسب القانوني ومرفقاته (القوائم المالية)، وتتمثل بالآتي: الإقرار الضريبي المقدم من المكلف "يشكل الإقرار إلكترونياً"، وقائمة الميزانية العمومية، و قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وبنود المصروفات الإدارية والعمومية والتشغيلية والتمويلية، وبيانات عن تكلفة المبيعات، والإيضاح الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكها، وبيان المخزون السلعي على مستوى كل صنف، وبيان بالإقرارات الشهرية للمبيعات الخاضعة والمعفاة من الضريبة العامة على المبيعات؛ محدد فيها كذلك إجمالي المبالغ المسددة بنظام الخصم والإضافة (ضريبة مدخلات - ضريبة تحت حساب الأرباح - ضريبة المرتبات)، وبيان بالمشتريات المحلية من السلع المعفاة والخاضعة للضريبة العامة على المبيعات إن وجدت.

ب) بيانات تتعلق بنتائج المراجعة والتدقيق: يذكر فيها الفاحص الآتي: البنود التي تم تعديلها إما بالخصم وإما بالإضافة من قبل المأمور مع ذكر أسباب تعديلها، ومبلغ الرصيد الدائن المعتمد والمرحل لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية والصناعية إن وجد ذلك، والإشارة إلى إجمالي قيمة المبيعات المعتمدة للسلع الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات في حالة أنه لم يتم محاسبة المكلف عن ضريبة المبيعات؛ حيث إن النظام سوف يقوم باحتساب الضريبة المستحقة مباشراً بعد خصم ضريبة المدخلات، وفي حالة محاسبة المكلف عن ضريبة المبيعات قبل المحاسبة عن ضرائب الدخل يتم تحديد قيمة المبيعات وضريبة المبيعات المستحقة والرصيد الدائن المرحل إن وجد، ومبلغ الخسارة المعتمد ضريبياً (إن وجدت)، وملاحظات المراجعين والإدارة الضريبية الواجب أخذها بالاعتبار عند محاسبة المكلف في العام القادم، وتحديد نوع أنموذج الإخطار الضريبي وتاريخه والضريبة المربوطة ونوعها، وفي حالة موافقة المكلف يذكر البيانات المتعلقة بسداد المكلف للضريبة المربوطة رقم السند/

تاريخه/الغرامات، أما في حالة عدم موافقة المكلف فيذكر قرار لجنة التسوية إلى آخر إجراء، وفي الأخير تذكر خلاصة لمحاضر الأعمال "مناقشة، معاينة".

3- البيانات والمعلومات الخاصة بسنة التحاسب: تنقسم هذه البيانات على قسمين:

(أ) **البيانات والمعلومات المقدمة من قبل المكلف "شهريا"**، وتشمل: الإقرارات الشهرية

للضريبة العامة على المبيعات محدداً فيها السلع الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات والسلع المعفاة من الضريبة والسلع الخاضعة لضريبة صفرية "صادرات"، والإقرارات الشهرية لمشتريات المكلف المرفقة في إقرارات المبيعات "مشتريات خارجية" محدداً فيها السلع الخاضعة وغير الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات، وكذلك ضريبة المدخلات، والإقرارات الشهرية للمشتريات المحلية إن وجدت، محدداً فيها السلع الخاضعة وغير الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات، والبيانات والمعلومات المجمعة من قبل الإدارة الضريبية "الإدارة العامة للبيانات والمعلومات" لمشتريات المكلف الخارجية "بيانات جمركية" تفرز حسب أنموذج "البيان الجمركي" يحدد فيها السلع الخاضعة وغير الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات، والبيانات والمعلومات المجمعة عن المكلف من مصادر أخرى "مشتريات محلية - تعاقدات حكومية"، وبلاغات المكلف (توقف، انتقال، توسع، تصفية).

(ب) **البيانات والمعلومات المقدمة من قبل المكلف في إقراره السنوي**، وتشمل: إقرار المكلف

عن دخله السنوي "الخاص بسنة التحاسب" ومرفقاته: (قائمة الميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية، والمصروفات الإدارية والعمومية والتشغيلية والتمويلية، والإيضاح الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكها، والمخزون السلعي على مستويات كل نوع وصنف، وبيان تكلفة المبيعات). ويتضح من خلال ما تم ذكره في مرحلة إدخال البيانات، الآتي:

- أن الجهود التي ستبذل من قبل القائمين على عملية الإدخال لتنفيذ عملية الفحص ستكون في المرحلة الأولى كبيرة بالنسبة للبيانات المتعلقة بآخر إجراء محاسبي للمكلف، وكذلك البيانات

المتعلقة بنتائج الفحص "المراجعة والتدقيق" من قبل المأمور الضريبي، إلى جانب جهد أقل من المتوسط للبيانات الحصرية للمكلف؛ كون أغلب المكلفين قد تم إدخال بياناتهم ضمن قاعدة البيانات الخاصة بالمصلحة.

- أن البيانات والمعلومات الخاصة بالمرحلة الأولى ستكون أساساً لقاعدة بيانات النظام الإلكتروني التي سيعتمد عليها في السنوات القادمة، علاوة على أنها ستكون ثابتة إلا في حالات بسيطة؛ مثل "التوقف أو التنازل، التصفية، التوسع في النشاط".

- إن البيانات والمعلومات الخاصة بالمرحلة الثانية من الإدخال ستكون الأساس في عملية التحاسب الضريبي وسيتم من خلالها البدء في عملية الفحص الضريبي الإلكتروني وكذلك الاعتماد عليها في اختيار العينات التي سوف تتخذ للمراجعة (الفحص) حسب معايير قانونية ومحاسبية موضوعة مسبقاً وتتميز هذه المرحلة: أن نسبة الجهد فيها أقل من المرحلة الأولى كون عملية الإدخال تتم لمرة واحدة للإقرارات الشهرية المقدمة من المكلف؛ إلى جانب البيانات التي تصل وتدخل في النظام من قبل الإدارات المختصة (البيانات والمعلومات، جهات ذات علاقة خاصة بالتعاقدات)؛ فضلاً عن أن البيانات المتعلقة بإقرار المكلف السنوي ومرفقاته "القوائم المالية" قد تم التأسيس لها ضمن المرحلة الأولى والبنود والخانات تم تجهيزها مسبقاً. وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل؛ نظراً لقيام النظام حتى هذه المرحلة بعمليات عديدة؛ مثل "تجميع وترتيب وفرز وحفظ وتخزين البيانات وتلخيصها".

وتمتاز هذه المرحلة بأنها تحدث بشكل سنوي اعتماداً على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمكلف ونتائج أعماله.

ب- مرحلة عمليات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل؛ بل إنها جوهر تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني والعمود الفقري لعملية المراجعة (الفحص) لأنها تعمل وفقاً لقواعد ومعايير وضوابط موضوعة مسبقاً، تتمثل

في: مواد ولوائح وتعليمات مستمدة من قانون ضرائب الدخل رقم (17) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، والقانون رقم (19) لسنة 2001 بشأن الضريبة العامة على المبيعات، ومعايير ومبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً.

وتُعنى هذه المرحلة بعملية تجميع البيانات المدخلة في المراحل السابقة وحفظها؛ إلى جانب عملها الأساس المتمثل باختبار المصادقية لتلك البيانات، من خلال معالجة وتفاعل تلك البيانات وفقاً للتشريعات الضريبية ومعايير المحاسبة والمراجعة والتعليمات الصادرة من الإدارة الضريبية لتقييم المخاطر وتم برمجة النظام عليها مسبقاً؛ حيث يقوم النظام، بالآتي:

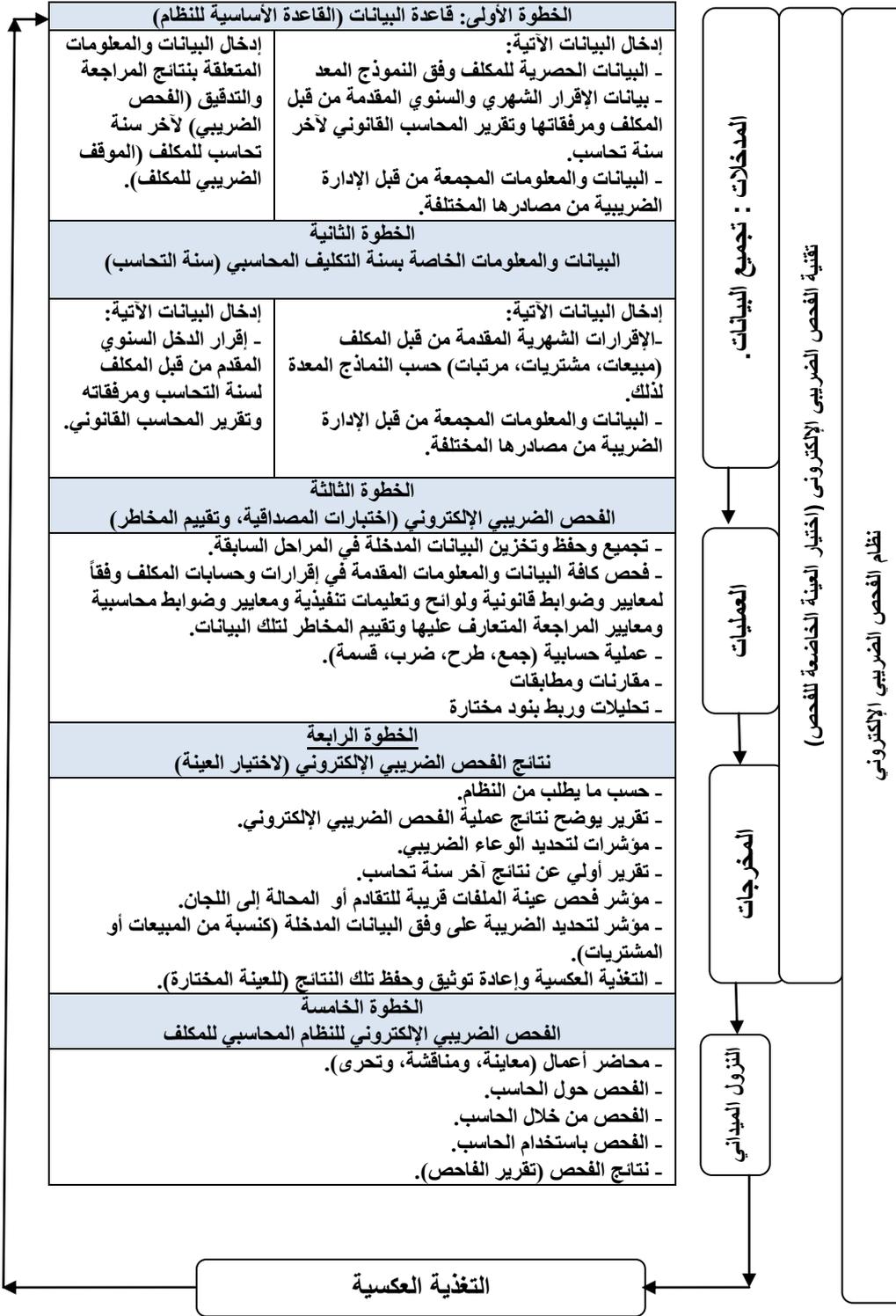
التأكد من صحة إجمالي مبالغ الإقرارات الشهرية المقدمة من المكلف مع ما تم تقديمه في إقراره السنوي ومرفقاته "القوائم المالية" وذلك على النحو الآتي: مطابقة إجمالي المشتريات المحلية والخارجية للسلع المعفاة وغير المعفاة من الضريبة العامة على المبيعات، ومطابقة إجمالي الدخل والضرائب المستحقة للمرتبات والأجور، ومطابقة إجمالي المبيعات للسلع الخاضعة وغير الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات، ومطابقة رصيد مخزون آخر المدة مع أول المدة والثبات في طريقة الاحتساب للسنة التالية، ومطابقة أرقام بنود الميزانية العمومية مع بنود الميزانية للسنة السابقة وتحليلها، ومطابقة صحة احتساب الضريبة المستحقة وفقاً للقانون ووفقاً للكيان القانوني، ومطابقة بنود الأصول الثابتة من خلال الإضافات والاستبعادات آلياً، ومطابقة صحة احتساب نسب الإهلاك طبقاً للقانون، ومطابقة صحة احتساب ضريبة المرتبات والأجور للمقيم وغير المقيم، ومطابقة صحة احتساب المصروفات الإدارية والعمومية طبقاً للقانون، ومطابقة ما جاء في البيانات المجمعة من المصادر الأخرى مع ما قدمه المكلف من بيانات أو معلومات، والقيام بعملية المعالجات الحسابية (جمع - طرح - ضرب - قسمة)، والقيام بعملية التحليل والربط للبنود التي تتأثر مع بعضها البعض في العمل التجاري، وإجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية، وتحديد التغيرات المهمة في بنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل عبر استخدام أسلوب التحليل المالي

لنسب المالية ومعدلات الدوران وقياس الربحية، مع التنبيه للملاحظات الواجب أخذها في الاعتبار في سنة التحاسب، وصحة احتساب الخصم للمبالغ المسددة تحت الحساب واحتساب الغرامات، وإجراء مقارنة بيانات شركة أو منشأة تعمل في نشاط منشأة محل الفحص نفسه، وحذف المشتريات الشخصية مباشرة أو التأكد من أن المكلف لم يقدّم بإدخالها ضمن بند المشتريات ومصاريها للتأثير على تكلفة المبيعات، بعد ذلك تتم مراقبة ومتابعة تقسيط الضريبة.

ج- مرحلة المخرجات "الفحص الضريبي الإلكتروني"

هي عبارة عن المعلومات المطلوبة والتي تم برمجتها النظام عليها مسبقاً وتكون على شكل تقرير أولي، أو مؤشر لفحص عينة، على أن تحديد الوعاء الخاضع للضريبة وفقاً للبيانات المدخلة كنسبة مئوية في المبيعات والمشتريات، تحديد أولي تقريبي للوعاء الخاضع للضريبة وفقاً للبيانات المدخلة من خلال الأصناف للوعاء والخصم منه، بتقرير يفيد بعدم تطابق البيانات والمعلومات المدخلة مع ما قدمه المكلف من إقرارات شهرية أو سنوية، والمبالغة في مبالغ لا تتلاءم مع طبيعة نشاط المكلف "مثل الزيادة في مصروف المحروقات والزيوت لعدد بسيط من وسائل النقل"، وتقرير يفيد بعدم الثبات في احتساب المخزون السلعي أو الإهلاكات وإشعار الإدارة الضريبية بالقيمة الإيجابية لفروع الشركة التابعة للمكلف والمقدمة منه؛ ليتم من خلالها ربط الضريبة على المؤجرين في تلك الفروع من قبل الإدارة الضريبية المختصة والواقعة تحت نطاق اختصاصها، وكذلك إشعار الإدارة الضريبية والفاحص الضريبي بطلب المستندات المؤيدة لبعض المصروفات التي لا تنطبق مع المعايير الموضوعية من المكلف، وإخراج تقرير أولي للفاحص الضريبي حول آخر أجر محاسبي للمكلف، وإخراج تقرير عن الملفات المحالة للجان التسوية، وإخراج تقرير عن الملفات الضريبية القريبة للتقديم، وتقرير عن مستوى إنجازات الفاحصين، وإشعار الإدارة الضريبية بعينة الملفات الخاضعة للفحص وفقاً لأسس تحليل المخاطر. والشكل (4) يوضح خطوات تنفيذ تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني.

خطوات تنفيذ تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني



الشكل رقم (4) يوضح خطوات تنفيذ تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني

(المصدر: من إعداد الباحث، بتصريف عن: اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب اليمني رقم (17)، لسنة 2010)

ثانياً: تقنية الفحص الضريبي الإلكتروني للنظام المحاسبي للمكلف:

يُعد قرار الفاحص الضريبي بالحكم على مدى أمانة النظم المحاسبية أحد أهم الأسس التي تؤثر في تحديد مبلغ الضريبة، ويستند قرار الفاحص للضريبة في هذه الصدد إلى عدد من المقومات الشكلية والموضوعية، ويعد الحكم على المقومات الشكلية أمراً بسيطاً مقارنة بالحكم على المقومات الموضوعية؛ إذ حدد القانون متطلبات التسجيل في الدفاتر المحاسبية، أما المقومات الموضوعية للنظم المحاسبية، تتمثل في وجود هيكل قوي للرقابة الداخلية وشكل مثال للبيانات المحاسبية لإصدار القوائم المالية، ولا يعد الحكم على هذه المقومات أمراً سهلاً؛ إذ يمكن لإدارة المنشأة اختراق الرقابة الداخلية والتلاعب في التشغيل المحاسبي للبيانات، وتعرف هذه الظاهرة بغش الإدارة، ويزيد من صعوبة تعامل الفاحص الضريبي مع هذه الظاهرة كبر عدد العمليات المالية ودرجة تعقد التشغيل المحاسبي حالياً (الديسبي، 1999). وتتمثل أساليب الفحص الضريبي الإلكتروني، بالآتي:

- أسلوب الفحص حول الحاسب:

يقوم هذا الأسلوب على افتراض أن إجراءات تشغيل البيانات ليست ذات أهمية نظراً لكون النتائج النهائية يمكن تتبعها حتى المدخلات الأصلية، يمكن التأكد من أنها صحيحة، والأساس المنطقي لهذا الأسلوب أنه إذا كانت المدخلات صحيحة والمخرجات قد تم تداولها بطريقة صحيحة عند خروجها من الحاسب الآلي؛ فإن العمليات والإجراءات الوسيطة لابد أن تكون صحيحة أيضاً؛ بمعنى أن يتم التركيز على المدخلات والمخرجات؛ وبهذا الأسلوب يقوم الفاحص بفحص عدد من الحسابات تحليلياً؛ إذ يعدها يدوياً ثم مقارنتها بالأرصدة الناتجة عن الحاسب؛ فإذا تطابقا دل ذلك على صحة العملية.

- أسلوب الفحص من خلال الحاسب:

يقوم على أساس أنه إذا كان التشغيل الداخلي يمكن الوثوق بصحته فإن احتمالات سلامة المخرجات وصحتها تزيد؛ وذلك بفرض صحة المدخلات إلى الحاسب، ويشمل هذا الأسلوب قيام الفاحص باختبار عملية تشغيل البيانات داخل الحاسب؛ علاوة على التحقق من المدخلات والمخرجات؛ إذ إن أسلوب الفحص من خلال الحاسب لا يتجاهل وجود الحاسب؛ بل يأخذه في الاعتبار ويستخدمه في عملية الفحص.

- التدقيق باستخدام الحاسب:

ويتعلق باستخدام الفاحص للحاسب في عملية الفحص؛ حيث يمكن استخدام البرامج الحاسوبية في عمليات الفحص المختلفة وفي كافة المراحل، سواءً أكان ذلك في التخطيط أو تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات التفصيلية، وتستخدم هذه البرامج في عملية التخطيط والتوثيق وتحدد أحجام العينات واختيار مفرداتها وتقييم نتائجها. ومن البرامج التي تستخدم لهذه الغاية: (أ) برامج الفحص الخاصة؛ وهذه البرامج مخصصة للقيام ببعض مهام الفحص الخاصة؛ وبما يتفق مع نظام المكلف، وعند إعداد هذه البرامج يستعين الفاحص بمصممي برامج المكلف أو بخبراء متخصصين في هذه البرامج. (ب) برامج الفحص العامة: هي برامج عامة لا تخص تطبيق معين أو مكلف معين؛ وإنما تستخدم على مدى واسع لمكلفين مختلفين ولتطبيقات مختلفة، وتستخدم لإجراء اختبارات التحقق من صحة الأرصدة والمجاميع وعمليات الاحتساب لكثير من الحسابات والعمليات، مثل المخصصات والخصم واحتساب النسب المالية ومخزون إعادة الطلب، (الذنيبات، (2010)

التغذية العكسية: هي عملية إدخال وتوثيق كافة البيانات والمعلومات التي شملتها نتائج المراجعة والتدقيق (الفحص) عن سنة التحاسب للنظام من قبل المأمور (الفاحص) الضريبي أو عبر

العاملين في إدارة الحاسب الآلي (مدخلي النظام) التي ستكون أساساً يعتمد عليه المأمور الضريبي (الفاحص) عند محاسبة المكلف في العام القادم، كونها تلخص نتائج محاسبة المكلف بتقرير يوضح: نوع أو أنموذج الإخطار وتاريخه (قبول إقرار، ربط تقديري، ربط إضافي)، والفروق الضريبية إن وجدت، ونوع الضريبة (أرباح، عقارات، مرتبات، مبيعات، مهن)، والبنود التي تم تعديلها من قبل المأمور الضريبي (الفاحص)، وموافقة المكلف وسداده الضريبة المستحقة (رقم السند، تاريخه)، أو في حال عدم موافقة المكلف وإحالته إلى اللجان المختصة، والملاحظات الواجب أخذها في الاعتبار عند محاسبة المكلف في العام القادم، أو وجود رصيد دائن مرحل، واعتماد خسارة ضريبية وغير ذلك. وستكون هذه المعلومات ضمن بند بيانات ومعلومات آخر إجراء محاسبي للمكلف.

خامساً: المنافع المتوقعة تحققها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:

أدت التطورات الحديثة لمتغيرات تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة، واستخدام الحسابات الآلية في المراجعة إلى اختصار وقت عملية المراجعة والتحقق من دقة البيانات ومعالجتها، وزيادة الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية (سالم، 2015، 291). وقد عرض بعض الباحثين جملة من فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات، من أهمها: (أ) تحسين عمليات الجمع والمعالجة للبيانات وتجهيز المعلومات وتخزينها واسترجاعها وتحديثها وتخفيض كلفتها؛ بحيث يصل هذا التخفيض إلى ما يقارب (90%) من كلفة العمل الإداري (Broderick, 8, 1992, Boudreau). (ب) تحقيق الربط والتكامل أفقياً وعمودياً في الشركات وصولاً إلى الارتباط بالشبكات العالمية الإنترنت (البطانية، 1997، 19). (ج) تحسين جودة العمل وتحقيق الدقة المطلوبة في العمل؛ فضلاً عن خفض التكاليف واختصار الوقت وتقليل مخاطر التفسير الارتجالي للبيانات والمعلومات من خلال استخدام الأساليب التقنية الحديثة في التحاسب الضريبي (الهندي، 1997، 154). (د) توفير المعلومات الكافية والملائمة لاحتياجات المستفيدين منها

وبدقة عالية، وفي التوقيت السليم وبالسرعة المطلوبة والكلفة المناسبة (همشري، 2001، 403). كما أن من منافع تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني أنه يساعد الإدارة العليا في الآتي: وضع الخطط ورسم السياسات المستقبلية وفقاً لبيانات ذات موثوقية ومصداقية عالية، واتخاذ قرارات مبنية على بيانات ومعلومات دقيقة وصحيحة، والحصول على التقارير بشكل دوري وفي الوقت المناسب، وتوثيق بيانات ومعلومات المكلفين وحفظها، وخفض التكاليف المتعلقة بالفحص الضريبي، والقدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية بشكل مستمر، وتعزيز الثقافة المعلوماتية ونشرها في العمل الضريبي، والحد من الفساد المالي والإداري، وكذلك الحد من التهرب الضريبي، وتقديم حلول لأعمال أو مشاكل أخرى تواجهها الإدارة الضريبية.

كما يرى الباحث تصنيف المنافع والفوائد التي تحصل عليها الإدارة الضريبية، من خلال تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، وفقاً للمجالات الآتية:

في مجال الحصر والتسجيل: امتلاك الإدارة الضريبية نظاماً معلوماتياً (قاعدة البيانات الأساسية) مبني على بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة، والقدرة على تحديث قاعدة البيانات بشكل مستمر، والعمل على ترتيب وتنظيم بيانات المكلفين حسب (الفئات، القطاعات، النطاق الجغرافي)؛ فضلاً عن منع الازدواجية، والوقوع في الأخطاء بسبب تشابه أسماء المكلفين لقدرة النظام على استخدام رقم واحد لكافة تعاملات المكلف.

في مجال البيانات والمعلومات: يساعد الربط الشبكي لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني في: سهولة الاتصال والتواصل وتبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية ومن ثم؛ متابعه ومراقبة كافة تعاملات وبيانات ومعلومات وحجم وحركة نشاط المكلفين، والحصول على البيانات بسرعة ودقة عالية، والحصول على التقارير المطلوبة في الوقت المناسب، كما أنه يوفر إمكانية الربط الشبكي مع الجهات ذات العلاقة مستقبلاً، وسهولة مطابقة البيانات والمعلومات المقدمة من المكلفين مع ما هو موجود لدى الإدارة الضريبية.

في مجال الإقرارات: من خلال معرفة عدد المكلفين الملتزمين بتقديم إقراراتهم الضريبية؛ يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني الإدارة الضريبية في: معرفة مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين، من خلال معرفة نسبة الامتثال الطوعي والعمل على تغيير السياسات والإجراءات في حال انخفاضها، وقيام النظام باحتساب الغرامات القانونية آلياً للمكلفين غير الملتزمين بتقديم إقراراتهم الضريبية في المواعيد القانونية (مرتبات وأجور - مبيعات - دخل سنوي)، وكذلك احتساب حافز تقديم إقرار الدخل السنوي آلياً.

في مجال المراجعة "الفحص": من خلال القواعد والمعايير الموضوعية مسبقاً؛ يساعد نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في: زيادة الثقة والشفافية بين الإدارة الضريبية وجمهور المكلفين لسهولة إجراءات التحاسب الضريبي آلياً وعدم خضوعهم للأهواء الشخصية، وقيام النظام باختيار العينات الخاضعة للمراجعة والفحص للإقرارات المقدمة من المكلفين في الموعد القانوني وفقاً لقاعدة الربط الذاتي بشكل آلي، والسرعة في اكتشاف حالات عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً؛ كعدم الثبات في طريقة احتساب المخزون السلعي، الإهلاكات، مبدأ الاستحقاق، والسرعة في اكتشاف حالات عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية المتمثلة في: احتساب الضريبة المستحقة وفقاً للكيان القانوني، والمصاريف الواجبة الخصم، والإيرادات الأخرى الخاضعة للضريبة، وترحيل الخسائر، ومعالجة الديون، الاحتياطات والمخصصات، واحتساب الضرائب المستحقة (أرباح - مرتبات - عقارات)، ومساعدة مأموري ضرائب الدخل "الفاحصين" في السرعة والدقة بإجراءات العمليات الحسابية والتحليلات المالية والإحصائية وعمل المقارنات واختبارات المصادقية والتأكد من سلامة وفاعلية الرقابة الداخلية والكشف عن حالات التلاعب والاحتيال في الأنظمة المحاسبية للمكلفين ودعم تقرير الفاحص الضريبي، وكذلك معرفة الملفات التي قربت فترة التقادم لها والعمل على إنجازها.

في مجال التحصيل: يساعد النظام في التأكد من القيام بعملية الخصم والإضافة مباشرةً وتحديد المبالغ المحصلة تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية، المرتبات، المبيعات، ومعرفة مقدار الحصيلة (الإيرادات الضريبية) المتوقع تدفقها للخزينة العامة للدولة وفقاً للبيانات والمعلومات المرتبطة بها، وإشعار إدارة التحصيل في المكاتب التنفيذية بمواعيد أقساط الضريبة المجدولة على المكلفين والعمل على تنظيمها آلياً.

في مجال الرقابة وتقييم الأداء: من خلال اطلاع الإدارة الضريبية على تقارير نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، سيمثل ذلك عاملاً مساعداً في الرقابة على أداء الإدارات الضريبية وتصحيح الانحرافات أولاً بأول، والتأكد من أن إنجازات الفاحصين والمراجعين مطابقة للخطط؛ وبالتالي معرفة إنجازات الفاحصين والمراجعين من (إجراءات، حصيلة) للعدالة في تقييم أدائهم حسب إنجازاتهم، والرقابة على سلامة إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: تحليل المتغيرات الديمغرافية.
- المبحث الثالث: تحليل متغيرات الدراسة.

المبحث الأول:

منهجية الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصف التحليلي للمتغيرات المستقلة على المستوى الجزئي لفقرات التكوين البعدي، وعلى المستوى الكلي لأبعاد الدراسة الحالية؛ بهدف بيان فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، وتمثل وحدة التحليل في هذه الدراسة الميدانية بمصلحة الضرائب اليمنية وفروعها في أمانة العاصمة ومحافظة تعز وإب. وجمعت البيانات الأولية من خلال استبانة صممت في ضوء واقع مشكلة الدراسة التي حددت متغيراتها بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ بحيث جسدت فقراتها وأبعادها وأجزائها بيانات الدراسة الميدانية.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية بمصلحة الضرائب اليمنية وفروعها بالمحافظات، وتم إجراء هذه الدراسة الميدانية على العينة المستهدفة ذات العلاقة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني ممثلة في: الفاحصين والمراجعين في رئاسة مصلحة الضرائب اليمنية وفروعها في أمانة العاصمة ومحافظة تعز وإب.

عينة الدراسة:

تم اختيار مجموعة أفراد عينة الدراسة من (الفاحصين والمراجعين) في رئاسة مصلحة الضرائب اليمنية وفروعها في أمانة العاصمة ومحافظة تعز وإب؛ بوصفهم القادرين على إعطاء بيانات ومعلومات تسهم في تحقيق أهداف الدراسة؛ إذ تم توزيع 105 استبانات على أفراد العينة، استجاب منهم (90) يمثلون نسبة (86%) من عدد أفراد العينة الموزع عليهم، وبعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة لأغراض التحليل البالغ عددها (12) استبانة؛ أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (78)، بنسبة (87%)، وهذه النسبة قابلة للتحليل والأخذ بآراء أفرادها. وبناء على

أهداف الدراسة؛ فقد تم جمع البيانات الأولية وفقاً لمقتضيات الطرق الإحصائية من العينة المستهدفة، والجدول (1) يوضح توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.

جدول (1)
توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.

النسبة	الإجمالي	البيان
%100	105	الاستبانات الموزعة
%86	90	الاستبانات المستلمة
%13	12	الاستبانات المستبعدة
%87	78	الاستبانات القابلة للتحليل

أداة الدراسة

وفقاً لطبيعة الدراسة تم الاعتماد على نتائج الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في تصميم الاستبانة؛ التي تجلت في منظومة متكاملة المتغيرات تمثل متطلبات فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ إذ استخدمت في تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وصياغتها؛ بحيث جسدت أجزائها وأبعادها وفقراتها لجمع بيانات الدراسة الميدانية بما يحقق أهداف الدراسة، في جزئين رئيسين:

الجزء الأول: يشمل البيانات المتعلقة بالمعلومات العامة، والجدول (2) يوضح كيفية قياس

البيانات الأولية لأفراد الدراسة.

الجدول (2)

كيفية قياس البيانات الأولية لأفراد الدراسة.

المقياس الفقرات	1	2	3
العمر	أقل من 36 سنة	36 سنة فأكثر	
المؤهل العلمي	بكالوريوس	ماجستير	أخرى
التخصص العلمي	محاسبة	تقنية معلومات حاسوب	أخرى
الوظيفة الحالية	مراجع	مأمور (فاحص)	أخرى
سنوات الخبرة	من 1 إلى 5 سنوات	من 6 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات

الجزء الثاني: شمل متغيرات الدراسة الأساسية من خلال المتغيرات المستقلة على المستوى

الجزئي لفقرات التكوين البعدي وعلى المستوى الكلي لأبعاد الدراسة الحالية، ومجموعة لتشخيص فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، التي صنفت على المستوى الكلي إلى خمسة أبعاد؛ البعد الأول: التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، والبعد الثاني: الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني، والبعد الثالث: منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني، والبعد الرابع: تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني، والبعد الخامس: المنافع المتوقعة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني. وعلى المستوى الجزئي لفقرات الاستبانة؛ فقد شملت استمارة الاستبانة على (60) فقرة، توزعت بين أبعاد الدراسة الخمسة بالتساوي؛ بحيث أخذ كل بُعد (12) فقرة، والجدول (3) يوضح بنية الاستبانة على مستوى الأبعاد والفقرات.

جدول (3)

يوضح بنية الاستبانة على مستوى الأبعاد والفقرات.

مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية		
م	البعد	الفقرات
1	التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني	12
2	الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	12
3	منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	12
4	تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني	12
5	المنافع المتوقعة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني	12
إجمالي فقرات مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية (60) فقرة.		

بنية المقياس

فيما يخص البيانات العامة المتعلقة بالمعلومات العامة لأفراد العينة - التي تمثل الجزء الأول من الاستبانة - فقد تم وضعها في مستوى قياس اسمي ورتبي ونسبي، وتم التعامل مع المقاييس اللفظية بتحويلها إلى مقاييس رقمية أخذت المقياس (1، 2، 3)، كما هو موضح في الجدول (2). وبالنسبة لفقرات الجزء الثاني من الاستبانة؛ فقد تم استخدام مقياس "ليكرت" (Likert) في قياس الإجابات عن فقرات الأبعاد، التي جسدت فقرات الأبعاد الخمسة بنية متغيرات الدراسة.

جدول (4)

السلم اللفظي والدرجة المقابلة في السلم الكمي بتدرج خماسي على مقياس ليكرت.

التصنيف الدرجة	موافق بشدة 5	موافق 4	محايد 3	غير موافق 2	غير موافق بشدة 1
-------------------	-----------------	------------	------------	----------------	---------------------

والجدول رقم (4) يوضح السلم اللفظي والدرجة المقابلة لكل فئة لفظية في السلم الكمي بتدرج وفقاً لمقياس (ليكرت). وللحكم على درجة اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو موضوع الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية؛ فقد تم اختيار معيار يتم من خلاله الحكم عليها؛ حيث استخدم مقياس ليكرت الخماسي بإعطاء كل فقرة الدرجات (من 5 إلى 1) كالتالي: موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة. من خلال احتساب طول الفئة = الحد الأعلى - الحد الأدنى / عدد المستويات (5 = 0.80) / (5-1))، ثم إضافة طول الفئة (الخلية) إلى الحد الأدنى في مقياس (ليكرت) الخماسي، وهو (1)، الذي يمثل الحد الأدنى في المستوى الضعيف للحصول على الحد الأعلى؛ ليصبح المستوى الضعيف جداً (1 - 1.80)، والمستوى الضعيف (1.81-2.60)، والمستوى المتوسط (3.40 - 2.61)، والمستوى الأعلى (3.41 - 4.20)، والمستوى الأعلى جداً (4.21- 5)، وتحديد ما يعادل المستويات بالمقياس المئوي، وعلى ذلك تم تشخيص كافة فقرات الاستبانة، وكل بُعد، والدرجة الكلية وفقاً لتصنيف هذا المقياس. وهي أن درجة الفاعلية تكون عالية جداً إذا كان المتوسط الحسابي أكبر أو يساوي (4.21)، والدرجة عالية إذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (3.41 - 4.20)، والدرجة متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (2.61 - 3.40)، والدرجة ضعيفة إذا كان المتوسط الحسابي يقع بين (1.81-2.60)، والدرجة ضعيفة جداً إذا كان المتوسط الحسابي أقل أو يساوي (1.80)، والجدول رقم (5) يوضح تصنيف مستويات المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي.

جدول رقم (5)

تصنيف مستويات المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي.

درجة الفاعلية	المتوسط الحسابي	
	إلى	من
عالية جداً	5	4.21
عالية	4.20	3.41
متوسطة	3.40	2.61
منخفضة	2.60	1.81
منخفضة جداً	1.80	1

جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بالاستبانة من خلال النزول الميداني إلى مقرات أعمال المستقصى منهم، لتسليمهم قائمة الاستبانة يداً بيد، وبعد شرح طبيعة الاستبانة وأهدافها؛ تم تركها ليتم الإجابة عنها في الوقت والمكان المناسبين للمستقصى منهم، وبعد الانتهاء من جمعها؛ تم فرزها للاطلاع على الاستبانات المكتملة والصالحة للتحليل واستبعاد الاستبانات غير المستوفية للبيانات التي لا تصلح لعملية التحليل الإحصائي.

ترميز البيانات

تمثلت عملية ترميز بيانات البنية التكوينية لاستمارة الاستبانة بشقيها: البيانات العامة المتعلقة بشخصية أفراد عينة الدراسة، والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وشمل الترميز تحويل البيانات النوعية اللفظية إلى قياسات كمية رقمية من أجل معاملتها إحصائياً. والترميز المعتمد في بيانات المعلومات العامة المتعلقة بأفراد عينة الدراسة؛ حيث أخذت المتغيرات الاسمية الترميز المقابل لكل متغير لفظي، وكذلك إجاباتهم اللفظية الأرقام (1، 2، 3).

وتم ترميز بيانات الجزء الثاني من الاستبانة الذي شمل أبعاد وفقرات مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، وتمثلت آلية الترميز بإعطاء كل بُعد من الأبعاد الخمسة للدراسة رمزاً مشتقاً من الحرفين الأولين باللغة الإنجليزية للكلمتين المكونتين لكل

بُعد (التوجه المعلوماتي IO)، (الموارد المعلوماتية IR)، (منظومة الضوابط SC)، (تقنيات الفحص ET)، (المنافع المتحققة PB)، وعلى مستوى الفقرات إعطاء أرقام متتالية لرمز البعد لكل فقرة من فقرات البعد.

تفريغ البيانات

بعد الانتهاء من عملية الترميز؛ تم تفريغ استمارات الاستبانة المجابة من أفراد عينة الدراسة وفقاً لخريطة الترميز إلى برنامج (ميكروسوفت اكسل)، وبعد الانتهاء من تفريغها تمت عملية الاستيراد لها من برنامج الإكسل إلى برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences – SPSS-21)، وأصبحت البيانات جاهزة لعملية التحليل.

الأساليب الإحصائية:

استعان الباحث بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-21) لإجراء التحليلات والإحصاءات اللازمة لبيانات الاستبانة، ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة الآتي:

1. معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.
2. معامل الفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة.
3. المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري للحكم على درجة فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.
4. اختبار (t) لعينة واحدة للتأكد من الدلالة الإحصائية لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، من خلال معرفة دلالة الفروق بين المتوسط الواقعي (متوسط استجابات أفراد العينة) والمتوسط الفرضي للاستبانة، وتم حساب المتوسط

الفرضي من خلال جمع درجات البدائل (1+2+3+4+5) مقسوماً على عددها (5) الذي يساوي (3).

5. اختبار (شابيرو) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، واختبار (ليفين) للتحقق من تجانس البيانات.

6. اختبار مان ويتني للمقارنة بين متوسطات رتب درجات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى لمتغير العمر.

7. اختبار كروسكال والاس للمقارنة بين متوسطات رتب درجات استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى لمتغير (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة).

تحليل البيانات

بعد تجميع البيانات وترميزها وتفرغها، وتحديد الأساليب الإحصائية الملائمة والمتوافرة في البرنامج الإحصائي (SPSS)؛ تم تحليل البيانات على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تقييم جودة البيانات من خلال تقييم الاعتمادية والصلاحية بتحليل معامل الثبات (كرونباخ ألفا) Cronbach's Alpha، إلى جانب تحليل معامل الارتباط بيرسون Person Correlation للاتساق الداخلي (الصدق البنائي).

المرحلة الثانية: تحليل الإحصاءات الوصفية للتعرف إلى البيانات العامة المتعلقة بشخصية أفراد عينة الدراسة إلى جانب إجاباتهم التقييمية لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، من خلال تحليل التكرارات الاسمية والنسب المئوية لبيانات أفراد عينة الدراسة؛ فضلاً عن تحليل نتائج مقاييس النزعة المركزية المتمثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، للتعرف إلى إجابات أفراد عينة الدراسة، ولمعرفة مدى التجمع أو الانتشار للبيانات.

المرحلة الثالثة: تحليل نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One

.(Sample T- test

تقييم جودة البيانات:

تمثل عملية تقييم جودة البيانات الخطوة الأولى في تحليل البيانات في هذه الدراسة للتعرف إلى

جودة البيانات من حيث الاعتمادية والصلاحية للمقاييس التي استندت عليها الدراسة.

ثبات الأداة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الأداة النتائج نفسها تقريباً إذا ما طبقت أكثر من مرة تحت

ظروف متماثلة. وهناك طرق كثيرة للتأكد من الثبات، ولكي يتم التأكد من ثبات الاستبانة في

الدراسة الحالية؛ تم استخدام طريقة الفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، وكانت نتائج التحليل كما

يأتي:

جدول (6)
معاملات الفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

قيمة الفا كرونباخ	البعد
0.86	التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني
0.92	الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
0.93	منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
0.98	تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني.
0.97	المنافع المتوقعة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
0.97	أبعاد الأداة

ويلاحظ من الجدول (6): أن قيم معاملات الفا كرونباخ لأبعاد الأداة تراوحت بين (0.86)

و(0.98)، كما بلغت قيمة معامل الفا كرونباخ لجميع أبعاد الأداة (0.97). ومن ثم فإن جميع قيم

معامل الفا كرونباخ للثبات مرتفعة، وتشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

صدق الأداة:

يعد قياس صدق الاستبانة من الخطوات المهمة التي يتم القيام بها بعد إعداد الاستبانة؛ إذ أن الصدق لابد أن يقيس السمة أو الظاهرة التي وضع لقياسها، ولا يقيس غيرها، أو ظاهرة أخرى معها، ولكي يتم التأكد من أن أداة الدراسة وضعت فعلاً لتقيس أهداف الدراسة الحالية وحتى يتم التحقق من مدى ارتباط كل فقرة بالمجال الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله؛ فقد تم التأكد من صدق الأداة باستخدام أسلوب الصدق الظاهري، وأسلوب صدق الاتساق الداخلي.

الصدق الظاهري

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة، وبناء فقراتها؛ تم عرضها في صورتها المبدئية على مجموعة من المحكمين أصحاب الاختصاص في المحاسبة والمراجعة من دكاترة الجامعات اليمنية، والموضحة أسماؤهم في الجدول (7)، لإبداء آرائهم حول فقرات الاستبانة من حيث مدى ارتباط كل فقرة بالمجال الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، والتعديلات المقترحة إجراؤها بالإضافة أو الحذف. وبعد استعادة النسخ المحكمة؛ تم تعديل بعض فقرات الاستبانة في ضوء آراء المحكمين ومقترحاتهم، وعلى ذلك أصبحت الاستبانة تتمتع بالصدق الظاهري.

جدول (7)

اسماء المحكمين لأداة الدراسة.

م	اسم المحكم	الصفة / الجهة
1	أ.د. / عبد الحميد مانع الصيغ	قسم المحاسبة جامعة صنعاء - رئيس الهيئة العامة للتأمينات (سابقاً)
2	أ.د./ عبد الملك إسماعيل حجر	قسم المحاسبة جامعة صنعاء - رئيس جمعية المحاسبين القانونيين
3	أ.د./ فؤاد أحمد العفيري	قسم المحاسبة جامعة إب - عميد كلية العلوم الإدارية (سابقاً)
4	د/ هاشم محمد الشامي	قسم المحاسبة جامعة إب - رئيس مصلحة الضرائب
5	د/ مآرب المحجاني	قسم المحاسبة جامعة عمران
6	د/ محمد دائل	وكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
7	د/ محمد سعيد الحاج	قسم المحاسبة جامعة صنعاء - وكيل مصلحة الضرائب (سابقاً)
8	أ/ عبد الإله المفتي	مستشار رئيس مصلحة الضرائب

صدق الاتساق الداخلي:

تم التأكد من صدق الاستبانة أيضاً باستخدام صدق الاتساق الداخلي، وهو يعطي صورة عن مدى التناسق الموجود بين الفقرات الموجودة داخل نفس المجال، ومدى اتساق هذه الفقرات مع المجال الذي تنتمي إليه، وتم التأكد من توافر صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط (بيرسون) عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (8)
معامل ارتباط أبعاد الأداة بالدرجة الكلية للأداة.

الدالة اللفظية	مستوى الدالة	معامل ارتباط البعد بالدرجة الكلية للأداة	البعد
دالة إحصائية	0.000	**0.697	التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني
دالة إحصائية	0.000	**0.849	الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
دالة إحصائية	0.000	**0.923	منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
دالة إحصائية	0.000	**0.890	تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني.
دالة إحصائية	0.000	**0.695	المنافع المتوقعة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

**علاقة الارتباط دالة عند مستوى 0.01.

يوضح الجدول (8) أن معامل ارتباط أبعاد الأداة بالدرجة الكلية للأداة دال إحصائياً عند مستوى (0.01) ومن ثم فإنها مرتبطة؛ ما يؤكد تمتع الأداة بالصدق وقياسها لما وضعت لأجله؛ كما إن جميع قيم معاملات ارتباط أبعاد الأداة بالدرجة الكلية للأداة موجبة ومرتفعة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، وتشير إلى الاتساق الداخلي بين درجة كل بُعد والدرجة الكلية للأداة؛ ما يثبت صدق تلك المجالات وتمتعها بدرجة عالية من الصدق.

ويوضح الجدول (9) أن قيم معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للبعد تراوحت بين (0.461) إلى (0.927)، وأن جميع قيم معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه موجبة ومرتفعة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، وتشير إلى الاتساق الداخلي بين درجة كل فقرة ودرجة البعد الذي تنتمي إليه؛ ما يثبت صدق تلك الفقرات وتمتعها بدرجة عالية من الصدق.

جدول (9)
معاملات ارتباط فقرات البعد بالدرجة الكلية للبعد.

البعد	الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للبعد	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني	1	**0.482	0.000	دالة إحصائياً
	2	**0.669	0.000	دالة إحصائياً
	3	**0.675	0.000	دالة إحصائياً
	4	**0.759	0.000	دالة إحصائياً
	5	**0.693	0.000	دالة إحصائياً
	6	**0.718	0.000	دالة إحصائياً
	7	**0.662	0.000	دالة إحصائياً
	8	**0.649	0.000	دالة إحصائياً
	9	**0.720	0.000	دالة إحصائياً
	10	**0.461	0.000	دالة إحصائياً
	11	**0.535	0.000	دالة إحصائياً
	12	**0.705	0.000	دالة إحصائياً
الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	1	**0.677	0.000	دالة إحصائياً
	2	**0.770	0.000	دالة إحصائياً
	3	**0.771	0.000	دالة إحصائياً
	4	**0.787	0.000	دالة إحصائياً
	5	**0.707	0.000	دالة إحصائياً
	6	**0.676	0.000	دالة إحصائياً
	7	**0.742	0.000	دالة إحصائياً
	8	**0.651	0.000	دالة إحصائياً
	9	**0.828	0.000	دالة إحصائياً
	10	**0.788	0.000	دالة إحصائياً
	11	**0.679	0.000	دالة إحصائياً
	12	**0.868	0.000	دالة إحصائياً
منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	1	**0.785	0.000	دالة إحصائياً
	2	**0.852	0.000	دالة إحصائياً
	3	**0.871	0.000	دالة إحصائياً
	4	**0.828	0.000	دالة إحصائياً
	5	**0.783	0.000	دالة إحصائياً
	6	**0.849	0.000	دالة إحصائياً
	7	**0.798	0.000	دالة إحصائياً
	8	**0.763	0.000	دالة إحصائياً
	9	**0.780	0.000	دالة إحصائياً
	10	**0.655	0.000	دالة إحصائياً
	11	**0.764	0.000	دالة إحصائياً
	12	**0.545	0.000	دالة إحصائياً
تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني	1	**0.858	0.000	دالة إحصائياً
	2	**0.859	0.000	دالة إحصائياً
	3	**0.857	0.000	دالة إحصائياً
	4	**0.922	0.000	دالة إحصائياً
	5	**0.952	0.000	دالة إحصائياً
	6	**0.905	0.000	دالة إحصائياً
	7	**0.903	0.000	دالة إحصائياً
	8	**0.927	0.000	دالة إحصائياً
	9	**0.920	0.000	دالة إحصائياً
	10	**0.923	0.000	دالة إحصائياً
	11	**0.918	0.000	دالة إحصائياً
	12	**0.930	0.000	دالة إحصائياً
المنافع المتوقعة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني	1	**0.754	0.000	دالة إحصائياً
	2	**0.858	0.000	دالة إحصائياً
	3	**0.893	0.000	دالة إحصائياً
	4	**0.839	0.000	دالة إحصائياً
	5	**0.892	0.000	دالة إحصائياً
	6	**0.888	0.000	دالة إحصائياً
	7	**0.891	0.000	دالة إحصائياً
	8	**0.887	0.000	دالة إحصائياً
	9	**0.890	0.000	دالة إحصائياً
	10	**0.867	0.000	دالة إحصائياً
	11	**0.887	0.000	دالة إحصائياً
	12	**0.904	0.000	دالة إحصائياً

**علاقة الارتباط دالة عند مستوى 0,01.

المبحث الثاني: تحليل المتغيرات الديمغرافية.

تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

الجدول الآتي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، وهي: العمر، والمؤهل، والتخصص، والوظيفة، وسنوات الخبرة.

جدول (10)

توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية

المتغيرات الديمغرافية	العدد	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 36 سنة	42
	36 سنة فأكثر	36
المؤهل العلمي	بكالوريوس	66
	ماجستير	7
	أخرى	5
التخصص العلمي	محاسبة	55
	حاسوب	13
	أخرى	10
الوظيفة الحالية	مراجع	29
	مأمور (فاحص)	32
	أخرى	17
سنوات الخبرة	1 - 5	15
	6-10	24
	أكثر من 10	39
المجموع	78	100 %

يلاحظ من الجدول (10) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير العمر؛ حيث بلغ عدد الذين أعمارهم أقل من 36 سنة 42 بنسبة 53.8%، وبلغ عدد الذين أعمارهم من 36 سنة فأكثر 36 وبنسبة 46.2%؛ وهذا يعني وجود توازن في عامل الخبرة لدى أفراد عينة الدراسة والقدرة على الإجابة بموضوعية على فقرات الاستبانة؛ ما يسهم في دقة الإجابات وسلامتها.

ويلاحظ من الجدول (10) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير المؤهل؛ فقد بلغ عدد الذين يحملون مؤهل بكالوريوس 66 بنسبة 84.6%، وهم الفئة الأهم من بين أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الذين يحملون مؤهل ماجستير 7 بنسبة 9%، وعدد الذين يحملون مؤهلات أخرى 5 بنسبة 6.4%، وهم الفئة الأقل من بين أفراد عينة الدراسة؛ بما يدل على أن أغلب أفراد عينة

الدراسة يحملون مؤهلات جامعية؛ ما يؤكد قدرة أفراد عينة الدراسة على فهم فقرات أداة الدراسة واستيعابها.

ويلاحظ أيضاً من الجدول (10) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير التخصص؛ فقد بلغ عدد الذين تخصصهم محاسبة 55 بنسبة 70.5%، وهم الفئة الأكبر من بين أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الذين تخصصهم حاسوب 13 بنسبة 16.7%، وعدد الذين لديهم تخصصات أخرى 10 بنسبة 12.8%، وهم الفئة الأقل من بين أفراد عينة الدراسة؛ بما يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة متخصصين في المحاسبة، وهي الفئة المستهدفة في هذه الدراسة.

كما يلاحظ من الجدول (10) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير الوظيفة؛ حيث بلغ عدد الذين يشغلون وظيفة مأمور (فاحص) 32 بنسبة 41%، وهم الفئة الأكبر من بين أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الذين يشغلون وظيفة مراجع 29 بنسبة 37.2%، وعدد الذين يشغلون وظائف أخرى 17 بنسبة 21.8%؛ بما يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يمارسوا وظائف لها صلة بتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

كما يلاحظ من الجدول (10) توزيع خصائص عينة الدراسة لمتغير سنوات الخبرة؛ فقد بلغ عدد الذين سنوات الخبرة لديهم 5 سنوات وأقل 15 بنسبة 19.2%، وهم الفئة الأقل من بين أفراد عينة الدراسة، وعدد الذين سنوات خبرتهم في العمل من 6 إلى 10 سنوات 24 بنسبة 30.8%، إما من خبرتهم أكثر من 10 سنوات بلغوا 39 بنسبة 50%؛ بما يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة متراكمة في العمل الضريبي ولديهم آراء وأفكار بشأن تطوير عملية التحاسب الضريبي التقليدية؛ ما يسهم في تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

المبحث الثالث: تحليل متغيرات الدراسة.

أولاً: نتائج فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية.

ثانياً: تحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة.

أولاً: فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية:

لمعرفة فاعلية كل بُعد من أبعاد الأداة على حدة؛ تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة لكل فقرة في كل بُعد على حدة.

1. التوجه المعلوماتي المتعلق بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لعينة واحدة وقيمة مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية sig)، وتم ترتيب الفقرات بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية تصاعدياً والجدول (11) يوضح ذلك. ويتبين من الجدول (11) ما يأتي:

- ❖ وجود فقرة واحدة درجة فاعليتها عالية جداً، بينما توجد (11) فقرة درجة فاعليتها عالية.
- ❖ تراوح المتوسط الحسابي بين (3.49) و (4.27)، ويلاحظ أن الفقرتين (1،5) اللتين تنص الأولى على أنه "توجد قناعة بمساهمة تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الحد من الفساد المالي والإداري"، وتنص الأخرى على أنه "يتوافر رؤية واضحة بأن تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني يساعد في نجاح نظام الربط الذاتي" جاءت في المرتبة الأولى والثانية على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية جداً للفقرة (5) وبدرجة عالية للفقرة (1)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي، في حين جاءت الفقرتان (8 ، 11) اللتان تنص الأولى على أنه "تملك الإدارة الضريبية ثقافة معلوماتية بأهمية الاستخدام التكنولوجي في تقدير المخاطر الضريبية"، وتنص الأخرى على أنه "تحرص الإدارة الضريبية على إقامة برامج التدريب والتعليم المستمر لتطوير القدرات بتكنولوجيا المعلومات" في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من

(0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوجه المعلوماتي لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول التوجه المعلوماتي لفاعلية

تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية".

جدول (11)

نتيجة اختبار (t) لعينة واحدة لفقرات بُعد التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
1	يتوافر رؤية واضحة بأن تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني يساعد في نجاح نظام الربط الذاتي.	4.17	0.72	14.34	0.000	عالية	2
2	هناك خطط استراتيجية للتحويل من النظام الضريبي التقليدي الى النظام الضريبي الإلكتروني.	3.79	0.96	7.33	0.001	عالية	8
3	تترجم الإدارة الضريبية رؤيتها المعلوماتية بإصدار تشريعات جديدة تدعم تطبيق نظام الفحص الإلكتروني.	3.72	0.90	7.08	0.000	عالية	10
4	يتولد للإدارة الضريبية قناعة بان التحول الى النظام الإلكتروني استجابة للتناغم مع التقدم التكنولوجي.	4.03	0.79	11.65	0.000	عالية	5
5	توجد قناعة بمساهمة تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الحد من الفساد المالي والإداري.	4.27	0.87	12.97	0.000	عالية جداً	1
6	يسهم الوعي المعلوماتي للإدارة الضريبية في خلق سلوكيات الرضا والقبول بنظام الفحص الإلكتروني.	4.15	0.78	13.02	0.000	عالية	4
7	تدرك الإدارة الضريبية أهمية تكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي بما يحد من التهرب الضريبي.	4.16	0.79	13.07	0.000	عالية	3
8	تملك الإدارة الضريبية ثقافة معلوماتية بأهمية الاستخدام التكنولوجي في تقدير المخاطر الضريبية.	3.70	0.86	7.28	0.000	عالية	11
9	تعزز الإدارة الضريبية الاستخدام لتكنولوجية في السلوك المعلوماتي وتجسيد الموقف الضريبي.	3.77	0.76	8.94	0.000	عالية	9
10	يمثل استخدام الأنظمة الإلكترونية استجابة حتمية لمقابلة الاستخدام التكنولوجي من قبل مكلفي الضرائب.	3.96	0.89	9.52	0.000	عالية	6
11	تحرص الإدارة الضريبية على اقامة برامج التدريب والتعليم المستمر لتطوير القدرات بتكنولوجيا المعلومات	3.49	1.17	3.73	0.000	عالية	12
12	تعي الإدارة الضريبية أهمية تطوير النظام الضريبي الحالي لتلبية متطلبات الفحص الضريبي الإلكتروني.	3.82	0.90	8.10	0.000	عالية	7
	متوسط فقرات التوجه المعلوماتي	3.92	0.55	14.71	0.000	عالية	

2. الموارد المعلوماتية المتعلقة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (t) لعينة واحدة وقيمة مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية sig)، وتم ترتيب الفقرات بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية تصاعدياً، والجدول (12) يوضح ذلك.

يتبين من الجدول (12) ما يأتي:

❖ وجود (8) فقرات درجة فاعليتها عالية، بينما توجد (4) فقرات فاعليتها متوسطة.

❖ تراوح المتوسط الحسابي بين (3.97) و (2.82)، ويلاحظ أن الفقرتين (8، 3) اللتين تنص

الأولى على أنه "يساعد نظام الحوافز في إنجاز أعمال الفحص الضريبي بدقة وجودة

عالية في الوقت المناسب"، والأخرى على أنه "تمتلك الإدارة الضريبية القدرة على توفير

أحدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق نظام الفحص الإلكتروني" جاءتا في المرتبة الأولى

والثانية على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين، لأن قيمة مستوى الدلالة

للفقرتين أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط

الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي، في حين جاءت الفقرتان (11، 7)

اللتان تنص الأولى على أنه "تحرص الإدارة الضريبية على تدريب مأموري الفحص على

كيفية فحص أنظمة المكلف إلكترونياً"، والأخرى على أنه "تخصص الإدارة الضريبية

المبالغ المالية الكافية لتطوير نظام التحاسب الضريبي آلياً" في المرتبة قبل الأخيرة

والأخيرة على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة متوسطة للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى

الدلالة للفقرتين أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا يوجد فرق دال إحصائياً بين المتوسط

الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي؛ وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية التي

تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الموارد المعلوماتية اللازمة لتحقيق

فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية".

جدول (12)

نتيجة اختبار (t) لعينة واحدة لفقرات بُد الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
1	يتوافر لدى الإدارة الضريبية أجهزة ومعدات تكنولوجية متطورة تفي بتطبيق نظام الفحص الإلكتروني.	3.15	1.07	1.25	0.213	متوسطة	9
2	تحرص الإدارة الضريبية على توفير بنية عمل مكانية وتجهيزات ملائمة لنظام الفحص الإلكتروني.	3.44	0.91	4.29	0.000	عالية	5
3	تمتلك الإدارة الضريبية القدرة على توفير أحدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق نظام الفحص الإلكتروني.	3.64	1.19	4.78	0.000	عالية	2
4	تتوافر لدى الإدارة الضريبية تقنية خدمية للاتصالات والربط الشبكي مع الجهات ذات العلاقة	3.40	1.14	3.13	0.002	عالية	6
5	يتحلّى موظفي نظام الفحص الضريبي الإلكتروني بمعايير وقواعد السلوك المهني والنزاهة والاستقامة.	3.48	0.87	4.88	0.000	عالية	3
6	يملك موظفي الإدارة الضريبية خبرات ومهارات التعامل مع الانظمة الإلكترونية.	3.01	1.09	0.10	0.918	متوسطة	10
7	تخصص الإدارة الضريبية المبالغ المالية الكافية لتطوير نظام التحاسب الضريبي آلياً.	2.82	0.98	1.60	0.113	متوسطة	12
8	يساعد نظام الحوافز في إنجاز أعمال الفحص الضريبي بدقة وجودة عالية في الوقت المناسب	3.97	1.19	7.23	0.000	عالية	1
9	يوجد لدى الإدارة الضريبية قاعدة بيانات متكاملة تمثل أساساً في نظام الفحص الإلكتروني.	3.45	1.21	3.32	0.001	عالية	4
10	تتوافر النماذج والوثائق الإلكترونية اللازمة لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.	3.29	1.25	2.06	0.042	عالية	8
11	تحرص الإدارة الضريبية على تدريب مأموري الفحص على كيفية فحص أنظمة المكلف إلكترونياً.	2.94	1.21	0-36	0.713	متوسطة	11
12	توجد سياسات اجرائية واضحة لإدارة نظام الفحص الضريبي إلكترونياً.	3.34	1.06	2.86	0.005	عالية	7
5	متوسط فقرات الموارد المعلوماتية	3.33	0.82	3.58	0.001	عالية	5

3. منظومة الضوابط المتعلقة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لعينة واحدة وقيمة

مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية sig) ، وتم ترتيب الفقرات بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية

تصاعدياً والجدول (13) يوضح ذلك.

يبين الجدول (13) ما يأتي:

- ❖ جميع الفقرات كانت درجة فاعليتها عالية.
- ❖ تراوح المتوسط الحسابي بين (3.97) و (3.34) ، ويلاحظ أن الفقرتين (5، 7) اللتان تنص الأولى على أنه "يعزز الالتزام بتسجيل النظام المحاسبي للمكلف لدى الإدارة الضريبية جودة الفحص الضريبي"، والأخرى على أنه "اتباع إجراءات رقابية تضمن صحة البيانات الضريبية المكتملة لإجراءات آلية الإدخال" جاءتا في المرتبة الأولى والثانية على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي الواقعي، في المقابل جاءت الفقرتان (12 ، 10) اللتان تنص الأولى على أنه "تستند عملية الفحص الضريبي إلى الضوابط القانونية الخاصة بالحسابات الآلية للمكلف"، والأخرى على أنه "توجد بدائل احتياطية وخطط مسبقة لحدوث الكوارث والأزمات تضمن استمرارية أداء النظام الإلكتروني" في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي الواقعي؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول ضوابط الالتزام المطلوبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول ضوابط الالتزام المطلوبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية".

جدول (13)

نتيجة اختبار (t) لعينة واحدة لفقرات بُعد منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
1	يتوافر لدى الإدارة الضريبية دليل وظيفي مكتوب محدد لمهام ومسئوليات موظفي الفحص الضريبي.	3.67	1.04	5.68	0.000	عالية	6
2	هناك سياسات و إجراءات رقابية مكتوبة توضح آلية توثيق البيانات وحفظها إلكترونياً.	3.68	1.06	5.68	0.000	عالية	5
3	توفر منظومة القوانين واللوائح المنظمة للعمل توضح كيفية إجراء التعاملات الضريبية الإلكترونية.	3.62	1.01	5.42	0.000	عالية	9
4	يوفر النظام الإلكتروني مؤشرات الامتثال / الالتزام في إجراءات الفحص الضريبي.	3.70	0.93	6.73	0.000	عالية	4
5	يعزز الالتزام بتسجيل النظام المحاسبي للمكلف لدى الإدارة الضريبية جودة الفحص الضريبي.	3.97	1.09	7.89	0.000	عالية	1
6	استخدام ضوابط رقابية كافية لضمان ادارة الوصول المادي والمنطقي للنظام الضريبي الإلكتروني.	3.64	1.12	5.11	0.000	عالية	8
7	اتباع إجراءات رقابية تضمن صحة البيانات الضريبية المكتملة لإجراءات آلية الإدخال.	3.86	0.85	8.91	0.000	عالية	2
8	تتوفر ضوابط رقابة المعالجة للبيانات لضمان السلامة في مخرجات النظام الضريبي الإلكتروني.	3.56	0.84	6.00	0.000	عالية	10
9	توجد بيئة مكانية ملائمة و أمانة لحفظ البرامج و بيانات النظام الضريبي الإلكتروني.	3.65	0.89	6.43	0.000	عالية	7
10	توجد بدائل احتياطية وخطط مسبقة لحدوث الكوارث والأزمات تضمن استمرارية أداء النظام الإلكتروني.	3.34	1.07	2.83	0.006	عالية	12
11	يعتمد الفحص الضريبي على إجراءات وتعليمات موحدة حول آليات تحديد الدخل الخاضع للضريبة.	3.85	0.87	8.76	0.000	عالية	3
12	تستند عملية الفحص الضريبي إلى الضوابط القانونية الخاصة بالحسابات الآلية للمكلف.	3.44	0.95	4.11	0.000	عالية	11
4	متوسط فقرات ضوابط نظام الفحص الضريبي	3.66	0.76	7.82	0.000	عالية	4

4. تقنيات الفحص المتعلقة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (t) لعينة واحدة وقيمة

مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية sig)، وتم ترتيب الفقرات بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية

تصاعدياً والجدول (14) يوضح ذلك.

يتبين من الجدول (14) ما يأتي :

❖ جميع الفقرات كانت درجة فاعليتها عالية.

جدول (14)

نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لفقرات بُعد تقنيات الفحص المتعلق بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
1	يعتمد الفحص الضريبي الإلكتروني على ضوابط قانونية ومحاسبية تحكم الوصول إلى صافي الوعاء الضريبي.	3.69	1.07	5.73	0.000	عالية	10
2	تستخدم الأساليب المحاسبية والإجراءات التحليلية في دعم قرار الفاحص الضريبي واحتساب الضريبة.	3.84	1.06	7.09	0.000	عالية	5
3	تدعم تقنيات الربط الشبكي فيما بين الإدارات الضريبية ومع الجهات ذات العلاقة.	3.77	1.08	6.32	0.000	عالية	9
4	تساعد تقنيات الإبلاغ الإلكتروني في توصيل المعلومات للمكلفين والجهات ذات العلاقة.	3.69	1.13	5.44	0.000	عالية	11
5	تدعم تقنيات الفحص إعداد النماذج والوثائق الإلكترونية اللازمة في جميع مراحل نظام التحاسب الضريبي.	3.79	1.07	6.57	0.000	عالية	8
6	تمثل قاعدة بيانات نظام الفحص الإلكتروني أساساً في بناء حلول تدعم الإدارة الضريبية.	3.97	1.08	7.97	0.000	عالية	1
7	تدعم إجراء الاختبارات الأساسية للعمليات والأرصدة عملية الفحص الضريبي.	3.81	1.09	6.55	0.000	عالية	7
8	تدعم تقنيات الفحص إظهار العينات التي يجب أن تشملها عملية الفحص والمراجعة.	3.87	1.12	6.90	0.000	عالية	4
9	يملك نظام الفحص تقنيات التوثيق في معالجة وحفظ البيانات إلكترونياً.	3.83	1.13	6.53	0.000	عالية	6
10	يوفر نظام الفحص الضريبي الإلكتروني أدلة إلكترونية لتحديد الدقيق للدخول الخاضعة للضريبة.	3.68	1.06	5.68	0.000	عالية	12
11	يتضمن الفحص برامج للكشف عن المخالفات والتحقق من سلامة وفعالية الرقابة الداخلية للمكلف.	3.93	1.16	7.11	0.000	عالية	2
12	تساهم تقنيات استرجاع المعلومات في نظام الفحص الإلكتروني على تطوير الاداء الضريبي.	3.89	1.13	7.01	0.000	عالية	3
3	متوسط فقرات تقنيات الفحص الضريبي	3.81	1.00	7.25	0.000	عالية	3

❖ تزاوج المتوسط الحسابي بين (3.97) و (3.68)، ويلاحظ أن الفترتين (6، 11) اللتان

تنص الأولى على أنه "تمثل قاعدة بيانات نظام الفحص الإلكتروني أساساً في بناء حلول

تدعم الإدارة الضريبية"، والأخرى على أنه "تضمن الفحص برامج للكشف عن المخالفات والتحقق من سلامة وفعالية الرقابة الداخلية للمكلف" جاءتا في المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي الواقعي، في حين جاءتا الفقرتان (4 ، 10) اللتان تنص الأولى على أنه "تساعد تقنيات الإبلاغ الإلكتروني في توصيل المعلومات للمكلفين والجهات ذات العلاقة"، والأخرى على أنه "يوفر نظام الفحص الضريبي الإلكتروني أداة إلكترونية لتحديد الدقيق للدخول الخاضعة للضريبة" في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي؛ من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي الواقعي؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الرابعة التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تقنيات الفحص المواكبة لتحقيق فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمينية"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تقنيات الفحص المواكبة لتحقيق فاعلية تطبيق

نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمينية"

5. المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لعينة واحدة وقيمة مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية sig)، وتم ترتيب الفقرات بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية تصاعدياً والجدول (15) يوضح ذلك.

جدول (15)

نتيجة اختبار (ت) لعينة واحدة لفقرات بُد المنافع المتوقع تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
1	يدعم استراتيجية تحقيق الأهداف في زيادة الإيرادات والحد من المخاطر الضريبية.	4.16	0.85	12.12	0.000	عالية	12
2	يساعد في تحقيق الأهداف وزيادة الإيرادات الضريبية.	4.32	0.81	14.54	0.000	عالية جداً	7
3	تساعد في توفير الوقت اللازم لوضع الخطط ورسم السياسات الضريبية المستقبلية.	4.27	0.83	13.67	0.000	عالية جداً	9
4	يساعد الربط الشبكي في البعد الضريبي على مواكبه التطور في بيئة الأعمال.	4.32	0.76	15.47	0.000	عالية جداً	6
5	يساعد في امتلاك قاعدة بيانات موثوقة تمثل المرجع الرئيس لإجراءات التحاسب الضريبي.	4.39	0.79	15.64	0.000	عالية جداً	2
6	يعمل على إظهار عينات المراجعة اللازم إخضاعها للتدقيق آلياً.	4.25	0.79	14.06	0.000	عالية جداً	10
7	يساهم في تبسيط إجراءات التحاسب مع تقليل الأخطاء إلى الحد الأدنى.	4.34	0.83	14.45	0.000	عالية جداً	5
8	ينفذ حجم كبير من العمليات الحسابية والتحليلية وإجراء المقارنات بدقة وبسرعة عالية.	4.39	0.83	14.76	0.000	عالية جداً	1
9	يساعد في تخفيض حجم الأوراق والمطبوعات المتداولة بما من شأنه ترشيد التكاليف.	4.31	0.80	14.45	0.000	عالية جداً	8
10	يساعد في اكتشاف حالات التلاعب والاحتيال في الأنظمة المحاسبية للمكلفين.	4.35	0.81	14.73	0.000	عالية جداً	4
11	يساعد في متابعة وتقييم أداء الإدارات التنفيذية والفاحصين.	4.20	0.79	13.58	0.000	عالية	11
12	يساعد في الحصول على المعلومات والتقارير المطلوبة في الوقت المناسب.	4.37	0.80	15.22	0.000	عالية جداً	3
1	متوسط فقرات المنافع المتوقع تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني	4.31	0.710	16.43	0.000	عالية جداً	1

يتبين من الجدول (15) ما يأتي :

❖ جميع الفقرات كانت درجة فاعليتها عالية.

❖ تراوح المتوسط الحسابي بين (4.39) و (4.16)، ويلاحظ أن الفقرتين (8، 5) اللتان

تنص الأولى على أنه "ينفذ حجم كبير من العمليات الحسابية والتحليلية وإجراء المقارنات

بدقة وبسرعة عالية"، والأخرى على أنه "يساعد في امتلاك قاعدة بيانات موثوقة تمثل

المرجع الرئيس لإجراءات التحاسب الضريبي" جاءت في المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية جداً للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي الواقعي، في حين جاءت الفقرتان (11 ، 1) اللتان تنص الأولى على أنه "يساعد في متابعة وتقييم أداء الإدارات التنفيذية والفاحصين"، والأخرى على أنه "يدعم استراتيجية تحقيق الأهداف في زيادة الإيرادات والحد من المخاطر الضريبية" في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي؛ من حيث درجة الفاعلية بدرجة عالية للفقرتين؛ لأن قيمة مستوى الدلالة للفقرتين أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ فإن الفرق بين المتوسط الحسابي الواقعي والمتوسط الفرضي دال إحصائياً ولصالح المتوسط الحسابي الواقعي؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية الخامسة التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول المنافع المتوقع تحقيقها من فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمينية"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول المنافع المتوقع تحقيقها من فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمينية"

وبشكل عام؛ تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت درجة فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمينية دالة إحصائياً أم لا، من خلال معرفة دلالة الفرق بين متوسط استجابات أفراد العينة (الواقعي) في فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمينية والمتوسط الفرضي للاستبانة (3)، وذلك بعد التأكد من شرط اعتدالية التوزيع الطبيعي للبيانات - باستخدام اختبار شابيرو للتحقق من التوزيع الطبيعي

للبيانات؛ حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.076) ،وهي قيمة أكبر من (0.05)، وهذا يعني أن البيانات موزعة بشكل طبيعي، وتم ترتيب الأبعاد بحسب ترتيب قيم المتوسطات الحسابية تصاعدياً والجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16)
نتيجة اختبار (t) لعينة واحدة لكل بُعد من أبعاد الأداة الخمسة.

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الفاعلية	الترتيب
1	التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.	3.92	0.55	14.71	0.000	عالية	2
2	الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.	3.33	0.82	3.58	0.001	عالية	5
3	منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.	3.66	0.76	7.82	0.000	عالية	4
4	تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني.	3.81	1.00	7.25	0.000	عالية	3
5	المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.	4.31	0.710	16.43	0.000	عالية جداً	1
	متوسط فقرات الأداة	3.81	0.63	11.35	0.000	عالية	

❖ يتضح من الجدول (16) أن المتوسط الحسابي لفقرات الأداة بلغ (3.81)، وأن قيمة t (11.35) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.000)، وهي أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط استجابات أفراد العينة في فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية (3.81) وبين المتوسط الفرضي (3) لصالح المتوسط الحسابي؛ أي إن درجة الفاعلية عالية.

❖ ويلاحظ من الجدول (16) أن البعد الخامس جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.31)، وأن قيمة t (16.43) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.000)، وهي أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط استجابات أفراد العينة في المنافع المتوقعة

تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني (4.31) وبين المتوسط الفرضي (3) لصالح المتوسط الحسابي الواقعي؛ أي إن درجة الفاعلية عالية جداً.

❖ بينما جاء البعد الأول في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (3.92)، وأن قيمة t (14.71) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.000)، وهي أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط استجابات أفراد العينة في التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني (3.92) وبين المتوسط الفرضي (3) لصالح المتوسط الحسابي الواقعي؛ أي إن درجة الفاعلية عالية.

❖ كما جاء البعد الرابع في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.81)، وأن قيمة t (7.25) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.000)، وهي أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط استجابات أفراد العينة في تقنيات الفحص الضريبي الإلكتروني (3.81) وبين المتوسط الفرضي (3) لصالح المتوسط الحسابي؛ أي إن درجة الفاعلية عالية.

❖ وجاء البعد الثالث في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (3.66)، وأن قيمة t (7.82) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.000)، وهي أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط استجابات أفراد العينة في منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني (3.66) وبين المتوسط الفرضي (3) لصالح المتوسط الحسابي الواقعي؛ أي إن درجة الفاعلية عالية.

❖ وأخيراً جاء البعد الثاني في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (3.33)، وأن قيمة t (3.58) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.001)، وهي أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط استجابات أفراد العينة في الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني (3.66) وبين المتوسط الفرضي (3) لصالح المتوسط الحسابي؛ أي إن درجة الفاعلية عالية.

ويستنتج مما سبق، فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسة الأولى، التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية". وقبول الفرضية البديلة: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية".

ثانياً: تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة

تبين من اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، ولتحديد اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة؛ تم استخدام الاختبار الإحصائي المناسب لمعرفة اتجاهات الفروق بين متوسطات درجات استجابات أفراد عينة الدراسة في فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية لكل بُعد على حدة ولجميع أبعاد الأداة.

أ) تحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر:

لمعرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية لكل بُعد على حدة ولجميع أبعاد الأداة تعزى لمتغير العمر (أقل من 36، 36

فأكثر)؛ لاختبار صحة الفرضية العدمية التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير العمر"؛ تم استخدام اختبار (مان وبيتتي) أحد أساليب الإحصاء اللامعلمي للمقارنة بين متوسطات رتب درجات استجابات عينة الدراسة؛ وذلك لعدم توفر أحد شروط استخدام الإحصاء المعلمي، وهو أن بيانات المجموعتين غير متجانسة، والجدول (17) يوضح نتيجة اختبار (مان وبيتتي).

يتضح من الجدول (17) ما يأتي:

- البعد الأول التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني: بلغت قيمة مان وبيتتي (722.5)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.737)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير العمر؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية التوجه المعلوماتي لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

جدول (17)

نتيجة اختبار مان وبيتتي للمقارنة بين متوسطات رتب استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر

الدلالة اللفظية	قيمة مستوى الدلالة	قيمة مان وبيتتي	مجموع الرتب	متوسط الرتب	العدد	العمر	البعد
غير دالة إحصائياً	0.737	722.50	1625.5	38.70	42	أصغر من 36	التوجه المعلوماتي
			1455.5	40.43	36	36 فأكثر	
غير دالة إحصائياً	0.464	683.00	1586.0	37.76	42	أصغر من 36	الموارد المعلوماتية
			1495.0	41.53	36	36 فأكثر	
غير دالة إحصائياً	0.140	609.00	1512.0	36.00	42	أصغر من 36	منظومة الضوابط
			1569.0	43.58	36	36 فأكثر	
دالة إحصائياً	0.028	537.00	1440.0	34.29	42	أصغر من 36	تقنيات الفحص
			1641.0	45.58	36	36 فأكثر	
غير دالة إحصائياً	0.129	606.00	1509.0	35.93	42	أصغر من 36	المنافع المتوقعة تحققها
			1572.0	43.67	36	36 فأكثر	
غير دالة إحصائياً	0.123	602.00	1505.0	35.83	42	أصغر من 36	الدرجة الكلية
			1576.0	43.78	36	36 فأكثر	

- **البعد الثاني الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مان ويتني (683.0)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.652)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.464)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير العمر؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- **البعد الثالث منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مان ويتني (609.0)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.140)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني، تعزى لمتغير العمر؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- **البعد الرابع تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مان ويتني (537.0)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.028)، وهي قيمة أصغر من (0.05)، ومن ثم؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير العمر لصالح من هم بعمر 36 سنة فأكثر؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الخامس المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:**
 بلغت قيمة مان ويتي (606.0)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.129)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير العمر؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **الدرجة الكلية لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية:** بلغت قيمة مان ويتي (602.0)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.123)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير العمر؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ وما سبق يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير العمر"

(ب) تحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:

لمعرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة

الضريبية اليمينية لكل بُعد على حدة ولجميع أبعاد الأداة تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ تم لاختبار صحة الفرضية العدمية التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمينية؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي"؛ تم استخدام اختبار (كروسكال والاس) أحد أساليب الإحصاء اللامعلمي للمقارنة بين متوسطات رتب درجات استجابات عينة الدراسة؛ وذلك لعدم توفر أحد شروط استخدام الإحصاء المعلمي، وهو أن حجم بعض العينات أقل من (25)، والجدول (18) يوضح نتيجة اختبار (كروسكال والاس).

يتضح من جدول (18) ما يأتي:

▪ **البعد الأول التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (1.12)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.569)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

▪ **البعد الثاني الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (0.857)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.652)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.835)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية الموارد

المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

جدول (18)

نتيجة اختبار كروسكال والاس للمقارنة بين متوسطات رتب استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

البعد	المؤهل العلمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	قيمة مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التوجه المعلوماتي	بكالوريوس	66	40.66	1.12	0.569	غير دالة إحصائياً
	ماجستير	7	32.86			
	أخرى	5	33.50			
الموارد المعلوماتية	بكالوريوس	66	39.81	0.85	0.652	غير دالة إحصائياً
	ماجستير	7	32.93			
	أخرى	5	44.60			
منظومة الضوابط	بكالوريوس	66	39.36	1.06	0.587	غير دالة إحصائياً
	ماجستير	7	34.64			
	أخرى	5	48.20			
تقنيات الفحص	بكالوريوس	66	39.45	4.13	0.127	غير دالة إحصائياً
	ماجستير	7	28.57			
	أخرى	5	55.50			
المنافع المتوقعة تحقيقها	بكالوريوس	66	39.93	2.09	0.351	غير دالة إحصائياً
	ماجستير	7	29.50			
	أخرى	5	47.80			
الدرجة الكلية	بكالوريوس	66	39.84	2.18	0.336	غير دالة إحصائياً
	ماجستير	7	29.64			
	أخرى	5	48.80			

▪ لبعد الثالث منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني: بلغت قيمة مربع

كاي (1.06) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، وذلك لأن قيمة مستوى

الدلالة بلغت (0.587)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول

فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير المؤهل

العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام

الفحص الضريبي الإلكتروني.

- **البعد الرابع تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (4.13)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.127) وهي قيمة أكبر من (0.05)؛ ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- **البعد الخامس المنافع المتوقعة تحقيقها من نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (2.09)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.351)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- **الدرجة الكلية لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية:** بلغت قيمة مربع كاي (2.18)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.336)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، مما سبق يتم قبول الفرضية

العدمية التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

(ج) تحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي:

لمعرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية لكل بُعد على حدة ولجميع أبعاد الأداة تعزى لمتغير التخصص؛ ولاختبار صحة الفرضية العدمية التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير التخصص العملي"؛ تم استخدام اختبار (كروسكال والاس) أحد أساليب الإحصاء اللامعلمي للمقارنة بين متوسطات رتب درجات استجابات عينة الدراسة؛ وذلك لعدم توفر أحد شروط استخدام الإحصاء المعلمي وهو أن حجم بعض العينات أقل من (25)، والجدول (19) يوضح نتيجة اختبار (كروسكال والاس).

يتضح من الجدول (19) ما يأتي:

▪ البعد الأول التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني: بلغت قيمة مربع كاي (2.70)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.259)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير التخصص العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء

عينة الدراسة على فاعلية التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

جدول (19)

نتيجة اختبار كروسكال والاس للمقارنة بين متوسطات رتب استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير التخصص العلمي

البعد	التخصص العلمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	قيمة مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التوجه المعلوماتي	محاسبة	55	41.66	2.70	0.259	غير دالة إحصائياً
	تقنية معلومات	13	30.19			
	أخرى	10	39.70			
الموارد المعلوماتية	محاسبة	55	39.93	0.361	0.835	غير دالة إحصائياً
	تقنية معلومات	13	36.23			
	أخرى	10	41.40			
منظومة الضوابط	محاسبة	55	39.65	0.638	0.727	غير دالة إحصائياً
	تقنية معلومات	13	35.85			
	أخرى	10	43.40			
تقنيات الفحص	محاسبة	55	38.61	1.48	0.477	غير دالة إحصائياً
	تقنية معلومات	13	37.12			
	أخرى	10	47.50			
المنافع المتوقعة تحقيقها	محاسبة	55	40.17	1.03	0.598	غير دالة إحصائياً
	تقنية معلومات	13	34.08			
	أخرى	10	42.85			
الدرجة الكلية	محاسبة	55	39.67	0,984	0.611	غير دالة إحصائياً
	تقنية معلومات	13	35.00			
	أخرى	10	44.40			

■ البعد الثاني الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني: بلغت قيمة مربع كاي (0.361)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.651)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.835)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير التخصص العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الثالث منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (0.63)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.727)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير التخصص العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الرابع تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (1.48)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.477)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير التخصص العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الخامس المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (1.03)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.598)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية المنافع المتحققة من

تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، تعزى لمتغير التخصص العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

▪ **الدرجة الكلية لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية:** بلغت قيمة مربع كاي (0.984)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.611)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير التخصص العلمي؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية الفرعية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول أبعاد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير التخصص العلمي".

(د) تحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الوظيفة الحالية:

لمعرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية لكل بُعد على حدة ولجميع أبعاد الأداة تعزى لمتغير الوظيفة الحالية؛ لاختبار صحة الفرضية العدمية التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير الوظيفة الحالية"؛ تم استخدام اختبار (كروسكال والاس) أحد أساليب الإحصاء اللامعلمي للمقارنة

بين متوسطات رتب درجات استجابات عينة الدراسة؛ وذلك لعدم توافر أحد شروط استخدام الإحصاء المعلمي، وهو أن حجم بعض العينات أقل من (25)، والجدول (20) يوضح نتيجة اختبار (كروسكال والاس).

جدول (20)

نتيجة اختبار كروسكال والاس للمقارنة بين متوسطات رتب استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الوظيفة

البعد	الوظيفة	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	قيمة مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التوجه المعلوماتي	مراجع	29	42.31	0.71	0.700	غير دالة إحصائياً
	مأمور (فاحص)	32	37.88			
	أخرى	17	37.76			
الموارد المعلوماتية	مراجع	29	41.52	1.00	0.605	غير دالة إحصائياً
	مأمور (فاحص)	32	36.42			
	أخرى	17	41.85			
منظومة الضوابط	مراجع	29	42.19	1.13	0.566	غير دالة إحصائياً
	مأمور (فاحص)	32	36.27			
	أخرى	17	41.00			
تقنيات الفحص	مراجع	29	40.16	0.11	0.947	غير دالة إحصائياً
	مأمور (فاحص)	32	38.48			
	أخرى	17	40.29			
المنافع المتوقعة تحقيقها	مراجع	29	43.67	1.75	0.416	غير دالة إحصائياً
	مأمور (فاحص)	32	37.97			
	أخرى	17	35.26			
الدرجة الكلية	مراجع	29	41.33	0.43	0.804	غير دالة إحصائياً
	مأمور (فاحص)	32	37.55			
	أخرى	17	40.06			

يتضح من جدول (20) ما يأتي:

- البعد الأول التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني: بلغت قيمة مربع كاي (0.71)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.700)، وهي قيمة أكبر من (0.05)؛ ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص

الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير الوظيفة، وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الثاني الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (1.00)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.605)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني، تعزى لمتغير الوظيفة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الثالث منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (1.13)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.566)، وهي قيمة أكبر من (0.05) ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني، تعزى لمتغير الوظيفة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الرابع تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (0.11)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.947)، وهي قيمة أكبر من (0.05)؛ ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تقنيات نظام الفحص

الضريبي الإلكتروني، تعزى لمتغير الوظيفة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الخامس المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:**
بلغت قيمة مربع كاي (1.75)؛ وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.416)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، تعزى لمتغير الوظيفة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **الدرجة الكلية لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية:** بلغت قيمة مربع كاي (0.43)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.804)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير الوظيفة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية العدمية، التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول أبعاد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير الوظيفة الحالية".

هـ) تحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة:

لمعرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية لكل بُعد على حدة ولجميع أبعاد الأداة تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ لاختبار صحة الفرضية العدمية التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة"؛ تم استخدام اختبار (كروسكال والاس) أحد أساليب الإحصاء اللامعلمي للمقارنة بين متوسطات رتب درجات استجابات عينة الدراسة؛ وذلك لعدم توافر أحد شروط استخدام الإحصاء المعلمي، وهو أن حجم بعض العينات أقل من (25)، والجدول (21) يوضح نتيجة اختبار (كروسكال والاس).

يتضح من جدول (21) ما يأتي:

▪ **البعد الأول التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (0.338)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.844)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية التوجه المعلوماتي لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية التوجه المعلوماتي لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

▪ **البعد الثاني الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (0.857)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.651)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة

بلغت (0.605)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

جدول (21)

نتيجة اختبار كروسكال والاس للمقارنة بين متوسطات رتب استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

البعد	سنوات الخبرة	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	قيمة مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التوجه المعلوماتي	5-1	15	36.50	0.338	0.844	غير دالة إحصائياً
	10-6	24	40.60			
	أكثر من 10	39	39.97			
الموارد المعلوماتية	5-1	15	34.83	0.857	0.651	غير دالة إحصائياً
	10-6	24	39.67			
	أكثر من 10	39	41.19			
منظومة الضوابط	5-1	15	27.73	5.32	0.070	غير دالة إحصائياً
	10-6	24	40.31			
	أكثر من 10	39	43.53			
تقنيات الفحص	5-1	15	31.33	3.52	0.172	غير دالة إحصائياً
	10-6	24	37.63			
	أكثر من 10	39	43.79			
المنافع المتوقعة تحقيقها	5-1	15	36.43	1.20	0.549	غير دالة إحصائياً
	10-6	24	36.90			
	أكثر من 10	39	42.28			
الدرجة الكلية	5-1	15	31.77	2.83	0.242	غير دالة إحصائياً
	10-6	24	38.35			
	أكثر من 10	39	43.18			

■ البعد الثالث منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني: بلغت

قيمة مربع كاي (5.32)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن

قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.070)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب

استجابات عينة الدراسة حول فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص

الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية منظومة الضوابط الخاصة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الرابع تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (3.52)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.172)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **البعد الخامس المنافع المتوقعة تحقيقها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني:** بلغت قيمة مربع كاي (1.20)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.549)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية المنافع المتحققة من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

■ **الدرجة الكلية لفاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمينية:** بلغت قيمة مربع كاي (2.83)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)؛ لأن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.242)، وهي قيمة أكبر

من (0.05)، ومن ثم؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية الفرعية، التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول أبعاد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية؛ تعزى لمتغير سنوات الخبرة".

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: النتائج.

المبحث الثاني: التوصيات.

المبحث الأول: النتائج.

أولاً: النتائج المتعلقة فاعلية تطبيق نظام الفحص الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية:

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية عالية، وهي نتيجة تراكمية تعكس درجة عالية جداً في المنافع المتوقع تحققها من تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني، بينما حاز التوجه المعلوماتي لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على درجة عالية في الفاعلية، وتالهما بُعد تقنيات الفحص الإلكتروني في الترتيب الثالث وبدرجة فاعلية عالية، وجاء بُعد منظومة ضوابط الفحص الإلكتروني في الترتيب الرابع ودرجة الفاعلية عالية أيضاً، واحتل بُعد الموارد المعلوماتية لنظام الفحص الإلكتروني في الترتيب الخامس وبدرجة فاعلية عالية.

ثانياً: الاتجاهات نحو فاعلية تطبيق نظام الفحص الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية

أظهرت نتائج تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية لكل بُعد على حدة، الآتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، ولكل بُعد على حدة؛ تعزى لمتغير العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والوظيفة الحالية، وسنوات الخبرة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، ولكل بُعد على حدة؛ باستثناء وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب استجابات عينة الدراسة حول فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني؛ تعزى لمتغير العمر لصالح من هم بعمر أكبر

من 36 سنة؛ وهذا يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على فاعلية تقنيات نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

المبحث الثاني: التوصيات.

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث:

بأن على الإدارة الضريبية العمل على فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني ترجمة لتوجهها وقناعتها بأهمية تكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي؛ من خلال إنشاء قطاع لتكنولوجيا المعلومات، للقيام بالمهام الآتية:

(1) وضع الخطط الاستراتيجية للتحويل من نظام الفحص الضريبي التقليدي الى نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

(2) تخصيص المبالغ المالية الكافية لتوفير الأجهزة والمعدات والبرمجيات الإلكترونية الحديثة لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.

(3) الإسراع في بناء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة ذات اعتمادية وموثوقية عالية في ظل بيئة مكانية ملائمة لحفظ البرامج وإيجاد البدائل الاحتياطية والخطط المستقبلية لحدوث الكوارث والأزمات وتوثيق وحفظ البيانات آلياً.

(4) تنمية قدرات ومهارات موظفي الإدارة الضريبية في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية المتطورة بالتدريب والتأهيل المستمر والتركيز على أساليب فحص سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية لـ(فاحصين، مراجعين)، وتوفير الحوافز والمكافآت المناسبة.

(5) السرعة في توفير وسائل الربط الشبكي والاتصالات فيما بين الإدارة الضريبية والجهات ذات العلاقة.

(6) وضع أدلة وإرشادات مكتوبة تحدد المهام والمسؤوليات والإجراءات الواجب الالتزام بها من قبل الفاحصين والمراجعين عند فحص الأنظمة الإلكترونية للمكلفين.

(7) الحرص على توفير واقتناء البرمجيات الحديثة ذات الجودة العالية.

- (8) العمل على نشر الوعي الضريبي والتواصل مع المكلفين والمجتمع عبر إقامة الندوات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في إرسال النشرات والتعليمات واستقبال الشكاوي والبلاغات بواسطة (الانترنت، الرسائل النصية).
- (9) الإعداد والتجهيز للنماذج والوثائق الإلكترونية اللازمة لجميع مراحل نظام التحاسب الضريبي.
- (10) إن تعمل مؤسسات التعليم الجامعي والمعهد الضريبي على تنمية الموارد البشرية؛ بما يتعلق بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني.
- (11) تحديث برامج التعليم الجامعي فيما يخص المحاسبة الضريبية.
- (12) العمل على استقطاب الموارد البشرية ذو الخبرة والمهارة العالية في تكنولوجيا المعلومات.
- (13) التأكيد على ضرورة الاستمرار في تطوير وتحديث أعمال الإدارة الضريبية بما يتلاءم مع التطور في مجال المال والأعمال.

قائمة المراجع

- المراجع العربية.

- المراجع الأجنبية.

المراجع العربية:

أولاً: الكتب والرسائل والبحوث العلمية:

القرآن الكريم.

إبراهيم، طه خيرى طه، 2016، مدخل مقترح لتطوير الفحص الضريبي بهدف تحسين جودة الأداء الضريبي والحد من التقديرات الشخصية، الفكر المحاسبي، مصر، المجلد 20، العدد 3.

الأغا، وسام، 2016، دور حركة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي، دراسة تحليلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

الألوسي، جازم هاشم، 2003، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق المراجعة النظرية، الجزء 1، الطبعة 1.

الباي، شادي؛ عداس، ضحى، 2017، أثر إجراءات الرقابة العامة في الحد من مخاطر البيئة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 8.

بخيت، سماح، 2007، المشاكل الضريبية الناتجة عن صفقات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

البطانية، نبيل محمد، 1997، بنك المعلومات - تكنولوجيا مساندة، مجلة الحاسوب، الجمعية الأردنية للحاسبات، العدد 33.

البياتي، بيداء ستار لفته، 2004، تصميم نظام كمدخل استراتيجي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية - دراسة حالة في مديرية التسجيل العقاري، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

توماس، وليم؛ هنكي، أمرسون، 1989، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: حجاج، أحمد؛ سعيد، كمال الدين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.

- جمعة، أحمد؛ خليل، عطاء الله، 2002، معايير الدقيق وتكنولوجيا المعلومات . التطورات الحالية ، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، السنة الرابعة عشرة ، العدد (1-2).
- حسن، سعيد علي؛ عابد، سراج يوسف، (بدون)، نحو التخطيط الاستراتيجي والتحليل البيئي للنهضة الاقتصادية العربية لمواجهة المنافسة العالمية في ظل الظروف الراهنة، مصر، جامعة القاهرة.
- الحسنية، سليم إبراهيم، 2011، نظم المعلومات الإدارية (نما)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، عمان.
- حسين، ليث سعد عبد الله؛ عبد خالد، حامد، 2012، متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية لدعم خدمات العمل الضريبي نظام مقترح، المؤتمر العلمي الثاني ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- حماده، رشا، 2010، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 26، العدد (1).
- حوسو، محمد محمود زيب، 2005، التدقيق للأغراض الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الخطيب، خالد، 2000، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات، دار وائل للنشر عمان، الأردن.
- خورشيد، محمد محمود محمد، 2008، مقترحات تطوير الإدارة الضريبية باستخدام الأعمال الإلكترونية الحديثة، المؤتمر الضريبي (الرابع عشر) التشريع ومشكلات التحاسب الضريبي للنظام الضريبي المصري - مصر، المجلد 2.
- الديسبي محمد، 1999، نموذج مقترح لترشيد قرار الفاحص الضريبي عن مدى أمانة النظم المحاسبية، الكلية المصرية للدراسات، مصر، المجلد 23، العدد 2
- ذنيبات، علي، 2010، مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد

- راهي، عبدالرحيم؛ العدناني، محمد، 2007، استخدام الأساليب الإحصائية في تطوير الفحص الضريبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(66).
- الراوي، عبد اللطيف شهاب؛ الأفندي، ارسلان إبراهيم، 2012، اثر الاستثمار في تقانة المعلومات وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 35، العدد 93.
- زناتي، فارس محمد، 2016، استخدام الأساليب الحديثة في تطوير الفحص الضريبي، المؤتمر العلمي الضريبي الرابع والعشرين بعنوان: دور الضرائب في تحقيق استراتيجية 2030، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مصر، القاهرة.
- سالم، طاهر علي، 2015، دراسة تحليلية للجوانب المرتبطة المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، المجلد6، العدد1.
- ستيفن موسكوف، مارك سيمكن، 2005، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة: كمال الدين سعيد، مراجعة: أحمد حامد حجاج، تقديم: سلطان محمد السلطان، الرياض: دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية.
- ستينبارت، بول؛ رومني، مارشال، 2009، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب: قاسم الحسيني، الرياض: دار المريخ للنشر، الكتاب الأول.
- سعد، علاء، 2014، تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- سمور، خليل، 2008، مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل الفلسطيني بين الالتزام والالتزام ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- السياني؛ محمد احمد محمد، 2000، تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب - تجربة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد - العراق.

- الشافعي، جلال عبد الحكيم، 2011، دراسة تحليلية انتقادية لفلسفة المحاسبة الضريبية في ظل القانون رقم 91 لسنة 2005م، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد 33.
- الشافعي، جلال، 1987، الفحص الضريبي على أرباح شركات الأموال والضريبة العامة على الدخل، مكتبة كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- الصباغ، عماد، 2000، نظم المعلومات - ماهيتها ومكوناتها، مكتبة دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الصفو، رياض ؛ العباسي، علاء، 2016، دور أخلاقيات العمل في تعزيز فاعلية أمن المعلومات - دراسة استطلاعية في جمعية الهلال الأحمر العراقي- ميسان، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 21.
- الطويل، اكرم؛ رشيد، حكمت، 2005، أثر تقانة المعلومات في عمليات إدارة المعرفة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد (10).
- الطيب، أحمد عبد الرحمن، 2010، منظومة الضوابط ومعايير المراجعة، مجلة الوعي الضريبي، العددان 44 و 45.
- العامري، محمد علي؛ الكعبي، حيدر مطشر، 2016، أثر المقدرات الجوهرية الضريبية في أبعاد التحاسب الضريبي - دراسة استطلاعية لعينة من المسؤولين في الهيئة العامة للضرائب في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد 36.
- عبدالمطلب، شيماء؛ قابيل، الباز فوزي، 2014، استخدام التحليل البيئي في تفعيل الفحص الضريبي الإلكتروني، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، مصر، المجلد 2.
- عبود، محمد سلمان، 2016، أثر القوانين والقرارات الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي من نتائج القوائم المالية للشركات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد 37، الفصل الرابع.

العريبي، شرف سمير؛ الخطيب، عدنان ناصر، 2007، توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور إدارة الجودة الشاملة، دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية-الأردن، عمان، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 22.

عصيمي، أحمد، 2015، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.

عطاء، محمد حامد، 1994، الفحص الضريبي للأنشطة، دار الطباعة الحرة، المجلد الثالث، الاسكندرية، مصر.

عطية، يوحى، 2008، استخدام نظرية المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي، المؤتمر الرابع عشر: التشريع ومشكلات التحاسب الضريبي للنظام الضريبي المصري.

عطية، يوحنا نصحي، 2016، استخدام منهج إدارة المعرفة في تفعيل أداء الفحص الضريبي، المؤتمر العلمي الضريبي الرابع والعشرين: دور الضرائب في تحقيق استراتيجية 2030، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، مصر.

علي، وليد أحمد محمد، 2012، دراسة تحليلية للمشكلات التي تواجه الأجهزة الضريبية من منظور معلوماتي، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية والضرائب، القاهرة، مصر، العدد 77.

العنكبي، هيثم، 2009، دور تقنية الحاسوب في رفع الحصيلة الضريبية في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإدارية، العدد 21.

القيلي، أمل يحيى ناصر، 2014، النظم المحاسبية الإلكترونية في قانون ضرائب الدخل رقم 17 لسنة 2010، مجلة الوعي الضريبي، مصلحة الضرائب - اليمن، العددان 50 و 51.

كاظم، حاتم كريم؛ رضا، سندس ماجد، 2008، أثر تقنية المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية - دراسة تحليلية لآراء عينة من أساتذة قسم المحاسبة وموظفي قسم الحسابات في جامعة الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 2.

- اللامي، غسان قاسم، 2013، تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات: دراسة استطلاعية في بيئة عمل عراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
- لطفي؛ أمين السيد أحمد، 2007، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية: مصر.
- محمد، كريمة، 2010، مدخل مقترح لاستخدام معايير الجودة الشاملة في تحسين كفاءة وفعالية الفحص الضريبي المنسق، رسالة دكتوراه، جامعة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية.
- محمد، أشرف محمد علوانى، 2014، مدخل محاسبي مقترح لزيادة فعالية الفحص الضريبي بهدف تقليل المخاطر الضريبية، مجلة البحوث المالية والتجارية (كلية التجارة جامعة بور سعيد، مصر، العدد 2.
- محمد، كريمة حسن محمد، 2011، مدخل مقترح لاستخدام معايير الجودة الشاملة في الفحص الضريبي المنسق، مجلة المدير الناجح، جامعة السويس، العدد 132.
- مرقص، فوزي عبد الباقي، 2014، تقييم الوضع الحالي للفحص الضريبي في مصر في ضوء المستجدات المعاصرة، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، المجلد 36، العدد 2.
- مشكور، سعود، 2016، التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وأثره في تحسين كفاءة أداء الرقابة الداخلية، مجلة المحاسب، المجلد 23، العدد 45.
- هدهود، هاني، 2009، مدخل مقترح لتطوير الإثبات في المراجعة وفقاً لمتطلبات الفحص الضريبي المنسق والمعايير الدولية المرتبطة، رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر.
- همشري، عمر أحمد، 2001، مراكز المعلومات الإدارية الحديثة للمكتبات، مؤسسة رؤى العصرية، دار صفا للنشر، عمان، الأردن.
- الهندي، عدنان؛ وآخرون، 1997، الصناعة المصرفية العربية في عالم المعلوماتية والاتصالات الحديثة، مجلة اتحاد المصارف العربية.

الياس، عبد الله، 2013، المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ياسين، سعد، 2000، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

ثانياً: المصادر والوثائق الرسمية:

القانون رقم (17) لسنة 2010، بشأن ضرائب الدخل، الجمهورية اليمنية.

القانون رقم (19) لسنة 2001، بشأن الضريبة العامة على المبيعات وفقاً للتعديلات التي طرأت عليه بموجب

القانون رقم (42) لسنة 2005م، الجمهورية اليمنية.

قرار وزير المالية رقم (508) لسنة 2010، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (17) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، الجمهورية اليمنية.

قرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية رقم (1) لسنة 2016، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (19) لسنة 2011، وتعديلاته، وزارة المالية اليمنية.

قرار وزير المالية رقم (280) لسنة 2011، بشأن قواعد ومعايير تحديد المخاطر واختيار العينات من إقرارات مكلفي ضرائب الدخل المقدمة في الموعد القانوني، وزارة المالية اليمنية.

كتاب منظومة القوانين الاقتصادية الطبعة الثانية - يناير 2013 الإصدار السابع لمجلة الوعي الضريبي، مصلحة الضرائب اليمنية.

المراجع الأجنبية:

- Abdallah, Ahmad, 2013, The Impact of Using Accounting Information Systems on The Quality of Financial Statements Submitted to The Income and Sales Tax Department in Jordan. European Scientific Journal vol.1 ISSN: 1857 – 7881.
- Al-Frijat, Yaser, 2013, The Impact of Accounting Information Systems Used In the Income Tax Department on the Effectiveness of Tax Audit and

- Collection in Jordan. Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 5(1):19-25.
- Alwan, Mohammed, 2014, The Role and Influence of Accounting System And Effective Control Through Accounting Procedures And Methods In Combating And Reducing Tax Evasion. European Journal of Contemporary Economics and Management, Vol.1 No.2.
 - Broderick, R. & Boudreau, J.W, 1992, "Human Resource Management Information Technology and The Competitive Edge", Academy of management Executive, Vol. G, No. 2.
 - Ernest, Ohonba, 2015, The Relevance of Auditing in A Computerized Accounting System. International Journal of Management and Applied Science, Volume 1, Issue 11.
 - Odongo, Richard, 2016, Effects Of Electronic Tax Filing Systems On Compliance Amongst Small And Medium Enterprises Within Mombasa Central Business District, Unpublished Master Thesis, University of Nairobi.
 - Office of Audit Services, "internal Auditing", 2004, MSC3 AU – New Mexico State university, Last modified Date, October.

قائمة الملاحق

(ملحق: استبانة الدراسة).

كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة
برنامج الماجستير



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
عمادة الدراسات العليا

الأخ / الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،، وبعد:

يهديكم الباحث أطيب التحايا متمنياً لكم موفور الصحة والعافية، ويحيطكم علماً بأنه يقوم بإجراء الدراسة الموسومة بـ "مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني" (دراسة ميدانية في الإدارة الضريبية اليمنية)؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. ونظراً لما تقضيه طبيعة موضوع الدراسة من آلية لجمع المعلومات، فقد قام الباحث بتصميم استبانة الاستبانة - اعتماداً على اطلاعه على الأدبيات والدراسات والأبحاث العلمية ذات العلاقة بموضوع دراسته، ووفقاً للخطوات العلمية المتعارف عليها - لغرض جمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع دراسته الحالية من عينة الدراسة.

وإيماناً من الباحث بمدى ما تتمتعون به من معرفة وخبرة في هذا الصدد فإنه يتشرف بوضع هذه الاستبانة بين أيديكم لإبداء آراءكم فيما تضمنته فقرات استبانة؛ وذلك بوضع إشارة (√) على الخيار الذي يمثل درجة موافقتكم - بحسب قناعتكم الشخصية - في سياق تحديد فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية اليمنية، ووفقاً للمقياس المستخدم، وبما يحقق الهدف الرئيس من الدراسة، مع العلم بأن مشاركتكم بهذه الاستبانة والبيانات التي تزودنا بها ستكون محل اهتمامنا. ونؤكد لكم أن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، والباحث على ثقة تامة بأنكم ستولون هذا الموضوع اهتمامكم المعهود، وتقديم المساعدة العلمية لتحقيق أهداف دراسته.

شاكراً ومقدراً تعاونكم واهتمامكم تجاه خدمة البحث العلمي في إطار خدمة يمننا الحبيب

إشراف الدكتور محمد السمحي
رقم التلفون: 770646378

الباحث: كمال أبو بكر الحروي
رقم التلفون: 771104495

أولاً: المعلومات العامة

يرجى التكرم بوضع اشارة (√) مقابل الاجابة التي تراها مناسبة

36 فأكثر		اقل من 25			
()	()	()	()	العمر	1
أخرى (تذكر)	ماجستير	بكالوريوس			
(.....)	()	()	()	المؤهل العلمي	2
أخرى (تذكر)	حاسوب/ تقنية معلومات	محاسبة			
(.....)	()	()	()	التخصص العلمي	3
أخرى (تذكر)	مأمور (فاحص)	مراجع			
(.....)	()	()	()	الوظيفة الحالية	4
اكثر من 10	10 - 6	5 - 1			
()	()	()	()	سنوات الخبرة	5

ثانياً: مدى فاعلية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني

(دراسة ميدانية في الإدارة الضريبية اليمنية)

يرجى التكرم بوضع اشارة (√) مقابل الاجابة التي تراها مناسبة

م	1- التوجيه المعلوماتي المتعلق بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1.	يتوافر رؤية واضحة بان تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني يساعد في نجاح نظام الربط الذاتي.					
2.	هناك خطط استراتيجية للتحويل من النظام الضريبي التقليدي الى النظام الضريبي الإلكتروني .					
3.	ترجم الإدارة الضريبية رؤيتها المعلوماتية بإصدار تشريعات جديدة تدعم تطبيق نظام الفحص الإلكتروني					
4.	يتولد للإدارة الضريبية قناعة بان التحول الى النظام الإلكتروني استجابة للتناغم مع التقدم التكنولوجي.					
5.	توجد قناعة بمساهمة تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الحد من الفساد المالي والاداري.					
6.	يسهم الوعي المعلوماتي للإدارة الضريبية في خلق سلوكيات الرضا والقبول بنظام الفحص الإلكتروني.					
7.	تدرك الإدارة الضريبية أهمية تكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي بما يحد من التهرب الضريبي.					
8.	تملك الإدارة الضريبية ثقافة معلوماتية بأهمية الاستخدام التكنولوجي في تقدير المخاطر الضريبية					
9.	تعزز الإدارة الضريبية الاستخدام لتكنولوجيا في السلوك المعلوماتي وتجسيد الموقف الضريبي					
10.	يمثل استخدام الأنظمة الإلكترونية استجابة حتمية لمقابلة الاستخدام التكنولوجي من قبل مكلفي الضرائب					
11.	تحرص الإدارة الضريبية على اقامة برامج التدريب والتعليم المستمر لتطوير القدرات بتكنولوجيا المعلومات					
12.	تعي الإدارة الضريبية أهمية تطوير النظام الضريبي الحالي لتلبية متطلبات الفحص الضريبي الإلكتروني					

م	2- الموارد المعلوماتية المتعلق بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1.	يتوافر لدى الإدارة الضريبية أجهزة ومعدات تكنولوجية متطورة تفي بتطبيق نظام الفحص الإلكتروني.					
2.	تحرص الإدارة الضريبية على توفير بنية عمل مكانية وتجهيزات ملائمة لنظام الفحص الإلكتروني					
3.	تمتلك الإدارة الضريبية القدرة على توفير احدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق نظام الفحص الإلكتروني					
4.	تتوافر لدى الإدارة الضريبية تقنية خدمية للاتصالات والربط الشبكي مع الجهات ذات العلاقة .					
5.	يتحلى موظفي نظام الفحص الضريبي الإلكتروني بمعايير وقواعد السلوك المهني والنزاهة والاستقامة..					

م	2- الموارد المعلوماتية المتعلقة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
6.	يمتلك موظفي الإدارة الضريبية خبرات ومهارات التعامل مع الانظمة الالكترونية.					
7.	تخصص الإدارة الضريبية المبالغ المالية الكافية لتطوير نظام الحاسب الضريبي آلياً.					
8.	يساعد نظام الحوافز في إنجاز أعمال الفحص الضريبي بدقة وجودة عالية في الوقت المناسب.					
9.	يوجد لدى الإدارة الضريبية قاعدة بيانات متكاملة تمثل أساساً في نظام الفحص الإلكتروني.					
10.	تتوافر النماذج والوثائق الإلكترونية اللازمة لتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني.					
11.	تحرص الإدارة الضريبية على تدريب مأموري الفحص على كيفية فحص أنظمة المكلف إلكترونياً .					
12.	توجد سياسات اجرائية واضحة لإدارة نظام الفحص الضريبي إلكترونياً.					

م	3- منظومة الضوابط المتعلقة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يتوافر لدى الإدارة الضريبية دليل وظيفي مكتوب محدد لمهام ومسئوليات موظفي الفحص الضريبي.					
2.	هناك سياسات و اجراءات رقابية مكتوبة توضح آلية توثيق البيانات وحفظها إلكترونياً.					
3.	توفر منظومة القوانين واللوائح المنظمة للعمل توضح كيفية اجراء التعاملات الضريبية الالكترونية					
4.	يوفر النظام الالكتروني مؤشرات الامتثال / الالتزام في اجراءات الفحص الضريبي.					
5.	يعزز الالتزام بتسجيل النظام المحاسبي للمكلف لدى الادارة الضريبية جودة الفحص الضريبي.					
6.	استخدام ضوابط رقابية كافية لضمان ادارة الوصول المادي والمنطقي للنظام الضريبي الالكتروني.					
7.	اتباع اجراءات رقابية تضمن صحة البيانات الضريبية المكتملة لإجراءات آلية الادخال					
8.	تتوفر ضوابط رقابة المعالجة للبيانات لضمان السلامة في مخرجات النظام الضريبي الالكتروني					
9.	توجد بيئة مكانية ملائمة و آمنة لحفظ البرامج و بيانات النظام الضريبي الالكتروني					
10.	توجد بدائل احتياطية وخطط مسبقة لحدوث الكوارث والازمات تضمن استمرارية اداء النظام الالكتروني					
11.	يعتمد الفحص الضريبي على اجراءات وتعليمات موحدة حول آليات تحديد الدخل الخاضع للضريبة					
12.	تستند عملية الفحص الضريبي الى الضوابط القانونية الخاصة بالحسابات الآلية للمكلف.					

م	4- تقنيات الفحص المتعلقة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يعتمد الفحص الضريبي الإلكتروني على ضوابط قانونية ومحاسبية تحكم الوصول الى صافي الوعاء الضريبي					
2.	تستخدم الأساليب المحاسبية والاجراءات التحليلية في دعم قرار الفاحص الضريبي واحتساب الضريبة .					
3.	تدعم تقنيات الربط الشبكي فيما بين الادارات الضريبية ومع الجهات ذات العلاقة .					
4.	تساعد تقنيات الإبلاغ الإلكتروني في توصيل المعلومات للمكلفين والجهات ذات العلاقة.					
5.	تدعم تقنيات الفحص اعداد النماذج والوثائق الالكترونية اللازمة في جميع مراحل نظام الحاسب الضريبي					
6.	تمثل قاعدة بيانات نظام الفحص الالكتروني اساساً في بناء حلول تدعم الادارة الضريبية.					
7.	تدعم اجراء الاختبارات الاساسية للعمليات والارصدة عملية الفحص الضريبي.					
8.	تدعم تقنيات الفحص اظهار العينات التي يجب ان تشملها علمية الفحص والمراجعة .					
9.	يمتلك نظام الفحص تقنيات التوثيق في معالجة وحفظ البيانات إلكترونياً .					
10.	يوفر نظام الفحص الضريبي الإلكتروني أدلة إلكترونية للتحديد الدقيق للدخول الخاضعة للضريبة.					
11.	يتضمن الفحص برامج للكشف عن المخالفات والتحقق من سلامة وفعالية الرقابة الداخلية للمكلف.					
12.	تساهم تقنيات استرجاع المعلومات في نظام الفحص الالكتروني على تطوير الاداء الضريبي .					

م	5- المنافع المحققة المتعلقة بنظام الفحص الضريبي الإلكتروني	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يدعم استراتيجية تحقيق الاهداف في زيادة الايرادات والحد من المخاطر الضريبية .					
2.	يساعد في تحقيق الاهداف و زيادة الايرادات الضريبية.					
3.	تساعد في توفير الوقت اللازم لوضع الخطط ورسم السياسات الضريبية المستقبلية .					
4.	يساعد الربط الشبكي في المجال الضريبي على مواكبه التطور في بيئة الاعمال .					
5.	يساعد في امتلاك قاعدة بيانات موثوقة تمثل المرجع الرئيس لإجراءات التحاسب الضريبي.					
6.	يعمل على اظهار عينات المراجعة اللازم اخضاعها للتدقيق آلياً.					
7.	يساهم في تبسيط اجراءات التحاسب مع تقليل الاخطاء الى الحد الادنى.					
8.	ينفذ حجم كبير من العمليات الحسابية والتحليلية واجراء المقارنات بدقة وبسرعة عالية.					
9.	يساعد في تخفيض حجم الاوراق والمطبوعات المتداولة بما من شأنه ترشيد التكاليف.					
10.	يساعد في اكتشاف حالات التلاعب والاحتيال في الانظمة المحاسبية للمكلفين.					
11.	يساعد في متابعة وتقييم اداء الادارات التنفيذية والفاحصين.					
12.	يساعد في الحصول على المعلومات والتقارير المطلوبة في الوقت المناسب.					

إذا كنت تود الحصول على ملخص لنتائج هذه الدراسة ارجو كتابة عنوانك أو بريدك الإلكتروني في المساحة المخصصة

مع خالص التقدير والاحترام

The Extent of Effectiveness of Applying Electronic Tax Checking System: An Empirical Study Administered at the Yemeni Tax Administration

Abstract

This study aimed at introducing a clear picture of the effectiveness of applying the electronic tax checking system on the basis of a number of variables, forming in turn five areas, namely information orientation, information sources, control systems, checking techniques, and benefits expected to be achieved when applying the electronic tax checking system.

Due to the empirical nature of the study, an analytical descriptive approach, based on the related literature review, which in turn helped in designing a questionnaire, was used. To validly collect the primary empirical data related to the system of tax checking, internal auditors, and check commissioners at the presidency of the Tax Authority and its branches in the Capital Municipality.

However, the overall findings of the study revealed that the degree of effectiveness of applying the electronic tax checking system at the Yemeni Tax Administration was *high*. This result is an accumulative result of the very higher degrees of the benefits expected to be achieved, the information orientation, checking techniques, control systems, and information sources scoring various means ranked respectively.

Finally, the study recommended that the Yemeni Tax Administration should: **a)** establish an IT sector so as to interpret its orientation and satisfaction in the importance of IT in tax work through designing a comprehensive strategic plan for development and automation, of electronic checking in particular; **b)** develop its employees' abilities and skills to be able to deal with electronic systems to be well-trained and qualified; and **c)** work with educational institutions, professional organizations and other institutions of both public and local sectors for achieving technological development in the tax system.

Republic of Yemen
The Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Alandalus University for Science & Technology
Dean of Graduate Studies



**The Extent of Effectiveness of Applying Electronic Tax Checking
System: An Empirical Study Administered at the Yemeni Tax
Administration**

Submitted by

Kamal Abu Bakr Abdualqader Al-Herwi

Supervisor

Dr. Mohammed H. Alsamhi

Vice- Dean of administrative Sciences, University of Ibb

**A Thesis Submitted to the Department of Accounting in Partial Fulfillment
of the Requirements for the Master's Degree in Accounting**

2018